الفوائد الصمدية

مع هوامش المؤلف

و

التهذيب

للعلامة النحرير الأديب

بهاء الدين محمد بن الحسين العاملي

المعروف بالشيخ البهائي

المتوفى سنة ١٠٣٠ هـ

دراسة وتحقيق

السيد علي الخاتمي

بسم الله الرحمن الرحیم

سرشناسه: خاتمی، سیدعلی | عنوان قراردادی: الصمدیة فی النحو. برگزیده. شرح | تهذیب البیان. برگزیده. شرح | عنوان و نام پدیدآور: الفوائد الصمدیة مع هوامش المؤلف والتهذیب/ تحقیق سیدعلی خاتمی | وضعیت ویراست: ویراست ۲. | مشخصات نشر: قم: نورالمعارف، ۱۴۰۰. | مشخصات ظاهری: ۱۹۲ ص. | شابک: ۹۷۸-۶۲۲-۶۳۵۱-۲۸-۷ | وضعیت فهرست نویسی: فیپا | یادداشت: عربی. | یادداشت: کتاب حاضر تلخیص و شرحی بر دو کتاب «الفوائد الصمدیه» و «التهذیب» تالیف شیخ بهائی است. | موضوع: شیخ بهائی، محمدبن حسین، ۹۵۳ - ۱۰۳۱ ق. الصمدیه فی النحو — نقد و تفسیر | موضوع: شیخ بهائی، محمدبن حسین، ۹۵۳ - ۱۰۳۱ ق. تهذیب البیان — نقد و تفسیر | موضوع: زبان عربی — نحو | Arabic language — Syntax | شناسه افزوده: شیخ بهائی، محمدبن حسین، ۹۵۳ - ۱۰۳۱ ق. الصمدیه فی النحو. برگزیده. شرح. | شناسه افزوده: شیخ بهائی، محمدبن حسین، ۹۵۳ - ۱۰۳۱ ق. تهذیب البیان. برگزیده. شرح | رده بندی کنگره: PJ۶۱۵۱ | رده بندی دیویی: ۴۹۲/۷۵ | شماره کتابشناسی ملی: ۸۵۵۳۲۱۶ | اطلاعات رکورد کتابشناسی: فیپا

نشر نور معارف

الفوائد الصمدیة و التهذیب

تحقیق: سید علی خاتمی

ناشر: نور معارف

چاپ: نینوا

نوبت چاپ: اول، ۱۴۰۰ (ویراست دوم)

شابک: ۹۷۸-۶۲۲-۶۳۵۱-۲۸-۷

شمارگان: ۱۰۰۰ نسخه

درگاه ارتباطی با محقق کتاب
للتواصل مع محقق الکتاب:

Khatami14@gmail.com

NoorMaaref.com

الفوائد الصمدية

مع هوامش المؤلف والتهذيب

دراسة وتحقيق

السيد علي الخاتمي

نشر نور معارف:
قم: مجتمع ناشران، واحد اداری ۵۰۸ | تلفن ۳۷۸۴۱۱۳۳-۰۲۵،
مشهد: خیابان امام رضا ﷺ، دانش شرقی ۶، حسینیه الزهراء ﷺ
تلفن ۳۸۵۲۳۳۹۵-۰۵۱ | ۴۱-۳۸۵۱۲۹۴۰-۰۵۱
پست الکترونیکی: info@noormaaref.com

فروشگاه مرکزی نشر نور معارف:
قم: مجتمع ناشران، طبقه همکف، واحد تجاری G ۱۲
۰۲۵۳۷۷۴۲۰۷۰ - ۰۹۱۰۱۱۰۴۵۳۸

نمایندگی‌های فروش:
قم: حرم مطهر حضرت معصومه ﷺ، فروشگاه مرکزی نشر زائر
تلفن ۳۷۱۷۵۳۶۱-۰۲۵
قم: خیابان شهداء (صفائیه)، کوچه ۳۲، پلاک ۳۲، فروشگاه مرکزی پاتوق کتاب
تلفن ۳۷۷۴۰۰۰۴-۰۲۵
مشهد: بلوار سجاد، خیابان میلاد، به نشر آستان قدس رضوی
تلفن ۳۷۶۵۲۰۰۸-۰۵۱
تهران: میدان فلسطین، ضلع شمال شرق، پلاک ۴ و ۵، نشر بین الملل
تلفن ۸۸۹۲۱۹۸۰-۰۲۱
تبریز: ابتدای خیابان طالقانی، روبروی مصلای امام ﷺ، کتابسـرای دریا
تلفن ۳۵۵۳۱۳۶۳-۰۴۱
اصفهان: خیابان مسجد سیّد، کتابفروشی فدک
تلفن ۳۲۲۰۵۴۸۵-۰۳۱

مقدّمة المحقّق

الحمد للّه كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على الهادي البشير، والسراج المنير، المبعوث رحمةً للعالمين، سيّدنا ونبيّنا أبي القاسم المصطفى محمّد، وعلى آله الّذين شرعوا نهج الهدى للقاصدين.

وبعد .. فإنّ علم النحو علم أساسيّ في المنظومة العلميّة الإسلاميّة؛ إذ يضطلع بدور مهمّ وله أثر حيويّ في استيعاب استظهارات القرآن الكريم، واستبيان السنّة النبويّة المطهّرة وروايات الأئمّة المعصومين عليهم السلام.

ومن هذا المنطلق طفق الباحثون والعلماء يهتمّون بتدوين الكتب والرسائل الّتي فصّلت مواضيع هذا العلم.

ولا يخفى أنّ العلّامة النحرير الشيخ البهائيّ العامليّ رحمه الله كان سبّاقاً في طيّ هذا المضمار، وكان من أعيان النحاة ومشاهيرهم وفحولهم بلا إضمار؛ فإنّه كان ممّن يستصبح بضوئه في علوم عصره وتشدّ إليه الرحال في فنون زمانه، ولمع نجمه بتأليفاته المميّزة وتصنيفاته المنمّقة، ومنها ما أفاضه سلسبيل بيانه الجيّاش في كتابين نفيسين جامعين في علم النحو، هما «الفوائد الصمديّة» و«التهذيب».

فإنّ كتاب «الفوائد الصمديّة» يعدّ من النصوص الممتازة والمعروفة والمتداولة في المدارس الدينيّة؛ لما فيه من الإيجاز واللطافة والدقّة الكثيرة، ومنذ تأليفه حتّى الآن دُرّس ويُدرّس بوصفه كتاباً منهجيّاً دراسيّاً، كما أنّ كتاب «التهذيب» نصّ موجز ومختصر مثير للإعجاب، ويتفوّق من هذا الحيث على النصوص السابقة.

ومن هنا انقدحت في البال فكرة تحقيق الكتابين مع تصحيحهما ومراجعتهما بالشكل اللائق والقالب اللبق، وهذه بحمد الله الطبعة الثانية من الكتابين، وهي طبعة مزيدة ومنقّحة، وقد عملنا على إزالة النقوصات الّتي ظهرت في الطبعة الأولى.

ونتقدّم بالشكر الجزيل لأساتذتنا في علوم الأدب، ونخصّ بالذكر سماحة الأستاذ العلّامة النحرير المحقّق والأديب المدقّق الحجّة الهاشميّ الخراسانيّ، وسماحة الأستاذ العلّامة الأديب الأريب الشيخ الفتوحيّ، وسماحة الأستاذ العلّامة الفقيه الفيلسوف الأديب الشيخ المؤمني الأرمويّ حفظهم الله تعالى وأدام أيّامهم.

ونستوهب الله ﷻ قبول هذا المجهود، ونسأله توفيقاً قائداً إلى الرشد، ونستمدّ منه عوناً مسيّراً إلى المجد.

ولا بدّ قبل عرض الكتاب من استعراض مقدّمة بثلاثة فصول هي كالآتي:

الفصل الأوّل: يتناول حياة المؤلّف (الشيخ البهائي ؒ).

الفصل الثاني: يحتوي على دراسة في كتاب «الفوائد الصمديّة».

الفصل الثالث: يتعلّق بدراسة في كتاب «التهذيب».

الفصل الأوّل:

ترجمة الشيخ البهائي رحمه الله

اسمه ونسبه ومولده[1]

الشيخ بهاء الدين أبو الفضائل محمّد بن الحسين بن عبد الصمد بن محمّد بن عليّ بن الحسين بن صالح الحارثيّ الهمدانيّ العامليّ الجبعيّ. ينتهي نسبه إلى الحارث بن عبد الله الأعور الهمدانيّ الّذي كان من أصحاب أمير المؤمنين عليّ عليه السلام المخلصين في ولائه.

ولد ببعلبك في لبنان يوم الأربعاء ٢٧ ذي الحجّة من سنة ٩٥٣ هـ، وقد قيل في ولادته أقوالٌ أُخرى.

كان والده الشيخ عزّ الدين الحسين بن عبد الصمد العامليّ عالماً عظيم الشأن، من تلاميذ الشهيد الثاني رحمه الله. له مؤلّفات منها: وصول الأخيار إلى أصول الأخبار، الأربعين حديثاً، شرح الألفية للشهيد الأوّل رحمه الله، شرح قواعد الأحكام للعلّامة الحلّيّ رحمه الله.

وكان أخوه عبدالصمد عالماً جليل القدر، ومن أجله ألّف الشيخ البهائيّ رحمه الله «الفوائد الصمديّة» ونسبها إليه.

سيرته العلميّة؛ مشايخه وتلاميذه

امتاز الشيخ البهائيّ رحمه الله بشخصيّة علميّة ومكانة رائعة في جميع ميادين العلم. كان رائد ميادين العلم والأدب، ولقد سافر إلى العديد من البلدان لطلب العلم، والتقى فيها

(١) انظر ترجمته في أعيان الشيعة ٩: ٢٣٤ ـ ٢٤٩.

بالعلماء والمشايخ العظام، وتتلمذ عند جملة من كبار العلماء في زمانه، منهم:

والده الشيخ حسين بن عبد الصمد العامليّ، والمولى عبد الله اليزديّ، والشيخ أحمد الجيلانيّ، والقاضي المولى أفضل القاينيّ، والشيخ عبد العالي الكركيّ، والمولى عليّ المدرّس، والشيخ عمر العرضيّ، والشيخ محمّد باقر اليزديّ، والشيخ محمّد البكريّ، والشيخ محمّد المقدسيّ الشافعيّ، والشيخ محمود النطاسيّ الشيرازيّ، وغيرهم.

ولقد تتلمذ عنده جملةٌ من الأعلام، منهم:

السيّد حسن الكركيّ، والشيخ محمّد القرشيّ، والشيخ نجيب الدين عليّ العامليّ، والفاضل الجواد البغداديّ، والسيّد ماجد البحرانيّ، والمولى محسن الفيض الكاشانيّ، والشيخ رفيع الدين النائينيّ، والمولى شريف الدين الدشتيّ، والمولى خليل القزوينيّ، والمولى محمّد صالح المازندرانيّ، والمولى حسن عليّ الشوشتريّ، والشيخ محمّد العامليّ، والشيخ محمود الجزائريّ، والشيخ زين الدين عليّ البحرانيّ، والشيخ محمّد تقيّ المجلسيّ، والشيخ عبداللطيف العامليّ، والسيّد حسين الحسينيّ المرعشيّ، وغيرهم.

آثاره ومؤلّفاته

ترك الشيخ البهائيّ ﵀ تراثاً قيّماً في العلوم النظريّة والعمليّة والتجربيّة، وقد ألّف رسالات مستقلّة في علوم مختلفة، وقدّم شروحاً وحواشي نافعة على كتب من قبله. آثاره العلميّة ـ وتتراوح بين كتاب ورسالة وتلخيص وقصيدة ولغز ـ كثيرة جدّاً بحيث نسب إليه أكثر من مئتي كتاب. والمذكور هنا بعض كتبه الموجودة حسب الموضوع:

القرآن وتفسيره: التفسير الموسوم بـ«عين الحياة»، حاشية الكشّاف، حاشية أنوار التنزيل، العروة الوثقى.

الحديث: شرح الأربعين حديثاً، الحبل المتين في أحكام الدين.

الأدعية: مفتاح الفلاح، حدائق الصالحين في شرح صحيفة سيّد الساجدين عليه السلام.

الفقه: الجامع العبّاسيّ، رسالة في ذبائح أهل الكتاب، الاثنا عشريّات الخمس في الطهارة والصلاة والزكاة والصوم والحجّ، رسالة في قصر الصلاة وإتمامها في الأماكن الأربعة، حواشٍ على مختلف العلّامة ﷺ، رسالة في المواريث، رسالة الكرّ، رسالة القبلة، رسالة في أحكام سجود التلاوة.

أصول الفقه: زبدة الأصول، هوامش الزبدة، حاشية شرح العضديّ على مختصر الأصول.

الحكمة: الرسالة الموسومة بـ«الجوهر الفرد».

الرجال والدراية: الفوائد الرجاليّة، حاشية خلاصة الأقوال في علم الرجال، رسالة في الدراية.

النجوم: تشريح الأفلاك، رسالة في أنّ أنوار الكواكب مستفادة من الشمس، الأسطرلاب، رسالة في حلّ إشكالي عطارد والقمر، رسالة في نسبة أعظم الجبال إلى قطر الأرض.

الرياضيات: بحر الحساب، خلاصة الحساب.

الطبّ: لغز القانون.

التأريخ: توضيح المقاصد فيما اتّفق في أيّام السنة، سوانح سفر الحجاز.

النحو: التهذيب، الفوائد الصمديّة، هوامش الفوائد الصمديّة.

البلاغة: حاشية المطوّل، شرح حاشية الخطائيّ.

الشعر: ديوان شعره بالعربيّة والفارسيّة، نان و حلوا.

المتفرّقة: الكشكول، المخلاة.

وفاته ومرقده

توفّي بأصفهان سنة ١٠٣٠ هـ على ما ذكره تلميذه المجلسيّ الأوّل الّذي حضر وفاته والصلاة عليه، وقد قيل في وفاته أقوالٌ أخرى. ثمّ نقل جسده الشريف إلى مشهد الإمام عليّ بن موسى الرضا عليه آلاف التحيّة والثناء عملاً بوصيّته، ودفن في بيته قريباً من الحضرة المقدّسة، وقبره مشهور يزوره الخاصّة والعامّة.

الفصل الثانـي :

دراسة في كتاب
«الفوائد الصمديّة»

المبحث الأوّل: نسبة الكتاب إلى مؤلّفه

لا يساور الباحث أدنى شكّ في نسبة الكتاب «الفوائد الصمديّة» إلى الشيخ البهائي ﷺ؛ وذلك لأنّ جميع من ترجم له ذكر هذا الكتاب مسنداً إليه، ولم ينسبه أحد إلى غيره.

المبحث الثاني: اسم الكتاب ووجه تسميته

سمّى الشيخ البهائي ﷺ كتابه بـ«الفوائد الصمديّة»؛ فإنّ «الفوائد» جمع «الفائدة»، وهي لغةً: ما يحصّل أو يحصل من علم أو مال، وعرفاً: ما يترتّب من المصلحة على فعل من حيث ترتّبه عليه.

و«الصمديّة»: اسم منسوب إلى «عبد الصمد»، وهو الأخ الأصغر للمؤلّف. والنسبة على ما تقرّر من أنّ المركّب الإضافي المعرّف صدره بعجزه تكون نسبته إلى عجزه؛ لأنّ العجز هو المقصود بمدلوله، كـ«المنافي» نسبةً إلى «عبد مناف».

أمّا وجه تسمية الكتاب: فحسب تصريح المؤلّف في مقدّمته أنّه ألّفه لأجل أخيه، حيث قال: «ووضعتها للأخ الأعزّ عبد الصمد، جعله الله من العلماء العاملين ونفعه بها وجميع المؤمنين»؛ ولذلك نسبه إليه.

المبحث الثالث: موضوع الكتاب وأبوابه

ذكر المؤلّف في مقدّمته لهذا الكتاب أنّ الكتاب في علم العربيّة، ولكن مقصوده من

علم العربيّة هنا علم النحو فقط؛ إذ لم يشتمل الكتاب على غيره، وعلم العربيّة كثيراً ما يطلق على علم النحو على الخصوص.

قد بدأ بالخطبة فحمد الله وأثنى على النبيّ وآله، وخصّ أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام بالذكر، ووصفه بصفاته المميّزة.

من خطبته يظهر روح الإبداع فيه؛ لأنّه استخدم صنعة براعة الاستهلال فيها؛ حيث ذكر الكلمة والكلام والابتداء والخبر والعلم والرفع والنصب والكسر والجزم في ضمن عباراتها. ثمّ بيّن اسم الكتاب وخصائصه، وفصّل الكتاب إلى خمسة فصول، وسمّى كلّ فصل بالحديقة، فيشتمل الكتاب على خمس حدائق:

الحديقة الأُولى: كأنّها مقدّمة للكتاب يطرح فيها الأسس والأصول، فتشتمل على:

علم النحو: تعريفه وفائدته وموضوعه؛ الموضوع: تقسيمه وتعريف أقسامه؛ الاسم: تعريفه وأنواعه وعلاماته؛ الفعل: تعريفه وأنواعه؛ الإعراب: تعريفه وأنواعه وعلائمه؛ البناء: تعريفه وأقسامه.

الحديقة الثانية: تتعلّق بالأسماء يرد فيها جميع المباحث المتعلّقة بها، وأبرزها:

الاسم: تقسيمه إلى المعرب والمبني؛ المعرب وانقسامه إلى أربعة أقسام: ما يرد مرفوعاً لا غير، وما يرد منصوباً لا غير، وما يرد مجروراً لا غير، وما يرد منصوباً وغير منصوب؛ الفاعل: تعريفه وأقسامه وأحكامه؛ نائب الفاعل: تعريفه وأحكامه؛ المبتدأ والخبر: تعريفهما وأقسامهما؛ النواسخ: حدّها وأقسامها: الأفعال الناقصة: أنواعها وأحكامها؛ الأحرف المشبّهة بالفعل: أنواعها وأحكامها؛ «ما» و«لا» المشبّهتان بـ«ليس»؛ «لا» النافية للجنس: تعريفها وأحكامها؛ أفعال المقاربة: حدّها وأحكامها؛ المفعول به: تعريفه وأحكامه؛ المفعول المطلق: تعريفه وأقسامه وأحكامه؛ المفعول له: تعريفه وأحكامه؛ المفعول معه: تعريفه وأحكامه؛ المفعول فيه؛ تعريفه وأقسامه؛ المنصوب بنزع الخافض: تعريفه وأحكامه؛ الحال: حدّه وأقسامه وأحكامه؛ التمييز:

حدّه وأحكامه؛ الإضافة: أقسامها وأحكامها؛ الحروف الجارّة: أنواعها وأحكامها؛ الاستثناء: تعريفه وبيان أقسامه الخمسة؛ النداء: أدواته وأحكامه؛ العدد: أحكامه وأحكام تمييزه؛ المبنيّات وهي الضمير، واسم الإشارة، والموصول والمركّب: تعريفها وأقسامها وأحكامها؛ التوابع وهي الصفة، والعطف بالحروف، والتأكيد، والبدل، وعطف البيان: تعريفها وأحكامها؛ الأسماء العاملة المشبّهة بالأفعال وهي المصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبّهة، واسم التفضيل: تعريفها وأحكامها؛ الأسماء الممنوعة من الصرف: أنواعها وأحكامها.

الحديقة الثالثة: تتعلّق بالأفعال، وأهمّ العناوين المطروحة فيها، هي:

المضارع: إعرابه وبناؤه؛ الجوازم والنواصب: أدواتها وأحكامها؛ أفعال المدح والذمّ: تعريفها وأحكامها؛ فعلا التعجّب: تعريفهما وأحكامهما؛ التنازع: بيان الخلاف فيه ودلائل المتنازعين.

الحديقة الرابعة: تتعلّق بالجمل وشبه الجملة، وأهمّ المباحث فيها هي:

الجملة: حقيقتها وأقسامها؛ الجمل التي لها محلّ من الإعراب وهي الخبريّة، والحاليّة، والمفعول بها، والمضاف إليها، والواقعة جواباً لشرط جازم، والتابعة لمفرد والتابعة لجملة لها محلّ: تعريفها وأحكامها؛ الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب وهي المستأنفة، والمعترضة، والتفسيريّة، والصلة، والمجاب بها القسم، والمجاب بها شرطٌ غير جازم، والتابعة لما لا محلّ لها: تعريفها وأحكامها؛ شبه الجملة: أقسامه وأحكامه.

الحديقة الخامسة: في بيان المفردات وحروف المعاني وأقسامها وأحكامها، والمفردات المبحوثة فيها هي: «الهمزة»، و«أنْ»، و«إنْ»، و«أنّ»، و«إنّ»، و«إذ»، و«إذا»، و«أم»، و«أمّا»، و«إمّا»، و«أي»، و«بل»، و«حاشا»، و«حتّى»، و«الفاء»، و«قد»، و«قط»، و«كم»، و«كيف»، و«لو»، و«لولا»، و«لمّا»، و«ما»، و«هل».

المبحث الرابع: مصادر الكتاب

وليعلم أنّه يجب على من يقوم بالتأليف في علم بعد ظهوره، الاهتمام بثلاث نقاط مرتبطة بذلك العلم:

١. **استناد المواضيع المنقولة على ميراث العلماء السالفين**: فإنّ كلّ مؤلّف يحتاج إلى مراجعة كتب العلماء السالفين وآثارهم، وهذا بالطبع يستوجب إحاطةً بتلك الكتب والآثار.

٢. **انتقاء المصادر**: فإنّ انتقاء المصدر المناسب من بين آلاف الكتب والرسائل المؤلّفة بأساليب مختلفة على مستويات متعدّدة، أمر صعب جدّاً، فيتحتّم على المؤلّف الناجح أن يستقرئ في البداية المصادر المتوفّرة، ثمّ يقوم بتقييمها بدقّة؛ ليكتشف أفضل مصدر في كلّ مجال.

٣. **كيفيّة التعامل مع المطالب الموجودة في المصادر**: إنّ من الأمور المهمّة كيفيّة تعامل المؤلّف مع المطالب الّتي يجدها في المصادر المتوفّرة عنده، فالبعض يسلّم بها تسليماً تامّاً ولا يقوم إلّا بنقل المطالب كما هي، ولكنّ بعضاً آخر يقوم بمعالجة المطالب فيتعرّف على الإشكاليّات ويزيل الزوائد ويطرح المواضيع بشكل جديد.

وبعد هذه المقدّمة القصيرة نبحث ما قام به الشيخ البهائيّ ﵀ في المحاور الثلاثة المذكورة آنفاً:

الجهة الأُولى: استناد المطالب على المصادر

لقد اهتمّ الشيخ البهائي ﵀ في كتابه هذا بذكر المطالب من عيونها، واعتمد في بيانه على مصادرها المعتمدة، كما هو دأبه ومنهجه في ساير كتبه، لكنّ القارئ العزيز يعلم بأنّه سلك في هذا الكتاب مسلك الإيجاز والاختصار؛ لذلك تجده لا يأتي بأسماء الأشخاص والكتب إلّا قليلاً، بيد أنّ الباحث المحترف في علم النحو يجد المصادر بسهولة.

لقد درسنا هذا الموضوع ضمن التحقيق، ووصلنا إلى أنّ عمدة المصادر في تأليف هذا الكتاب هي:

أ ـ الكافية في النحو: وهو كتاب ألّفه العلّامة جمال الدين أبو عمرو بن الحاجب. ولد في سنة ٥٧٠ هـ وتوفّي في سنة ٦٤٦ هـ. كان من كبار علماء الأدب وصاحب التصنيفات والمختصرات في الفقه والأصول والنحو والصرف والعروض. كتبه المعروفة في النحو هي: «الإيضاح في شرح المفصّل»، و«الأمالي»، ومختصر سمّاه «الكافية»، والتي تعدّ من أحسن المختصرات المؤلّفة في هذا الفنّ، وقد انتشرت انتشاراً فاق التصوّرات، وطبعت طبعات عديدة، وشرحها كثرة كاثرة من العلماء والفضلاء. تعتبر «الكافية» مصدراً أساسياً للفوائد الصمديّة، والشيخ البهائي ﷺ نقل عنها كثيراً بدون ذكر اسمها اختصاراً، لكن نبّه في هوامشه.

ب ـ شرح الرضيّ على الكافية: للعلّامة المحقّق رضي الدين الأسترآباذيّ الملقّب بـ«نجم الأئمّة»، أديب شيعيّ بارع، من أهل أسترآباذ من أعمال طبرستان. عاش بالنجف الأشرف وكان حيّاً في سنة ٦٨٦هـ. له كتاب «الوافية في شرح الكافية» في علم النحو، و«شرح مقدّمة ابن الحاجب المسمّاة بالشافية» في علم الصرف.

يعدّ كتابه في النحو منبعاً رئيسيّاً لهذا العلم، وللشيخ البهائي ﷺ عناية خاصّة بالمؤلِّف والمؤلَّف، ويعبّر عن الشيخ الرضي ﷺ بصفة «بعض المحقّقين» كما في بحث عود الضمير على المرجع المتأخّر لفظاً ورتبة، قال: «ذكر بعض المحقّقين عود الضمير على المتأخّر لفظاً ورتبةً في خمسة مواضع...» وإنّما قصد رضيّ الدين الأسترآباذي ﷺ؛ لأنّه هو الّذي عدّ المواضع خمسةً خلافاً لسائر النُّحاة. وأسند إليه المطالب الكثيرة في الهوامش، كما في بحث المبتدأ، إذ ذكر قاعدةً وعلّق عليه في الهوامش: «ذكرها كثيرٌ من المحقّقين كالشيخ الرضيّ»، وكذلك في بحث الأفعال الناقصة قال: «الأفعال الناقصة، والمشهور منها...» وعلّق في الهوامش: «لأنّها غير

محصورة كما قاله المحقّقون» ومقصوده رضيّ الدين الأسترآباذيّ ﷺ.

جـ ـ كتب ابن مالك كالألفيّة وشرح التسهيل: أبو عبد الله محمّد جمال الدين بن عبد الله بن مالك الطائي. ولد في سنة ٦٠٠هـ وتوفّي في سنة ٦٧٢هـ. من كبار علماء الأدب وله مؤلّفات كثيرة في الأدب العربيّ، منها: «الألفيّة» وسمّاها الخلاصة واشتهرت بالألفيّة؛ لأنّها ألف بيت جمع فيها مقاصد العربيّة من نحو وصرف، و«الكافية الشافية» وهي أُرجوزة في النحو مشتملة تقريباً على ثلاثة آلاف بيت، و«تسهيل الفوائد وتمهيد المقاصد»، و«عدّة الحافظ وعمدة اللافظ» وغيرها.

وقد اعتنى الشيخ البهائي ﷺ بكتب ابن مالك وآرائه ونقل بعض آرائه كما في إعراب «سوى» في الاستثناء، قال: «تعرب «غير» إعراب المستثنى بـ«إلّا» و«سوى» كـ«غير» عند قوم»، ثمّ علّق في الهوامش: «فيعرب بإعرابها وهو اختيار ابن مالك»، واختار بعض مواقفه، مثل رأيه في علّة بناء الأسماء، وجعل مدار البناء على مشابهة الحروف كما فعل ابن مالك.

د ـ كتب ابن هشام الأنصاريّ كمغني اللبيب وأوضح المسالك: أبو محمّد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاريّ المصريّ. ولد في سنة ٧٠٨ هـ، وتوفّي في سنة ٧٦١ هـ. من كبار علماء الأدب وله مؤلّفات كثيرة في النحو والصرف، منها: «الإعراب عن قواعد الإعراب»، و«أوضح المسالك في شرح ألفيّة ابن مالك»، و«الجامع الصغير»، و«الجامع الكبير»، و«قطر الندى وشرحه»، و«شذور الذهب وشرحه»، و«مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب».

لقد اهتمّ الشيخ البهائي ﷺ بآثاره واختيار مطالبه ونقلها في الكتاب، وعبّر عنه بصفة «بعض المحقّقين»، كما في بحث البدل حيث قال: «وقال بعض المحقّقين: لا يبدل المضمر من مثله ولا من الظاهر، وما مثّل به لذلك مصنوعٌ على العرب»، وعلّق في الهوامش: «هو الفاضل صاحب مغني اللبيب». وكذلك في بحث التنازع قال: «أمّا

المفعول فالمهمل إن كان الأوّل حذف أو الثاني أُضمر إلّا أن يمتنع، وليس منه نحو: «حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقاً» كما قاله بعض المحقّقين»، وفسّره في الهوامش: «هو الفاضل المحقّق ابن هشام الأنصاريّ».

الجهة الثانية: اختيار المصادر

كان الشيخ البهائي ﷺ يدقّق كمال التدقيق في انتقاء المصادر، وسعى إلى انتقاء الأفضل منها، وللبرهنة على ذلك ننظر إلى هذه الأمثلة التاليه:

ـ عند طرحه لموضوع إعراب المثنّى قام بتعريف المثنّى، ثمّ استحسن تعريف ابن هشام الأنصاريّ في كتاب «الأوضح» ونقل عنه: «ما دلّ على اثنين وأغنى عن متعاطفين»، وصرّح في الهوامش أنّه اختار تعريف ابن هشام متعمّداً، ومع أنّه قد اطّلع ورأى تعريف ابن الحاجب، لكنّه لم يستحسنه؛ لأنّه كان يعتقد أنّ تعريف ابن الحاجب يعاني من إشكاليّات متعدّدة بخلاف تعريف ابن هشام.

ـ في بداية الحديقة الثانية المخصّصة للاسم والمباحث المتمحورة حوله، قسّم الاسم إلى معرب ومبنيّ: «الاسم إن أشبه الحرف فمبنيٌّ، وإلّا فمعربٌ»، وجعل الملاك في البناء مشابهة الحرف كما فعل ابن مالك، واستحسن هذا الملاك دون غيره، وهو الذي يعدّه أهل الفنّ الأدقّ بين نظرائه.

ـ مبحث اتّصال علامة التأنيث بجميع أقسامها أخذه من «الكافية»، وهو الذي يعدّ الأكثر اختصاراً مقايسة بسائر الكتب.

ـ توابع المنادى بالأسلوب الّذي طرحه الشيخ مأخوذٌ من «الكافية»، ويعدّ الأكثر اختصاراً مقايسةً بسائر الكتب.

ـ في موضوع عود الضمير إلى المرجع المتأخّر لفظاً ورتبة، حسّن رأي الرضيّ من بين الآراء ونقله.

ـ الحديقة الرابعة وهي المخصّصة لبيان الجمل والأحكام والأقسام التابعة لها،

تلخيصٌ للباب الثاني من كتاب «مغني اللبيب»، وهو الّذي يعدّ من أفضل المصادر في هذا البحث.

الجهة الثالثة: كيفيّة التعامل مع المصادر

لا يكتفي الشيخ البهائي ﷺ بمجرّد النقل، بل ينظر إلى المصادر وينتقي المواضيع منها بدقّة بالغة، ثمّ يقوم بنقل المطالب، وحيث يرى أنّ هناك إشكاليّةً في المطالب يقوم بإصلاحها ومن ثمّ نقلها.

على سبيل المثال: ينقل المعارف في الحديقة الأُولى في إطار الأمثلة، وكما يبدو من هامشه عليها أنّه كان ناظراً إلى كتاب الكافية في نقله هذا، لكنّ ترتيبه يختلف عن الكافية: «أيضاً إن وُضع لشيءٍ بعينه فمعرفةٌ، كـ«زيد»، و«الرجل»، و«ذا»، و«الذي»، و«هو»، والمضاف إلى أحدها معنىً، والمعرّف بالنداء». وذكر «المضاف إلى أحدها» قبل «المعرّف بالنداء»؛ لئلّا يرد عليه ما أُورد على عبارة ابن الحاجب؛ لأنّهم أوردوا عليه بأنّه يلزم على ذلك صحّة الإضافة إلى المنادى أيضاً، والمنادى لا يضاف إليه أصلاً، فأخّره فسلم عن الإشكال.

المبحث الخامس: خصائص الكتاب

لقد اتّسم هذا الكتاب بسمات متنوّعة وميّزته عن سائر الكتب، وفيما يأتي أبرز هذه السمات:

أ ـ الجامعيّة والمانعيّة:

من أهمّ الملاحظات التي على كلّ مؤلّف الاهتمام بها هي أنّ الكتاب يجب أن يكون جامعاً لمسائل العلم، وخالياً من المباحث التي لا ترتبط بذلك العلم. وكان العلماء السابقون يولون اهتماماً خاصّاً بهذه الملاحظة، ويبدو أنّ الشيخ البهائيّ ﷺ قد التزام بهذه الصفة في كتابه هذا بشكل تامّ.

فإنّ «الفوائد الصمديّة» كتاب يجمع تقريباً كلّ مباحث علم النحو التطبيقيّة، ويخلو من المسائل التي لا ترتبط بعلم النحو أو تلك الّتي كانت في الماضي مطروحةً في كتب النحو، لكنّها اليوم قد انفصلت عنه، كمباحث النسبة وجمع التكسير والتصغير، وهي تعدّ مباحث صرفيّةً لا نحويّةً، كما يخلو الكتاب من المجادلات الّتي لا جدوى منها والاختلافات في المسائل الجزئيّة، ومن الدلائل والبراهين الذوقيّة.

وأمّا سائر كتب النحو كالكافية والنهجة المرضيّة ومغني اللبيب فتشتمل أحياناً على المسائل غير المرتبطة بعلم النحو، كما لا تجمع كلّ مباحث علم النحو. على سبيل المثال: «الكافية» تفتقد لمواضيع الجمل، و«النهجة المرضيّة» خالية من مواضيع الجمل والمفردات، و«مغني اللبيب» لا يشمل المواضيع العامّة لعلم النحو على الرغم من شموله المفردات والجمل.

ب ـ التصنيف البديع

السمة الثانية لهذا الكتاب هي تصنيفاته البديعة. فقد ابتدع الشيخ البهائي ﷺ تقسيماتٍ لا خلف لها ولا سلف؛ سواء في المواضيع العامّة أو المباحث الداخليّة. وللبرهنة على هذا نطرح بعض تصنيفاته في هذا الكتاب:

ـ البناء العامّ للكتاب ينقسم إلى خمسة أجزاء: المواضيع التمهيديّة ومباحث الأسماء والأفعال والجمل والمفردات، وكلّ جزء جاء تحت عنوان «الحديقة»، وهذا الطرح العامّ تقسيم تطبيقيّ وبديع.

جيء ببحث الإعراب والبناء وأنواعها ومصاديقها ضمن تصنيف متقن. فبعد تعريف الإعراب يعدّ أنواعه كما يلي: الرفع والنصب والجرّ والجزم. ثمّ يذكر مصاديق كلٍّ من هذه الأنواع؛ للرفع أربعة مصاديق، وللنصب خمسة، وللجرّ ثلاثة، وللجزم اثنان. ثمّ يقوم بتوضيح مسرى كلٍّ من هذه المصاديق. وهذا التصنيف يسهل كثيراً في الحفظ للطلّاب المبتدئين.

وأمّا مباحث الأسماء فقد طرحها في ضمن تصنيف بديع، حيث قسّم الاسم في البداية إلى معرب ومبنيّ، ومن ثمّ قسّم المعربات إلى أربعة أقسام:

١ ـ المعربات الّتي دائماً ما تكون مرفوعة ولا تأتي غير مرفوعة، كالفاعل ونائب الفاعل والمبتدأ والخبر؛

٢ ـ المعربات الّتي دائماً ما تكون منصوبة ولا تستعمل غير منصوبة، كالمفاعيل الخمسة والحال والتمييز؛

٣ ـ المعربات المجرورة دائماً ولا ترى غير مجرورة، كالمضاف إليه والمجرور بحرف الجرّ؛

٤ ـ المعربات المنصوبة في أغلب الحالات لكنّها أحياناً ما تأتي غير منصوبة أيضاً، كالمنادى والمستثنى؛ ثمّ طرح بحث المبنيّات.

جـ ـ الاختصار

السمة الثالثة للكتاب هي الإيجاز والاختصار، فكان الشيخ البهائي ﷺ أستاذ الأساتذة في التلخيص، وألّف نصوصاً ملخّصة في معظم العلوم، ومنها الكتابان في النحو: «الصمديّة»، و«التهذيب» وهما إنجازان في الإيجاز والاختصار.

إنّ كتاب الصمديّة مع أنّه يشمل جميع المباحث التطبيقيّة في علم النحو وأحكامه وأقسامه، فهو موجز ومختصر. إذا طبع الكتاب بشكل اعتياديّ ودون لواحق فإنّه لن يكون أكثر من خمسة عشر صفحة! وهذا يدلّ على بلاغ مسعى المؤلّف.

قد اخترنا أجزاءً من الكتاب تتمتّع بإيجاز مثير للإعجاب، وبإمكان القارئ الكريم مقايسة هذه النصوص مع الكتب الأخرى، وسيدرك عظمة عمل المؤلّف، وهي:

ـ الكلام لفظ مفيد بالإسناد.

ـ الاسم إن أشبه الحرف فمبنيٌّ وإلّا فمعربٌ.

ـ الفاعل وهو ما أُسند إليه العامل فيه قائماً به، وهو ظاهرٌ ومضمرٌ، فالظاهر ظاهرٌ والمضمر بارزٌ أو مستترٌ.

ـ الخبر هو المجرّد المسند به، وهو مشتقٌّ وجامدٌ. فالمشتقّ الرافع لظاهر يتحمّل ضميره فيطابقه دائماً بخلاف غيره.

ـ ولك في نحو: «الناس مجزيّون بأعمالهم إن خيراً فخيرٌ وإن شرّاً فشرٌّ»، أربعة أوجه: نصب الأوّل ورفع الثاني ورفعهما ونصبهما وعكس الأوّل. والأوّل أقوى والأخير أضعف والمتوسّطان متوسّطان.

ـ والمصدر إن حلّ محلّ «إنّ» فُتحت همزتها وإلّا كُسرت، وإن جاز الأمران جاز الأمران.

ـ المفعول له: وهوالمنصوب بفعلٍ فُعل لتحصيله أو حصوله.

ـ وتوابعه المضافة تنصب مطلقاً. أمّا المفردة فتوابع المعرب تعرب بإعرابه، وتوابع المبنيّ على ما يرفع به من التأكيد والصفة وعطف البيان ترفع حملاً على لفظه وتنصب على محلّه، والبدل كالمستقلّ مطلقاً. أمّا المعطوف فإن كان مع «ال» فالخليل يختار رفعه ويونس نصبه، والمبرّد إن كان كالخليل فكالخليل وإلّا فكيونس وإلّا فكالبدل.

نقطة مهمّة

الملاحظة المهمّة الّتي يجب ذكرها هنا أنّ الشيخ البهائيّ ﷺ ألّف هذا الكتاب ونافس به كتاب «الكافية» في الإيجاز والاختصار، وطرح مباحث علم النحو بشكل أكثر تلخيصاً من الكافية، لكنّه لم يكن يقصد تلخيص الكافية ـ خلافاً لما ادّعاه البعض ـ، بل كان يقصد كتابة كتاب جديد في علم النحو، ويدلّ على ما ذكر أنّ:

١ ـ هناك مطالب ومباحث في «الصمديّة» لم يتطرّق إليها في «الكافية»، كمباحث الجمل في الحديقة الرابعة أو بعض المفردات المطروحة في الحديقة الخامسة.

٢ ـ تصنيف «الصمديّة» العامّ يختلف اختلافاً كلّيّاً عن «الكافية»، والحال أنّ التلخيص عادةً ما يتبع تقسيمات الكتاب الأوّل.

نعم، هذا الادّعاء حول كتاب «التهذيب» قد يكون سليماً، ومن المحتمل جدّاً أن يكون هذا الكتاب ملخّصاً لكتاب «الكافية»؛ لأنّ ترتيب الكتاب وفصوله ومطالبه كلّها نظّمت على أساس «الكافية»، وسنتحدّث ـ إن شاء الله ـ حول هذا الموضوع في الفصل اللاحق.

د ـ الاستقصاء العامّ

السمة الرابعة للكتاب عرضه الكامل للمواضيع؛ إذ سعى إلى عرض ما أمكنه من مباحث نحويّة وما يتبعها من تقسيمات وأحكام وشروط، وحاول أن يعمل على استقصاء تامّ وجامع للمواضيع عادة، ومثال ذلك المواضيع التالية:

ـ الإعراب اللفظيّ والتقديريّ الّذي بيّن كلّ أقسامه وأنواعه.

ـ موضوع الفاعل الّذي جيء من خلاله بجميع أحكام الفاعل.

ـ باب الإضافة الّذي طرح فيه مجموعة الأحكام مع الالتزام بالاختصار في الطرح.

ـ النداء ومجموعة أحكامه وأقسامه جاءت في إطار عبارات مختصرة جدّاً.

هـ ـ عرض الآراء

خامس سمات الكتاب عرضه للأقوال والآراء. وكما يعلم القارئ اللبيب أنّ أكثر مواضيع علم النحو ومسائله مختلفٌ فيها، وهذا الاختلاف قد يكون بين المدارس النحويّة كمدرستي البصرة والكوفة، أو بين علماء النحو أنفسهم. والمؤلّفون ينقسمون إلى فريقين في بيان هذه الاختلافات: فريق لا يهتمّ لنقل الآراء أصلاً، ولا يقول إلّا بقولهم المختار، والفريق الآخر يبدي الأقوال والآراء مع التفصيل والتطويل وذكر جميع التفاصيل.

لكن أسلوب الشيخ البهائي ﷺ كان على أساس الاختصار والاعتدال؛ إذ إنّه كان

يذكر جزءاً من المسائل الخلافيّة بدلائلها، وهذا يتسبّب في نموّ ذهن القارئ؛ وذلك لأنّ المخاطب يرى الآراء والأقوال في مجال حرّ تماماً، ويبحث دلائلها ثمّ يختار منها قولاً يراه صائباً.

نشير إلى بعض حالات عرض الآراء في تعابيره:

ـ في بحث الاستثناء: «وتعرب «غير» إعراب المستثنى بـ«إلّا» و«سوى» كـ«غير» عند قوم وظرف عند الآخرين».

ـ في بحث النداء: «توابعه المبنيّ على ما يرفع به ... أمّا المعطوف فإن كان مع «ال» فالخليل يختار رفعه ويونس نصبه والمبرّد إن كان كالخليل وإلّا فكيونس وإلّا فكالبدل».

ـ في بحث أفعال التعجّب: «فعلا التعجّب: فعلان وضعا لإنشاء التعجّب وهما «ما أفعله» و«أفعل به»... وما بعد الباء فاعلٌ عند سيبويه والباء زائدةٌ، ومفعولٌ عند الأخفش وهي للتعدية أو زائدةٌ».

ـ في بحث التنازع: «إذا تنازع عاملان ظاهراً بعدهما، فلك الإعمال أيّهما شئت إلّا أنّ البصريّين يختارون الثاني؛ لقربه، وعدم استلزام إعماله الفصل بالأجنبيّ، والعطف على الجملة قبل تمامها، والكوفيّين الأوّل؛ لسبقه وعدم استلزامه الإضمار قبل الذكر».

و ـ التدقيق

سادس سمات الكتاب دقّته، إذ اختيرت الكلمات وترتيبها بدقّة عالية؛ فلا ترى كلمةً جيء بها اعتباطاً أبداً، وذلك لأنّه مع زيادة كلمة أو نقصانها أو مع تقديمها وتأخيرها، يختلّ المراد ويظهر كثير من الإشكالات.

هناك الكثير من الشواهد في الكتاب، نذكر في هذا المجال موارد عدّة، منها:

ـ في مقام البحث عن المعارف ذكرها في ضمن المثال على الترتيب التالي: «أيضاً

إن وضع لشيءٍ بعينه فمعرفة، كـ«زيد»، و«الرجل»، و«ذا»، و«الذي»، و«هو» والمضاف إلى أحدها معنىً، والمعرّف بالنداء».

وذكرنا سابقاً أنّه بواسطة تقديم «المضاف إلى أحدها» على «المعرّف بالنداء» سلم من اشكال يتوجّه لابن الحاجب.

ـ قال في بيان الأسماء الستّة: «وهي: «أبوه» و«أخوه» و«حموها» و«فوه» و«هنوه» و«ذو مال»». كلّ هذه الأسماء أضافها إلى المذكّر إلّا كلمة «حم»، ودليله واضحٌ؛ لأنّ الحم قريب المرأة من زوجها فيختصّ بالمؤنث.

ـ جاء في بيان الإعراب التقديري بقيد المشهور: «تقدير الإعراب في سبعة أشياء كما هو المشهور»، وأضاف هذا القيد؛ لأنّ الإعراب قد تقدّر في غير هذه السبعة أيضاً لكنّه غير مشهور.

ـ في الأفعال الناقصة أيضاً أضاف قيد المشهور: «الأفعال الناقصة: والمشهور منها»؛ لأنّها غير محصورة، كما قاله المحقّقون من النحاة.

ـ عرّف التمييز بـ«النكرة الرافعة للإبهام»، وأضاف قيد «النكرة» وأخرج بواسطة هذا القيد معمول الصفة المشبّهة إذا كان منصوباً على التشبيه بالمفعول نحو: «الحسن الوجه»؛ إذ يصدق عليه الحدّ بدون القيد المذكور، وهو وارد على تعريف الآخرين.

ـ عرّف المركّب بقوله: «وهو ما ركّب من لفظين ليس بينهما نسبة»، وقال: «لفظين» ولم يقل: «كلمتين» كما قال ابن الحاجب؛ لئلّا يخرج نحو «سيبويه».

ـ في بيان أحكام النعت من التوابع: قسّم المؤلّف وصاحب الكافية النعت إلى حقيقيّ وسببيّ. بيانهما في الحقيقي مشترك، كلاهما يعتقدان باتّباع الصفة الموصوف في أربعة من عشرة، لكن في السببيّ يختلف بيانهما، حيث فصّل المؤلّف وقال: «أو بحال متعلّقه ويتبعه في الإعراب والتعريف والتنكير، أمّا في البواقي فإن رفع ضمير الموصوف فموافقٌ أيضاً وإلّا فكالفعل». أمّا صاحب الكافية فقد أطلق الكلام وقال:

«في الباقي كالفعل». ومعلوم أنّ عبارة ابن الحاجب في هذا المقام غير وافية بـالمرام وهي تؤدّي إلى الأفهام القاصرة ما ليس مراداً بهذا المقال.

المبحث السادس: منهج المؤلّف

عادة ما يتكوّن أسلوبه في تبيين المسائل النحويّة من ستّ مراحل هي:

المرحلة الأُولى: التعريف

دائماً ما يبدأ المؤلّف بتعريف المواضيع، وتعريفاته تحمل سمتي الجامعيّة والاختصار. لاحظوا هذه التعاريف:

ـ الكلمة لفظٌ موضوعٌ مفردٌ.

ـ الكلام لفظٌ مفيدٌ بالإسناد.

ـ الإعراب أثرٌ يجلبه العامل في آخر الكلمة.

ـ البناء كيفيّةٌ في آخر الكلمة لا يجلبها العامل.

ـ المثنّى ما دلّ على الاثنين وأغنى عن متعاطفين.

المرحلة الثانية: التقسيمات

يذكر المؤلّف التصنيفات بعد التعريف بالمسألة. وعادةً ما تكون ذات صفات أربع:

ـ تكون ثنائيّة إلّا في بعض الحالات الّتي يستعمل فيها التقسيم الاستقرائي.

ـ تكون كاملة مع مراعاة الإيجاز والاختصار.

ـ تعرّف كلّ الأقسام في ضمن التقسيم.

ـ إذا كانت الأقسام ذات سمات لا توجد في غيرها يؤتى بتلك السمات أيضاً.

المرحلة الثالثة: الأحكام العامّة

بعد التعريف والتقسيم يشرع ببيان الأحكام، والمراد من الأحكام هو ما يصدق في جميع مصاديق تلك المسألة النحويّة. وعادة ما يحاول المؤلّف بيان كلّ الأحكام باختصار، ومثال ذلك:

«الأفعال الناقصة: والمشهور منها: ... وحكمها رفع الاسم ونصب الخبر، ويجوز في الكلّ توسّط الخبر، وفي سوى الخمسة الأواخر تقدّمها عليها، وفيما عدى «فتئ» و«ليس» و«زال» أن تكون تامّة، وما تصرّف منها يعمل عملها».

المرحلة الرابعة: الشواهد

بعد بيان الأحكام العامّة يذكر شواهد لتثبيت بعض الأحكام أو أحياناً تخصيصها. أُخذت الشواهد المؤلّفة في هذا الكتاب من أربعة مصادر رئيسة:

- القرآن الكريم: استشهد بالقرآن الكريم في ثلاثة وستّين مورداً.
- الحديث الشريف: استشهد بالأحاديث في ثلاثة موارد.
- الشعر: استشهد بعشرة أشعار في الكتاب.
- الأمثال: استعمل بعض الأمثال الشهيرة في حالات محدودة.

المرحلة الخامسة: الأحكام الخاصّة

أحياناً تكون لبعض مصاديق المسائل النحويّة أحكام خاصّة، وقد ذكر المؤلّف في النهاية، الأحكام الخاصّة هذه تحت عنوان «تتمّة» أو «تبصرة»، ففي موضوع الأفعال الناقصة ـ على سبيل المثال ـ وبعد بيان الأحكام العامّة للأفعال، نجد أحكاماً خاصّةً للفعل «كان» يبيّنها المؤلّف في باب منفصل؛ وكذا في أفعال المقاربة نراه يذكر الأحكام الخاصّة لفعلي «عسى» و«أوشك» تحت عنوان «تتمّةٌ».

المبحث السابع: هوامش المؤلّف على الكتاب

هذا الكتاب كسائر كتب الشيخ البهائي ﷺ، إذ كتب هوامش عليه كما كتب على بعض مؤلّفاته الأخرى. وقد تعرّفنا على وجود هذه الهوامش في تحقيق شرح الصمديّة الشهير المسمّى بـ«الحدائق النديّة». فإنّ السيّد المدني ﷺ ينقل في شرحه مواضيع من هوامش الشيخ البهائي ﷺ على «الفوائد الصمديّة»، وهي في الواقع هوامش نفيسة وثمينة ذات قيمة علميّة.

كنّا نتمنّى أن نحصل على مجموعة كاملة من هذه الهوامش، لنطبعها ضمن الكتاب إلى أن حصلنا ـ بفضل الله ـ على نسخة مخطوطة من «الصمديّة» كانت مزيّنة بهذه الهوامش، وفي خاتمة كلّ هامش عبارة «منه ﷺ»، وبعد مدّة حصلنا على نسخة أُخرى كانت تشمل المزيد من الهوامش، وكانت تنتهي بعبارة «منه مدّ ظلّه»، والّتي تظهر أنّها كُتبت في حياة المؤلّف، فاستخرجنا هوامش النسختين، ونقلنا ما كانتا تشتركان فيه من هامش كان يحمل عبارة «مدّ ظلّه»، وذكرنا سائر الهوامش أيضاً بشكل منفصل، والله جَلَّالَهُ نسأل أن يستفيد القرّاء من هذه الهوامش النفيسة كمال الاستفادة.

المبحث الثامن: معرفة الكتب المؤلّفة حول «الفوائد الصمديّة»

رغم أنّ كتاب «الصمديّة» ليس رسالة تفصيليّة في علم النحو، لكن فيه من الإيجاز واللطافة والدقّة الكثيرة ما يبهر القارئ، ولذلك منذ تأليفه حتّى الآن دُرّس ويُدرّس بوصفه كتاباً منهجيّاً دراسيّاً، وتمّت طباعته مرّات عديدة ضمن كتاب «جامع المقدّمات» المعروف في المدارس الدينيّة، وكتبت عليها شروح وحواشٍ كثيرة، نذكر أهمّها فيما يلي:

شرح الصمديّة لمحمّد مؤمن الكاشانيّ؛ الفرائد الشمسيّة في شرح الفوائد الصمديّة لأحمد بن محمّد اللّاهيجانيّ؛ شرح الصمديّة لمحمّد بن عليّ الحرفوشيّ العامليّ؛ الحدائق النديّة في شرح الصمديّة لابن المعصوم المدنيّ؛ جامع المسائل النحويّة لمحمّد مؤمن الجزائريّ؛ شرح الفوائد الصمديّة لمحمّد بن عبد الغنيّ الحسينيّ؛ الفرائد البهيّة المعروف بشرح الصغير لبهاء الدين محمّد المختاريّ النائينيّ؛ شرح الصمديّة المعروف بشرح الكبير لبهاء الدين محمّد المختاريّ النائينيّ؛ الفرائد العسجديّة في شرح الفوائد الصمديّة للسيّد محمّد رضا الحلّيّ؛ تهذيب الفرائد في شرح الفوائد للسيّد محمّد رضا الحلّيّ، وهو تلخيص للشرح السابق؛ الحدائق

البهيّة في شرح الصمديّة للسيّد ميرزا محمود التستريّ؛ شرح الصمديّة لمعصوم بن رضي البروجرديّ؛ بيان المرام في شرح الفوائد الصمديّة لمحمّد حسن الطهرانيّ الأسترآباذيّ؛ شرح الصمديّة لمحمّد بن سليمان التنكابنيّ؛ شرح الفوائد الصمديّة لمحمّد عليّ بن ملك حسن؛ الروضة العلويّة في شرح حدائق الفوائد الصمديّة لعبد العظيم التبريزيّ؛ الفرائد البهيّة في شرح الفوائد الصمديّة لمحمّد نقي النقويّ اللكهنويّ؛ حاشية الحسينيّة على الفوائد الصمديّة لمحمّد حسين بن حسن علي اللّاهيجيّ؛ شرح الفوائد الصمديّة لمحمّد رضا بن محمّد ظهير الكزازيّ؛ الفرائد الأمينيّة في شرح الفوائد الصمديّة لأحمد شريف الرضويّ؛ شرح الفوائد الصمديّة لمحمّد أمين الإماميّ الخوئيّ؛ شرح الفوائد الصمديّة لمحمّد حسن التنكابنيّ؛ شرح الصمديّة للجواد الطارميّ؛ شرح الفوائد الصمديّة لعليّ بن حسن بلركيّ؛ مباحث الصمديّة لعلي أصغر بن زين العابدين السرابيّ؛ شرح الصمديّة لمحمّد رضا الصالحيّ؛ شرح الصمديّة لمحمّد باقر الطبريّ الآمليّ؛ شرح الفوائد الصمديّة للجواد الرشتيّ؛ الدرر الحسينيّة في كشف حقائق الصمديّة للميرزا غلامحسين خان الغفاريّ؛ شرح الصمديّة لمحمود بن أحمد بن مهديّ الأركانيّ؛ شرح الفوائد الصمديّة لأحمد بن محمّد عليّ الأصفهانيّ؛ المطالب الدقيقة في شرح الفوائد الصمديّة لعلي الحسينيّ؛ شرح الصمديّة لحسين الحسينيّ الهمدانيّ؛ شرح الصمديّة للميرزا محمّد طاهر الطاهريّ الأردبيليّ؛ بستان الأدب في شرح الفوائد الصمديّة لمهديّ الحسينيّ الگلبايگانيّ؛ ترفة الصمديّة لحسين بن يحيى الأصفهانيّ؛ الكلام المفيد للأستاذ الأديب محمّد علي المدرّس الأفغانيّ؛ فوائد الحجّتيّة للأُستاذ الأديب الحجّة الهاشميّ الخراسانيّ حفظه الله.

المبحث التاسع: التحقيق

لقد اتّبعنا في تحقيق هذا الكتاب النفيس منهجاً علميّاً، نعرضه عبر النقاط التالية:

١. اعتمدنا في التحقيق على النسخ الأصليّة.

٢. عملنا على مقابلة دقيقة بين النسخ الّتي اعتمدنا عليها.

٣. قمنا بتقطيع النصّ ووضع علائم الترقيم؛ تسهيلاً لتناول المطلب.

٤. أثبتنا تعليقات المؤلّف وهوامشه بأجمعها إلّا ما كان غير مقروء منها.

٥. خرّجنا الآيات القرآنيّة ورقمها واسم السورة في النصّ والهوامش ووضعنا الآيات القرآنيّة بين قوسين مزهرين.

٦. كلّ ما أضفنا على النصّ وضعناه بين معقوفتين [ ].

٧. خرّجنا الأحاديث الشريفة من مصادرها وأشرنا في الهامش إلى موضع وجودها في تلك المصادر ووضعناها بين قوسين ( ).

٨. قمنا بالبحث عن الآراء والأدلّة المنسوبة إلى العلماء، فنقلناها إن وجدناها في المصادر المعتمدة الّتي تضمّنت حكاية هذه الأقوال عنهم، مراعين في ذلك أقدم المصادر زمناً وأقربها تأريخاً إلى القائل.

٩. رقّمنا الأشعار الّتي وردت في الكتاب، وأشرنا في الهامش إلى قائلها أو قائليها.

١٠. ضبطنا نصوص الأمثال من كتب الأمثال المعتمدة الّتي عليها المدار، وأشرنا إلى مواضعها في الهامش، فإن لم نجدها في كتب الأمثال اكتفينا بتخريجها من كتب اللغة والنحو.

١١. ما احتملنا في بعض الكلمات أن يكون من غلط الناسخ أشرنا إليه في الهامش، ووضعنا الكلمة الصحيحة في المتن.

١٢. ما وجدناه من بعض الأخطاء الفاحشة في النسخ الرائجة ذكرناه في الهامش.

١٣. بما أنّ المؤلّف ﷺ كثيراً مّا ينقل في تعليقاته عن «الكافية»، وهي مطبوعة في ضمن «الفوائد الضيائيّة» للجامي؛ فنقلنا مطالب «الكافية» عنها.

المبحث العاشر: النسخ الخطّيّة المعتمدة

بعد البحث والتنقيب عن نسخ هذا الكتاب الشريف في المكتبات الخاصّة والعامّة، للأسف لم نعثر على نسخة بخطّ المؤلّف ولا نسخة مصحّحة ذات مواصفات خاصّة حتّى نجعلها أصلاً في هذا التحقيق، ولكن عندما كنّا مشغولين بتحقيق كتاب «الحدائق النديّة في شرح الصمديّة» وجدنا أنّ نسخة «الصمديّة» الموجودة في يد السيّد المدنيّ ﷺ من أحسن النسخ، فإنّ نسخته خالية من الأغلاط الموجودة في سائر النسخ ومصحّحة من جانبه؛ ولذلك جعلنا نسخته نسخة الأصل وقمنا بمقابلة سائر النسخ معها.

فالنسخ التي اعتمدنا عليها هي:

١. النسخة الأصل: هي نسخة الحدائق الموجودة في مكتبة مجلس الشورى الإسلاميّ في طهران، الّتي فُرغ من كتابتها سنة ١٠٨٠ هـ أي: بعد سنة واحدة من تأليف الكتاب، ويظهر أنّها أقدم النسخ الموجودة، وقوبلت مع نسخة الأصل مرّات عديدة، وهي بخطّ حسن علي بن محمود الشهركيّ، وتتكوّن من ٦٩٠ صفحة.

٢. نسخة مكتبة مجلس الشورى في طهران المحفوظة بالعدد ١٤٤٠١/٣، وهي تتكوّن من ٤٠ صفحةً بخطّ النسخ، وعليها هوامش المؤلّف بعنوان «رحمه الله»، وقد فرغ من كتابتها ابن السيّد محمّد حسين آفتاب القمصريّ بتأريخ ٢ جمادي الثانية من عام ١٠٧٥هـ، وهي نسخة مضبوطة، كاملة المتن، وقد رمزنا لها بالحرف «أ».

٣. نسخة وصلت إلينا من البلاد الهنديّة موجودة في مركز إحياء التراث التابع لمكتب الإعلام الإسلاميّ في مدينة قمّ المقدّسة، وهي تتكوّن من ٨٢ صفحةً، وعليها هوامش المؤلّف بعنوان «مدّ ظلّه»، والذي يدلّ على أنّها كتبت في زمن حياة المؤلّف، وهي نسخة مضبوطة، كاملة المتن، وقد رمزنا لها بالحرف «ب».

الفصل الثالث :

دراسة في كتاب «التهذيب»

المبحث الأوّل: نسبة الكتاب إلى المؤلّف

لا شكّ في انتساب الكتاب إلى الشيخ البهائي ﷺ؛ لأنّ جميع من ترجموا له ذكروا هذا الكتاب في زمرة مؤلّفاته. يقول الشيخ العلّامة آقا بزرك الطهراني ﷺ في الذريعة [1]: «تهذيب البيان في النحو للشيخ بهاء الدين محمّد بن حسين العامليّ، متن في غاية الاختصار، أوّله: «باسمك يا ربّ..»، ورأيت منه عدّة نسخ وطبع ضمن مجموعة بالهند. ومرّ شرحه الموسوم بـ«إرشاد اللبيب»، ومن شروحه شرح الشيخ الحرفوشيّ وشرح السيّد نعمة الله الجزائري الموسوم بـ«مفتاح اللبيب»».

المبحث الثاني: اسم الكتاب

قد ورد الكتاب بأسماء مختلفة في كتب التراجم كـ«تهذيب البيان»، و«تهذيب النحو»، ولكنّ المؤلّف سمّاه بـ«التهذيب»، ونحن اتّبعنا تسميته.

المبحث الثالث: موضوع الكتاب وأبوابه

لقد ألّف الكتاب في علم النحو، ومع اختصاره قد جمع بين دفّتيه أكثر أبواب النحو. وأهمّ المباحث المطروحة فيه، هي:

ـ الكلمة وأقسامها، الإعراب وأنواعه ومصاديقه.

ـ المرفوعات: الفاعل؛ تعريفه وأحكامه؛ نائب الفاعل: تعريفه وأحكامه؛ المبتدأ والخبر: تعريفهما وأقسامهما؛ خبر «إنّ» وأخواتها؛ خبر «لا» لنفي الجنس؛ اسم «ما» و«لا» المشبّهتين بـ«ليس».

---

(١) الذريعة إلى تصانيف الشيعة ٤: ٥٠٩.

ـ المنصوبات: المفعول المطلق، المفعول له، المفعول معه، المفعول فيه، المفعول به، المنادى، المشتغل، الحال، التمييز، المستثنى، خبر «كان» وأخواتها، المنصوب بـ«لا» لنفي الجنس، اسم «إنّ» وأخواتها، خبر «ما» و«لا».. تعريف الجميع وبيان أحكامها وأقسامها.

ـ المجرورات: المضاف إليه: تعريفه وأحكامه وأقسامه؛ المجرور بالحرف: تعريفه وبيان أحكامه.

ـ التوابع: النعت، العطف، التأكيد، البدل، عطف البيان.. تعريفها وبيان أحكامها.

ـ المبنيّات: المضمر واسم الإشارة والموصول.. تعريفها وأقسامها وأحكامها.

ـ الأسماء العاملة: المصدر، اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبّهة واسم التفضيل.. تعريفها وبيان شروط عملها.

ـ الأفعال: فعل المضارع، أفعال المدح والذمّ، فعلا التعجّب، أفعال المقاربة، أفعال القلوب، الأفعال الناقصة.. تعريفها وأحكامها.

ـ مباحث الحروف: حروف الجرّ، الحروف المشبّهة بالفعل، حروف العطف، حروف التفسير، حروف النداء، حروف الإيجاب، حرفا التفسير، حروف المصدر، حروف التحضيض، حروف الاستفهام، تاء التأنيث.. تبيينها وأحكامها.

المبحث الرابع: خصائص الكتاب

لقد اتّسم هذا الكتاب بسمات متنوّعة ميّزته عن سائر الكتب، ولكنّ أهمّ سماته الّتي ألقت بظلالها على سائر السمات، هو إيجازه واختصاره المثير للإعجاب، ومن هذا الحيث يتفوّق على النصوص السابقة له.

ملاحظة هامّة

لقد تطرّقنا في الفصل السابق إلى ما ادّعاه البعض من أنّ «الصمديّة» تلخيص لكتاب «الكافية»، وأثبتنا أنّه رأي غير سليم، ولكن يبدو أنّ هذا الادّعاء سليم بالنسبة إلى كتاب

«التهذيب» ويمكن القول إنّه أُلّف بغرض تلخيص «الكافية»، ويدلّ عليه ما يلي:

أوّلاً: أنّ بناء المواضيع، والدخول إليها والخروج منها، ومقدّمتها وخاتمتها وترتيبها يطابق كتاب «الكافية» بشكل كامل، وكذلك التقسيمات العامّة والأساسيّة هي نفسها الّتي في «الكافية»؛ إذ تبدأ بالأسماء والأفعال والحروف، والحال أنّ «الصمديّة» لم تكن كذلك، وكان لها بناء إبداعيّ وجديد.

ثانياً: أنّ مجموعة مواضيع كتاب «التهذيب» ـ باستثناء عدّة مواضيع صغيرة ـ هي المواضيع الّتي طرحت في «الكافية»، مع أنّ «الصمديّة» ليست كذلك، فمثلاً المواضيع المرتبطة بالجمل في «الصمديّة» لم تبحث أساساً في «الكافية».

وبناءً على ما ذكر يمكن القول إنّ الشيخ البهائي ﷺ ألّف كتاب «التهذيب» بنيّة تلخيص «الكافية»، والهدف من تسميته بالتهذيب هو تهذيب «الكافية»، ومن هنا تظهر عظمة ما قام به؛ إذ قدّم تلخيصاً للنحو العربيّ فاق كلّ الكتب في الإيجاز والاختصار.

المبحث الخامس: التحقيق

لقد اتّبعنا في تحقيق هذا الكتاب النفيس منهجاً علميّاً، نعرضه عبر النقاط التالية:

١. اعتمدنا في التحقيق على النسخ الأصليّة.

٢. قمنا بمقابلة دقيقة بين النسخ الّتي اعتمدنا عليها.

٣. قمنا بتقطيع النصّ ووضع علائم الترقيم؛ تسهيلاً لتناول المطلب.

٤. خرّجنا الأحاديث الشريفة من مصادرها وأشرنا في الهامش إلى موضع وجودها في تلك المصادر.

المبحث السادس: النسخ الخطّيّة المعتمدة

١. النسخة الأصل، وهي نسخة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي المحفوظة بالعدد

١٤٤٠/٤، وهي بخطّ النسخ، وتتكوّن من ١٤ صفحةً. وكاتب النسخة هو محمّد حسين آفتاب الحسينيّ القمصريّ؛ إذ أتمّ الكتاب في أواخر شهر ذي الحجّة الحرام في سنة ١٠٧٥ هـ. وهي نسخة مضبوطة، مصحّحة، كاملة المتن.

٢. نسخة مكتبة إمامزاده محمّد هلال في آران المحفوظة بالعدد ١٩٧، والموجودة في ضمن مجموعة من الرسائل، والكتاب من الورقة ١٥٠ ـ ١٧٢. وهي بخطّ النسخ، وتتكوّن من ٢٣ صفحةً. وكاتب النسخة هو محمّد غلام رضا بن محمّد علي الآرانيّ، إذ أتمّ الكتاب في يوم الجمعة من شهر رمضان في سنة ١٢٠٦ هـ. وهي نسخة مضبوطة، كاملة المتن، وقد رمزنا لها بالحرف «أ».

وفي الختام

نحمد الله سبحانه وتعالى ونصلّي على رسوله وآله ﷺ أن وفّقنا لإحياء هذين الكتابين، ونلفت نظر القارئ العزيز إلى أنّ غايتنا الأساسيّة في عملنا هذا بعد نيل رضا الخالق الباريّ جلّ جلاله هي عرض تراثنا الأدبيّ بأفضل صورة، ولا ندّعي أنّنا بلغنا أقصى درجات السلامة من النقص والخطأ؛ فإنّ العصمة لأهلها؛ فإن سُجّل علينا بعض ما يخلّ بتلك الدقّة المتوخّاة فنرجو تنبيهنا إليه لنتفاداه في الطبعات اللاحقة إن شاء الله.

نسأل الله جلّ جلاله أن يتقبّل هذا العمل بقبول حسن، إنّه سميع مجيب.

السيّد علي الخاتمي


بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
الحمد لله الصمد بما له من المحامد الأبدية والشكر له على ما له من نعم تجمعت [illegible] فيها بالفوائد
الصمدية أحمده حمد من نزه شأنه العلي عن الأشباه والنظائر نفاز بتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد
في جميع الموارد والمصادر وأشكره شكر من أيقن بأنه العالم بما في الصدور والضمائر
فجازيه بما له من الألطاف الكافية الشافية ما أشرق به الباطن والظاهر وأشهد أن
لا إله إلا الله وحده لا شريك له المتقدس بذاته تمت كلماته صدقا وعدلا لا مبدل لكلماته
سبحانه هو الفاعل لما يشاء لا مضاد له في فعله عم الأنام كرما وجودا فكلت جمل الكلام
عن أن تقوم بوصف مفرد فضله تنزهت ذاته العلية عن سمات الحدوث في أوان
فجلت عن أن تحوط بها ظروف زمان أو ظروف مكان وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله
المبعوث من خلاصة العرب المحدود بعباب الكرم المقصور عليه لباب الظرف [illegible]
المنعوت بأحسن الأسماء وأشرف الألقاب الموصوف في كتاب لا يأتيه الباطل من بين
يديه ولا من خلفه بفصل الخطاب وأصلي وأسلم عليه وعلى آله الذين أشرق بعض أنوارهم
[illegible] الدين وانتصب [illegible] وخفض عدوهم [illegible] الهادين [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] السعادة [illegible] بها جميل الذكر في الدنيا [illegible]
الأجر في الآخرة أما بعد فيقول الفقير إلى ربه الغني المغني علي صدر الدين المدني
ابن أحمد نظام الدين الحسيني الحسني [illegible]
[illegible]

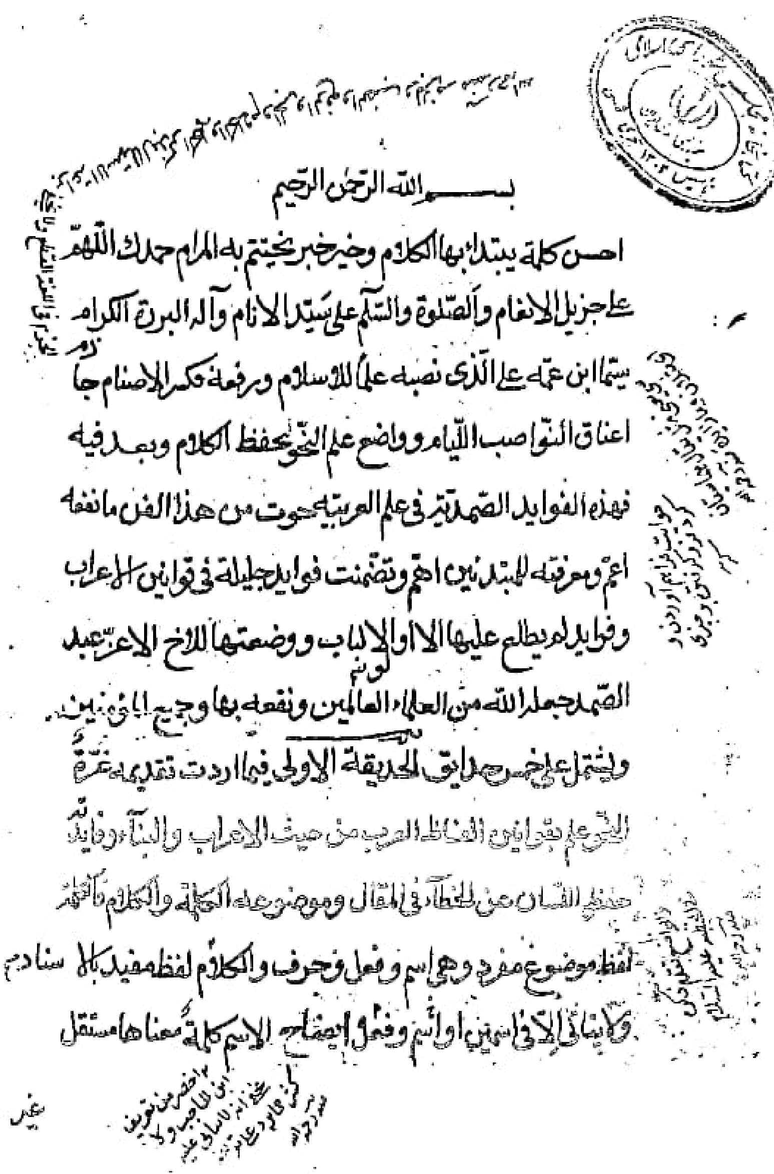
صورة الصفحة الأولى من النسخة الأولى للصمديّة


ذلك بالذات الهندية وأنا أسأل الله جل جلاله من فضله وإنعامه أن يتم النعمة
بقبوله كما من بإتمامه وأن يجعله خالصاً لوجهه عز وجل ومرضاته وأن
ينفع به طالبيه بكرمه وإحسانه وكتبه الفقير إلى ربه الغني حسن علي
ابن محمود الشهركي عفا الله عنهما ولطف بهما
والحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام
على سيدنا ومولانا محمد وآله
الطيبين الطاهرين
آمين

بلغ مقابلة من أوله إلى آخره بنسخة الأصل في مجالس عديدة آخرها يوم الأحد

قال شارح الكتاب كان الله له ولطف به أسلم
كان يدي بصيرة قاصرة وعجز عن إدراك الحقائق حاسرة ويبسطوا هذا الشرح
المفيد ويستكثر هذا الشرح المشيد فحملته همته الدنية وتخيله فكرته
الصدية أن يختصر فوائده وينتقي فرائده فيبدد بذلك نظامه
ويفرق اتساقه وانتظامه ويخليه من فوائد بها المباحث في تحصيل اللباب
حتى انحطت انتظام سنخ الأولي نعم وربما كان له بذلك غرض آخر يماثله في
الحقيقة ويغايره في الظاهر وهو أن يكون هذا المشار إليه والشيء الموصوف
...
...
ذي الجلال والإكرام وأتوسل إليه بنبيه المطهر وآله عليهم الصلوة والسلام
أن يخصص عمر من اختصره وأن يخلف أمره في كل أحواله ولا ينصره وأن ينفع
غاية أمنيته يوم حتى منيته وأن يحرمه شفاعة نبيه المصطفى وحسبنا
الله ونعم الوكيل ... وكتبه مؤلفه الفقير علي الصدر الذي عفا الله عنه
... وهذا الكاتب ... أحسن الله ...

صورة الصفحة الأخيرة من النسخة الأولى للصمديّة

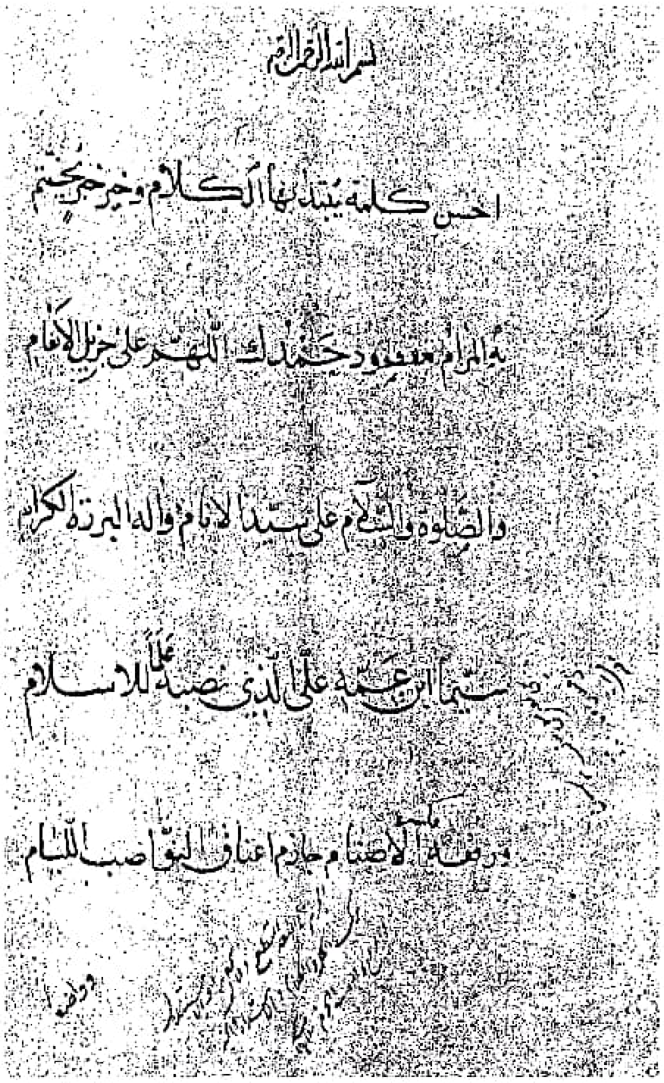


بسم الله الرحمن الرحيم
احسن كلمة يبتدأ بها الكلام وخير خبر يختتم به المرام حمدك اللهم
على جزيل الانعام والصلوة والسلام على سيد الانام وآله البررة الكرام
سيما ابن عمه علي الذي نصبه علما للاسلام ورفعه لكسر الاصنام على
اعناق النواصب اللئام وواضع علم النحو لحفظ الكلام وبعد فيه
فهذه الفوايد الصمدية في علم العربية حوت من هذا الفن ما نفعه
اعم ومعرفته للمبتدئين اهم وتضمنت فوايد جليلة في قوانين الاعراب
وفوايد لم يطلع عليها الا اولو الالباب ووضعتها للاخ الاعز عبد
الصمد جعله الله من العلماء العاملين ونفعه بها وجميع المؤمنين
ويشتمل على خمس حدائق الحديقة الاولى فيما اردت تقديمه غرض
النحو علم بقوانين الفاظ العرب من حيث الاعراب والبناء وفايدته
حفظ اللسان من الخطأ في المقال وموضوعه الكلمة والكلام والكلمة
لفظ موضوع مفرد وهي اسم وفعل وحرف والكلام لفظ مفيد بالاسناد
ولا يتأتى الا في اسمين او اسم وفعل ايضاح الاسم كلمة معناها مستقل

صورة الصفحة الأولى من النسخة الثانية للصمديّة


تمت الصمدية على يد الفقير الحقير الضعيف النحيف المذنب العاصي المحتاج
الى رحمة الله الملك القدير العظيم الكريم الحليم العليم ابن السيد محمد
حسين آفتاب الحسيني القيصري عفي عنهما و والديهما بحق محمد وآله
اجمعين صلى الله عليه وآله وسلم وقد فرغ من كتابته في اوايل شهر جادى
الثاني في الليلة يوم الاثنين لسنه ١٠٧٥ خمس وسبعين بعد الالف
من الهجرة النبويه من مكه الى المدينة المنورة المعظمة المكرمة المشرفه

صورة الصفحة الأخيرة من النسخة الثانية للصمديّة



بسم الله الرحمن الرحيم

احسن كلمة يبتدا بها الكلام وخير خبر يختتم

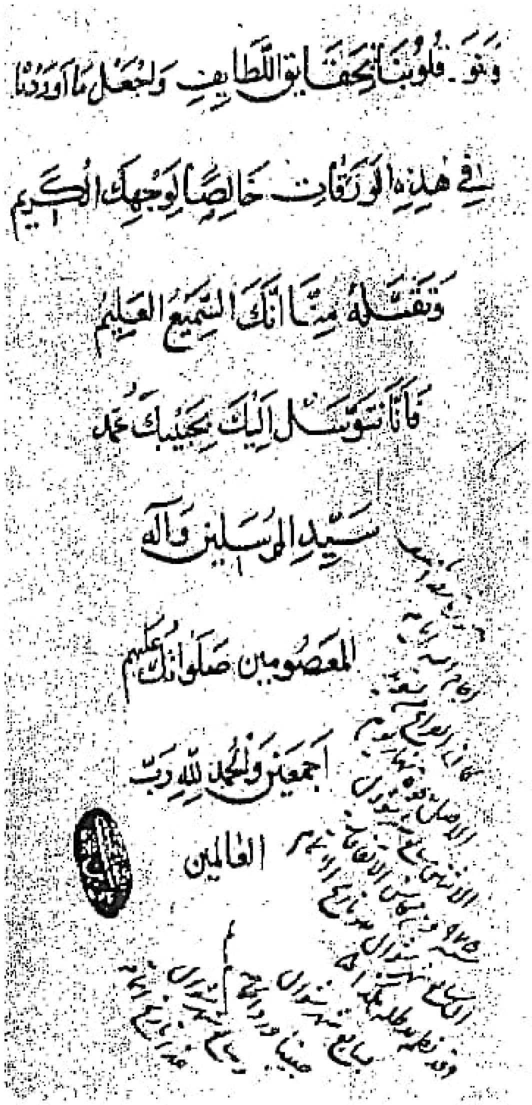
به المرام معنى وحمدك اللهم على جزيل الانعام

والصلوة والسلام على سيدنا الانام وآله البررة الكرام

سيما ابن عمه علي الذي نصبه علما للاسلام

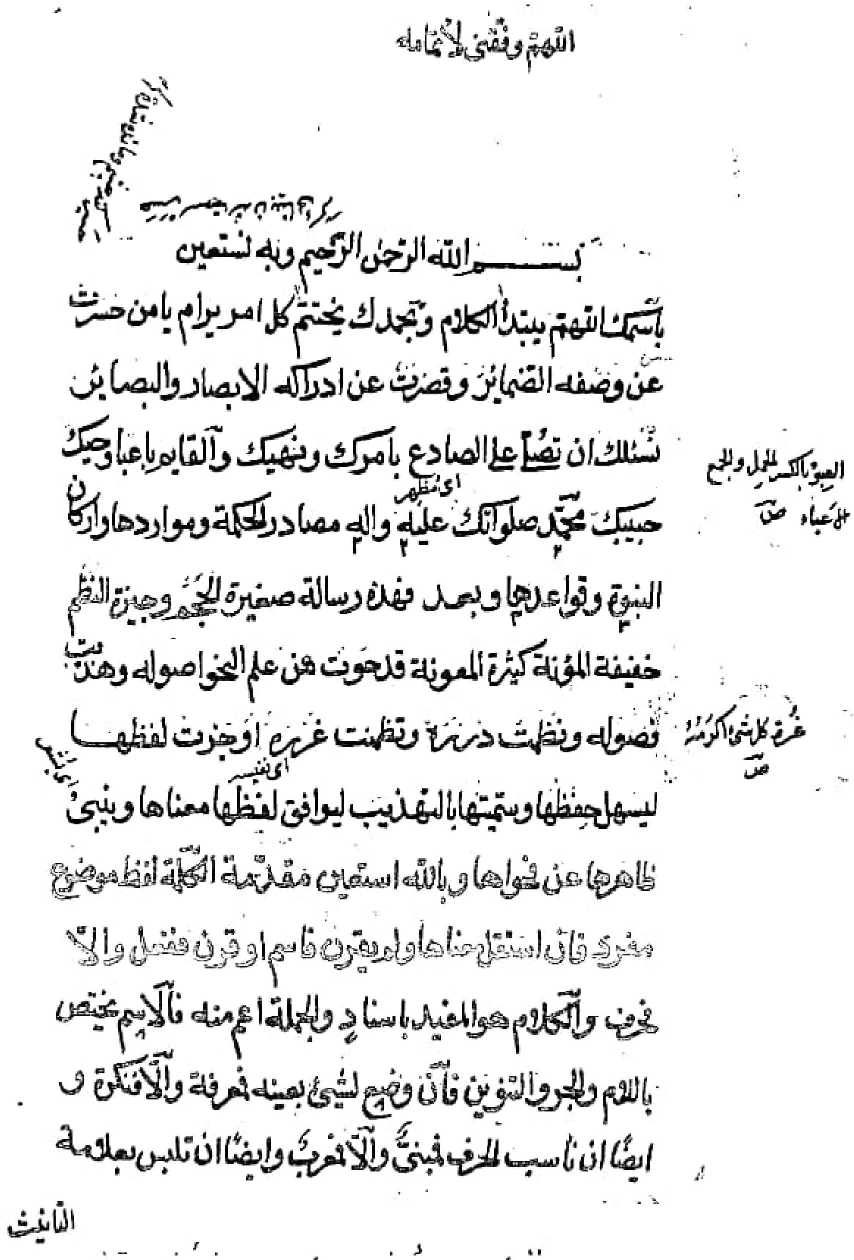
ورفعه لكسر الاصنام جازم اعناق النواصب اللئام

صورة الصفحة الأولى من النسخة الثالثة للصمديّة



ونور قلوبنا بحقائق اللطائف ولنجعل ما أوردنا
في هذه الورقات خالصا لوجهك الكريم
وتقبله منا انك السميع العليم
فانا نتوسل اليك بحبيبك محمد
سيد المرسلين وآله
المعصومين صلواتك عليهم
أجمعين والحمد لله رب
العالمين

صورة الصفحة الأخيرة من النسخة الثالثة للصمديّة

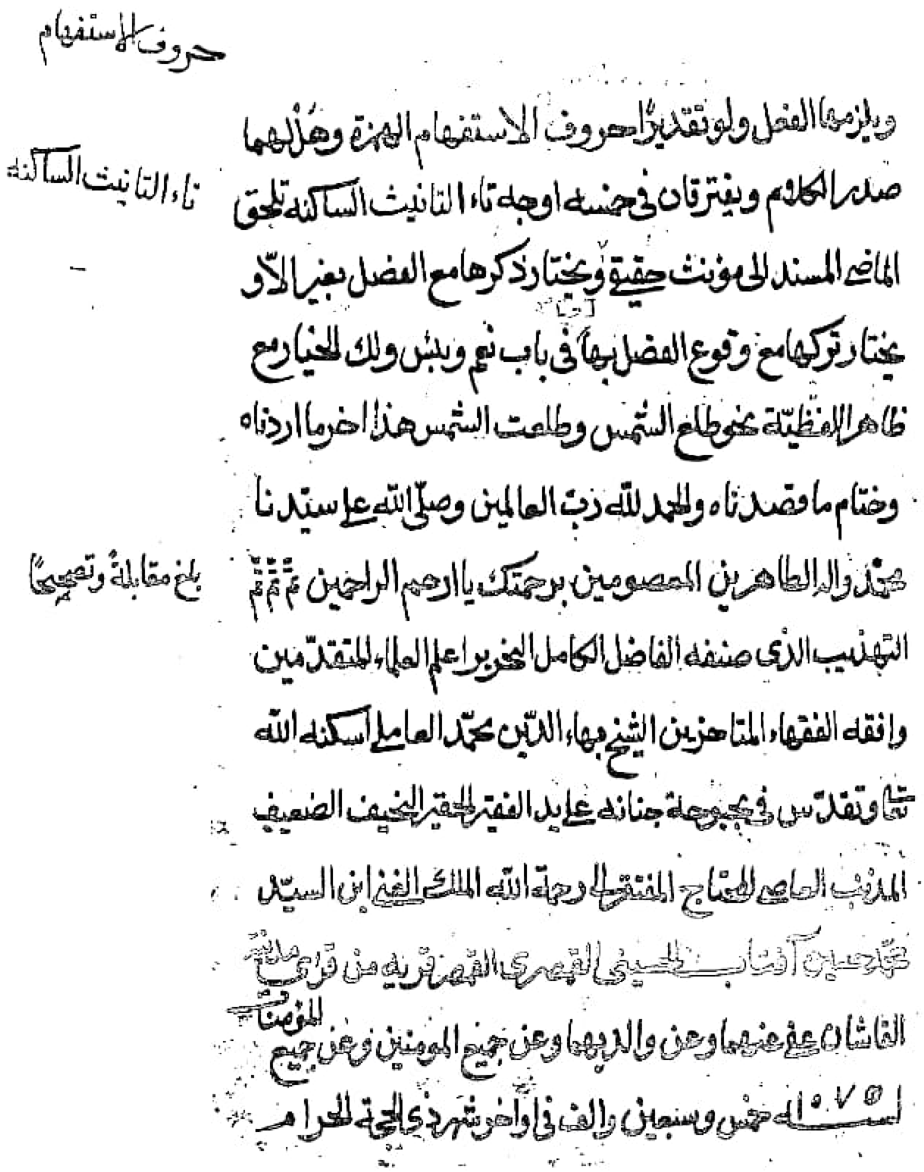


اللهم وفقني لإتمامه

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

باسمك اللهم يبتدأ الكلام وبحمدك يختتم كل امر يرام يا من حسرت
عن وصفه الضمائر وقصرت عن ادراكه الابصار والبصائر
نسئلك ان تصلي على الصادع بامرك ونهيك والقايم باعباء وحيك
حبيبك محمد صلواتك عليه واله مصادر الحكمة ومواردها واركان
النبوة وقواعدها وبعد فهذه رسالة صغيرة الحجم وجيزة النظم
خفيفة المؤنة كثيرة المعونة قد حوت من علم النحو اصوله ومن
فصوله ونظمت درره وتضمنت غرره اوجزت لفظها
ليسهل حفظها وسميتها بالتهذيب ليوافق لفظها معناها وينبئ
ظاهرها عن فحواها وبالله استعين مقدمة الكلمة لفظ موضوع
مفرد فان استقل معناها ولم يقترن فاسم او قرن ففعل والا
فحرف والكلام هو المفيد باسناد والجملة اعم منه فالاسم يختص
باللام والجر والتنوين فان وضع لشيء بعينه فمعرفة والا فنكرة و
ايضا ان ناسب الحرف فمبني والا فمعرب وايضا ان تلبس بعلامة
التانيث

صورة الصفحة الأولى من النسخة الأولى للتهذيب



حروف الاستفهام

ويلزمها الفعل ولو تقديرًا حروف الاستفهام الهمزة وهل لهما

صدر الكلام ويفترقان في خمسة اوجه تاء التانيث الساكنة تلحق — تاء التانيث الساكنة

الماضي المسند الى مونث حقيقي ويختار ذكرها مع الفصل بغير الا و

يختار تركها مع وقوع الفصل بها في باب نعم وبئس ولك الخيار مع

ظاهر اللفظية نحو طلع الشمس وطلعت الشمس هذا اخر ما اردناه

وختام ما قصدناه والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا

محمد وآله الطاهرين المعصومين برحمتك يا ارحم الراحمين تم تم تم — بلغ مقابلةً وتصحيحًا

التهذيب الذي صنفه الفاضل الكامل البحر بر اعلم العلماء المتقدمين

وافقه الفقهاء المتاخرين الشيخ بهاء الدين محمد العاملي اسكنه الله

تعالى وتقدس في بحبوحة جنانه على يد الفقير الحقير النحيف الضعيف

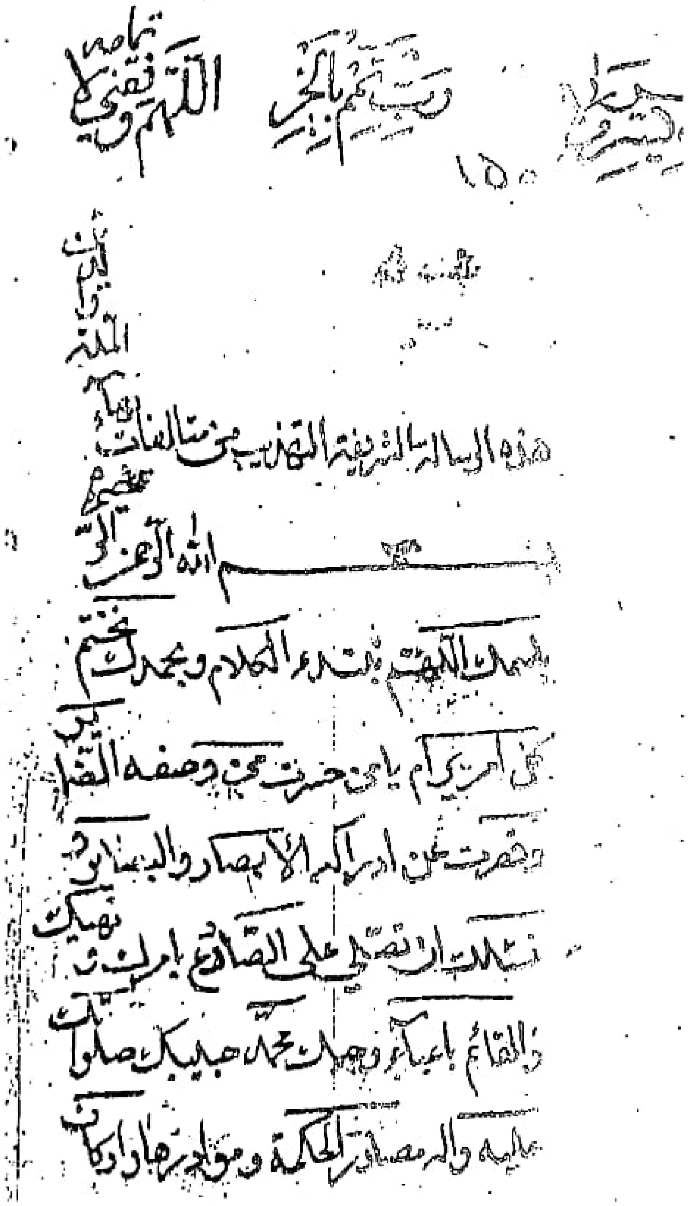
المذنب العاصي المحتاج المفتقر الى رحمة الله الملك الغني ابن السيد

محمد حسين آقا بابا الحسيني القمصري القمصر قرية من قرى ملائة

القاشان عفي عنهما وعن والديهما وعن جميع المومنين وعن جميع المومنات في

سنة ١٠٧٥ خمس وسبعين والف في اواخر شهر ذي الحجة الحرام

صورة الصفحة الأخيرة من النسخة الأولى للتهذيب



هذه الرسالة الشريفة التهذيب من مؤلفات

بسم الله الرحمن الرحيم

بسمك اللهم نبتدئ الكلام وبحمدك نختم

كل امر كرام يا من جلت عن وصفه القائلين

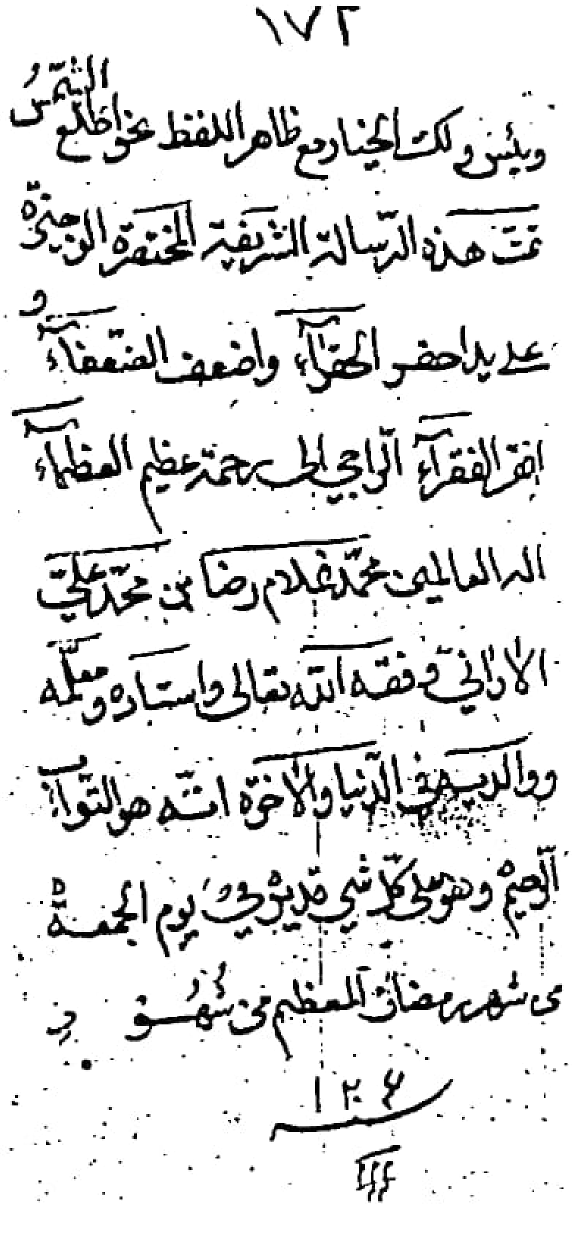
وجلت عن ادراكه الابصار والبصائر

نسألك ان تصلي على الصادع بامرك و

القائم باعباء وحيك محمد حبيبك صلوات

عليه وآله مصابيح الحكمة ومواليد انها وارآئك

صورة الصفحة الأولى من النسخة الثانية للتهذيب



١٧٢

ويئس وكلت الجنان مع ظاهر اللفظ عن اطلع الشمس

تمت هذه الرسالة الشريفة المختصرة الوجيزة

على يد احقر الفقراء واضعف الضعفاء

افقر الفقراء الراجي لطف رحمة عظيم العظماء

اله العالمين محمد غلام رضا بن محمد علي

الاراني وفقه الله تعالى ولاستاده ومعلمه

ووالديه في الدنيا والآخرة انه هو التواب

الرحيم وهو على كل شيء قدير في يوم الجمعة

من شهر رمضان المعظم من شهور

سنة ١٢٠٦

صورة الصفحة الأخيرة من النسخة الثانية للتهذيب

الفوائد الصمديّة

بسم الله الرحمن الرحيم

أَحسَنُ كَلِمَةٍ يُبتَدَءُ[1] بِهَا الكَلَامُ، وخَيرُ خَبَرٍ يُختَتَمُ بِهِ المَرَامُ[2]، حَمدُكَ اللّهُمَّ عَلَى جَزِيلِ الإنعَامِ. وَالصَلَاةُ وَالسَلَامُ عَلَى سَيِّدِ الأَنَامِ[3] وَآلِهِ البَرَرَةِ الكِرَامِ، سِيَّمَا[4] ابنِ عَمِّه عَلِيٍّ [عليه السلام]؛ الَذِي نَصَبَهُ عَلَماً لِلإِسلَامِ، وَرَفَعَهُ فَكَسَرَ[5] الأَصنَامَ[6]، جَازِمٍ[7] أَعنَاقِ النَوَاصِبِ اللِئَامِ،

(١) في التعبير إشارة إلى الحديث الوارد في الحمد: «كُلُّ أَمرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبدَأُ فِيهِ بالحمد لِلّه، فَهُوَ أَقطَعُ». راجع: المعجم الكبير (للطبراني) ١٩: ٧٢.

(٢) «الرَوم»: طلب الشيء، و«المَرَام»: المطلب. (العين ٨: ٢٩١)

(٣) «الأَنَام»، كـ«سَحَاب»، و«سَابَاط»، و«أَمير»: الخلق، أو الجنّ والإنس، أو جميع ما على وجه الأرض. (القاموس المحيط ٤: ٩)

(٤) «سِيّ» يعني «مِثل»، يقال: «هُمَا سِيَّانِ»، أي: مثلان، و«ما» زائدة. (منه مدّ ظلّه)
تقدير العبارة: «لاسيّما»، حذفت «لا» تخفيفاً مع أنّها مرادة، وهو تصرّف في «لاسيّما»، لكن ـ وفقاً لبعض المحقّقين ـ استعمال «سيّما» بدون «لا» كثيراً ما يوجد في كلام المتأخّرين؛ فينبغي تحريره. راجع: الحدائق النديّة ١: ١١١.

(٥) في بعض النسخ الرائجة: «لِكَسرِ الأَصنَامِ». والمثبت من النسخ المعتبرة الموجودة عندنا.

(٦) «الأَصنَام»: جمع «صَنَم»، وهو ما اتّخذ إلهاً من دون الله. (لسان العرب ١٢: ٣٤٩). يشير إلى كسره الصنم الذي كان على البيت، لمّا رفعه النبيّ ﷺ على منكبه. انظر: المستدرك على الصحيحين ٢: ٣٩٨. وإنّما عبّر عنه بالجمع إشارة إلى عظمه؛ لأنّه كان أكبر أصنامهم، فكأنّه كان عندهم بمنزلة أصنام كثيرة. (الحدائق النديّة ١: ١١٧)

(٧) «الجَزم» في اللغة: القطع [انظر: الصحاح ٥: ١٨٨٧]. ولا يخفى براعة الاستهلال بذكر الكلمة، والكلام، والابتداء، والخبر، والجرّ، والرفع، والنصب، والجزم. (منه مدّ ظلّه)

وَوَاضِع [1] عِلمِ النَّحوِ، لِحِفظِ الكَلَامِ.

وَبَعدُ؛ فَهٰذِهِ الفَوائِدُ الصَّمَدِيَّةُ، فِي عِلمِ العَرَبِيَّةِ [2]. حَوَتْ مِنْ هٰذَا الفَنِّ مَا نَفْعُهُ أَعَمُّ، وَمَعْرِفَتُهُ لِلْمُبتَدِئِ [3] أَهَمُّ. وَتَضَمَّنَتْ فَوَائِدَ جَلِيلَةً فِي قَوَاعِدِ [4] الإِعْرَابِ، وفَرَائِدَ لَمْ يَطَّلِعْ عَلَيهَا إِلَّا أُولُو الأَلبَابِ. وَوَضَعْتُها لِلأَخِ الأَعَزِّ عَبدِ الصَّمَدِ [5]، جَعَلَهُ اللهُ مِنَ العُلَمَاءِ العَامِلِينَ، وَنَفَعَهُ بِهَا وَجَمِيعَ المُؤمِنِينَ.

وَتَشتَمِلُ عَلَى خَمسِ حَدَائِقَ:

---

(١) اتّفق العلماء على أنّ أوّل من وضع علم النحو هو أمير المؤمنين عليّ عليه السلام. القصّة معروفة، والروايات فيها متواترة. انظر: نزهة الألبّاء في طبقات الأُدباء ١: ١٧ ـ ٢٢.

(٢) المراد بـ«العربيّة» هنا علم النحو فقط؛ إذ لم يشتمل الكتاب على غيره، وكثيراً ما يطلق عليه على الخصوص. (الحدائق النديّة ١: ١٢٤)

(٣) في «ب»: «للمبتدئين».

(٤) في «ب»: «قوانين».

(٥) أبو تراب عبد الصمد بن حسين بن عبد الصمد العاملي، وهو الأخ الأصغر للشيخ البهائي رحمه الله. كان شيخاً فاضلاً نبيلاً، له عدّة مؤلّفات، ولأجله صنّف أخوه البهائي هذه الرسالة، وتوفّي سنة ١٠٢٠. انظر: أعيان الشيعة ٨: ١٦ ـ ١٧.

الحديقة الأُولى :

فيما أردت تقديمَه

غرّة [1]

النحو: علم بقوانين ألفاظ العرب، من حيث الإعراب والبناء، وفائدته: حفظ اللسان عن الخطأ في المقال، وموضوعه: الكلمة والكلام [2].

فالكلمة: لفظ موضوع مفرد؛ وهي اسم وفعل وحرف.

والكلام: لفظ مفيد بالإسناد [3]، ولا يتأتّى إلّا في اسمين، أو فعل واسم.

إيضاح

الاسم: كلمة معناها مستقلّ، غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة [4]، ويختصّ بالجرّ، واللّام، والتنوين [5]، والنداء، والتثنية، والجمع [6]. [7]

---

(١) «الغُرَّة»: بياض في جبهة الفرس، و«غُرَّةُ كُلِّ شَيءٍ»: أوّله وأكرمه. (الصحاح ٢: ٧٦٨)

(٢) والواضع تقدّم ذكره ﷺ في الخطبة. (منه ﷺ)

(٣) أخصر من تعريف ابن الحاجب [الفوائد الضيائيّة: ٢]. ولا يخفى أنّه لا يتأتّى عليه كثير ممّا يرد على تعريفه. (منه دام ظلّه)

(٤) لم ترد «الثلاثة» في «أ» و«ب».

(٥) لم ترد «اللّام والتنوين» في «ب».

(٦) وأمّا نحو «يَضربَانِ» و«يَضرِبُونَ»، فالتثنية والجمع إنّما وردا على الضمير الذي هو اسم لا على الفعل. (منه مدّ ظلّه)

(٧) وجعل بعضهم التصغير أيضاً من خواصّه، وأُورد عليه نحو «ما أُحَيسِنه»، ودفع بأنّه شاذّ. (منه مدّ ظلّه)

والفعل: كلمة معناها مستقلّ، مقترن بأحدها، ويختصّ بـ«قَدْ»، و«لَمْ»[١].

والحرف: كلمة معناها غير مستقلّ ولا مقترن، ويعرف بعدم قبول شيء من خواصّ أخويه.

تقسيم

الاسم: إن وضع لذات فاسم عين، كـ«زَيْد»، أو لحدث فاسم معنى، كـ«ضَرْب»، أو لمنسوب إليه حدث فمشتقّ، كـ«ضَارِب»[٢].

أيضاً

إن وضع لشيء بعينه فمعرفة، كـ«زَيْد»، و«الرَجُل»، و«ذَا»، و«الَذِي»، و«هُوَ»، والمضاف إلى أحدها معنى، والمعرّف بالنداء[٣]، وإلّا فنكرة.

أيضاً

إن وجد فيه علامة التأنيث ولو تقديراً، كـ«نَاقَة»، و«نَار» فمؤنّث، وإلّا فمذكّر. والمؤنّث إن كان ذا[٤] فرْج فحقيقي، وإلّا فلفظي.

---

(١) في بعض النسخ الرائجة زيادة: «تاء التأنيث ونون التأكيد». والمثبت من النسخ المعتبرة عندنا.

(٢) فالفرق بين المشتقّ والفعل: إنّ المشتقّ وضع لذات نسب إليها حدث، والفعل وضع لحدث نسب إلى ذات. (منه دام ظلّه)

(٣) أخّر ذكره [ـ أي المعرّف بالنداء ـ] عن المضاف إلى أحدها؛ لئلّا يرد عليه ما أُورد على عبارة ابن الحاجب [الفوائد الضيائيّة: ٣٥٣]. (منه دام ظلّه) نقله السيّد المدني، ووضّحه بأنّ ابن الحاجب أخّر ذكر المضاف إلى أحدها عن الجميع، فأوردوا عليه أنّه يلزم صحّة الإضافة إلى المنادى، بينما المنادى لا يضاف إليه أصلاً، فأخّر المصنّف فسلم عن الإشكال. انظر: الحدائق النديّة ١: ١٨٢ ـ ١٨٣.

(٤) في «أ» و«ب»: «له».

تقسيم آخر

الفعل إمّا أن يقترن [1] بزمان سابق وضعاً [2] فماضٍ. ويختصّ بلحوق إحدى التاءات الأربع [3]، أو بزمان مستقبل أو حال وضعاً فمضارع. ويختصّ بالسين، و«لَم»، وإحدى زوائد «أنيت»، أو بالحال فقط وضعاً [4] فأمر. ويعرف بفهم الأمر [5] منه مع قبوله نونَي التأكيد [6].

تبصرة

الماضي مبنيّ على الفتح، إلّا إذا كان آخره ألفاً، أو اتّصل به ضميرُ رفع متحرّكٌ، أو واو. والمضارع إذا اتّصل به نون إناث كـ«يَضْرِبْنَ»، بني على السكون، أو نون تأكيد مباشرة [7] كـ«يَضْرِبَنَّ» فعلى الفتح، وإلّا فمرفوع إن

(١) كثيراً ما يقولون: «الفعل مقترن» ويريدون بذلك، الحدث، أعني: الفعل اللغوي وهو المراد هنا. وقوله: «فماضٍ» مبتدأ محذوف أي فهو ماضٍ، ويمكن أن يورد عليه أنّ الضمير راجع إلى الحدث وليس هو المراد، وقد يدفع بمراعاة الاستخدام، تدبّر. (منه دام ظلّه)

(٢) أي: بأصل الوضع؛ فلا ينتقض بنحو: «لَم يَضرِبْ» و«إنْ ضَرَبتَ ضَرَبتُ». (منه دام ظلّه)

(٣) التاءات الأربع: تاء التأنيث الساكنة، وتاء الفاعل التي لها ثلاثة أنواع؛ تاء المتكلّم، وتاء المخاطب، وتاء المخاطبة. (الحدائق النديّة ١: ١٩٠)

(٤) خرج المضارع؛ فإنّه وإن دلّ في بعض الأحيان على الحال فقط، إلّا أنّه في أصل الوضع مشترك بين الحال والاستقبال. (منه دام ظلّه)

(٥) المراد بالأمر المفهوم الأمر اللغوي. (الحدائق النديّة ١: ١٩٧)

(٦) خرجت أسماء الأفعال؛ فإنّها لا تقبل نوني التأكيد، وإن فهم منها الأمر. (منه مدّ ظلّه)

(٧) احتراز عن غير المباشرة، كـ«يَضرِبَانِّ»؛ فإنّ إعرابه معها تقديري. (منه مدّ ظلّه)

تجرّد عن ناصب وجازم، وإلّا فمنصوب، أو مجزوم [١]. وفعل الأمر يبنى على ما يجزم به مضارعه [٢].

فصل [٣]

الإعراب: أثر يجلبه العامل في آخر الكلمة، لفظاً أو تقديراً [٤].

وأنواعه: رفع، ونصب، وخفض، وجزم. فالأوّلان: يُوجدان في الاسم والفعل، والثالث: يختصّ بالاسم، والرابع: بالفعل.

والبناء: كيفيّة [في آخر الكلمة] [٥]، لا يجلبها عامل.

وأنواعه: ضمّ وكسر وفتح وسكون؛ فالأوّلان: يوجدان في الاسم والحرف، نحو: «حَيْثُ»، و«أَمْسِ»، و«مُنْذُ»، ولام الجرّ، والأخيران: يوجدان في الكلم الثلاث، نحو: «أَيْنَ»، و«قَامَ»، و«سَوْفَ»، و«كَمْ»، و«قُمْ»، و«هَلْ».

---

(١) تقدير العبارة: وإن لم تتّصل به نون إناث، ولا نون تأكيد مباشرة فمرفوع إن تجرّد عن ناصب وجازم، وإن لم يجرّد فهو منصوب أو مجزوم.

(٢) فنحو: «اِضرِبْ» يبنى على السكون؛ لأنّ مضارعه يجزم به، وقِس على ذلك نحو: «اِضرِبَا»، و«اُغزُ» وغيرهما. (منه دام ظلّه)

(٣) في «ب»: «فائدة».

(٤) أي: في اللفظ أو التقدير. ويجوز كونه قيداً للأثر وللعامل وللكلمة. (منه ﷺ)

(٥) ليست «في آخر الكلمة» في الأصل، ولكن أثبتناها؛ لأنها موجودة في «أ» و«ب»، وعبارة المصنّف بدونها يورد عليها إشكالات. انظر: الحدائق النديّة ١: ٢١٨ ـ ٢٢٠.

فصل [١]

علائم الرفع أربع: الضمّة، والألف، والواو، والنون.

فالضمّة: في الاسم المفرد [٢]، والجمع المكسّر، وجمع المؤنّث السالم، والمضارع.

والألف: في المثنّى ـ وهو ما دلّ على اثنين، وأغنى عن متعاطفين [٣] ـ وملحقاته، وهي: «كِلَا» و«كِلْتَا» مضافَين إلى مضمر، و«اثْنَانِ» وفرعاه [٤].

والواو: في جمع المذكّر السالم، وملحقاته، وهي: «أُولُو» و«عِشْرُونَ» وبابُه [٥]، والأسماء الستّة، وهي: «أَبُوه»، و«أَخُوه»، و«حَمُوها» [٦]، و«فُوه»، و«هَنُوه»، و«ذُو مَالٍ»؛ مفردةً، مكبّرةً، مضافةً إلى غير الياء.

والنون: في المضارع المتّصل به ضمير رفع لمثنّى، أو جمع، أو مخاطبة، نحو: «يَفْعَلَانِ»، و«تَفْعَلَانِ»، و«يَفْعَلُونَ»، و«تَفْعَلُونَ»، و«تَفْعَلِينَ».

---

(١) في «ب»: «توضيح».

(٢) هو الاسم الذي ليس مثنّى، ولا مجموعاً، ولا من الأسماء الستّة. (الحدائق النديّة ١: ٢٣٠)

(٣) هذا التعريف للمحقّق ابن هشام [الأنصاري في أوضح المسالك ١: ٧٢]، وهو أولى من تعريف ابن الحاجب؛ لسلامته عن التكلّفات الكثيرة الواهية. (منه دام ظلّه)

(٤) هما «اِثنَتَانِ» [في لغة الحجاز] و«ثِنتَانِ» [في لغة تميم]. (منه دام ظلّه)

(٥) بابه: سائر العقود إلى تسعين؛ كلّها أسماء جموع وملحقات الجمع المذكّر. انظر: النهجة المرضيّة: ٣٠.

(٦) أنّث الضمير؛ لاختصاصه بالمؤنّث. (منه دام ظلّه)؛ لأنّ «الحَم» قريب المرأة من زوجها كأبيه. راجع: الصحاح ١: ٤٥.

فصل [١]

وعلائم النصب خمسٌ: الفتحة، والألف، والياء، والكسرة، وحذف النون.

فالفتحة: في الاسم المفرد، والجمع المكسّر، والمضارع.

والألف: في الأسماء الستّة.

والياء: في المثنّى، والجمع، وملحقاتهما.

والكسرة: في جمع المؤنّث السالم.

وحذف النون: في الأفعال الخمسة.

فصل [٢]

وعلائم الجرّ ثلاثٌ: الكسرة، والياء، والفتحة.

فالكسرة: في الاسم المفرد، والجمع المكسّر المنصرفين، وجمع المؤنّث السالم.

والياء: في الأسماء الستّة، والمثنّى، والجمع [٣].

والفتحة: في غير المنصرف.

وعلامتا الجزم: السكون، والحذف؛ فالسكون في المضارع صحيحاً، والحذف فيه معتلّاً، وفي الأفعال الخمسة.

---

(١) في «ب»: «إكمال».

(٢) ليست كلمة «فصل» في «أ» و«ب».

(٣) اللّام للعهد، والمراد به المذكّر السالم. (منه دام ظلّه)

فصل [1]

تقدير الإعراب في سبعة، كما هو المشهور [2]:

فمطلقاً [3]: في الاسم المقصور، كـ«مُوسَى»، والمضاف إلى الياء، كـ«غُلَامِي»، والمضارع المتّصل به نون تأكيد غير مباشرةٍ، كـ«يَضْرِبَانٍّ».

ورفعاً وجرّاً: في المنقوص، كـ«قَاضٍ».

ورفعاً ونصباً: في المضارع المعتلّ بالألف، كـ«يَحْيَى».

ورفعاً: في المضارع المعتلّ بالواو والياء، كـ«يَدْعُو»، و«يَرْمِي»، وجمع المذكّر السالم المضاف إلى الياء، كـ«مُسْلِمِيَّ».

---

(١) في «ب»: «فائدة».

(٢) إنّما قال: «كما هو المشهور»؛ لأنّ الإعراب قد تقدّر في غير هذه السبعة أيضاً، كما إذا كان الاسم محكيّاً، نحو: «مَن زَيدًا» لمن قال: «رأيت زيداً»، وكما في «جاءني أبو القوم»، و«رأيت أبا القوم»، و«مررت بأبي القوم». (منه دام ظلّه)

(٣) أي: رفعاً ونصباً وجرّاً في الاسم، ورفعاً ونصباً وجزماً في الفعل. (منه دام ظلّه)

الحديقة الثانية :

فيما يتعلّق بالأسماء

الاسم: إن أشبَهَ الحرف فمبنيّ[1]، وإلّا فمعربٌ، والمعربات أنواع:

(١) جعل مدار البناء على مشابهة الحرف، كما فعل ابن مالك [راجع: النهجة المرضيّة: ١٨]. (منه دام ظلّه)

ووضّحه السيّد المدني بأنّ هناك خلافاً في سبب البناء:

فذهب ابن مالك إلى جعل مدار البناء على مشابهة الحرف.

وتعقّبه أبو حيّان بأنّ الناس ذكروا للبناء أسباباً غير ذلك، وأجيب بأنّه لم ينفرد به، فقد نقله جماعة عن ظاهر كلام سيبويه، ونقله ابن القوّاس عن أبي علي الفارسيّ وغيره، وصرّح به ابن جنّي في الخصائص وأبو البقاء في التعليق وابن السرّاج في الأصول والزجاجيّ في الجمل، وذكر بعض شرّاحه أنّه مذهب الحذّاق من النحويّين.

ولكن ذهب الزمخشري والجزولي وابن معط وجماعة آخرون إلى أنّ سبب البناء ليس الشبه المذكور وحده، بل والوقوع موقع المبنيّ، ومناسبة المبنيّ، والإضافة إلى المبنيّ، وزاد بعضهم غير ذلك.

ثمّ على كلا القولين هل السبب مجوّز للبناء أو موجبه؟ قولان:

ذهب الشيخ عبد القاهر إلى الأوّل، مستدلاً بـ«أيّ» الموصولة، والجمهور إلى الثاني، واعتذروا عن إعراب «أيّ»، ويحتاجون إلى الاعتذار عن إعراب «قد» الاسميّة، فإنّهم قالوا ببنائها مع جواز الإعراب. انظر: الحدائق النديّة ١: ٢٧٧ ـ ٢٧٨.

النوع الأوّل:

ما يرد مرفوعاً لا غير

وهو أربعة

الأوّل: الفاعل

وهو ما أُسند إليه العامل فيه [١] قائماً به [٢]. وهو ظاهر ومضمر؛ فالظاهر ظاهر، والمضمر: بارز ومستتر.

والاستتار يجب فيالفعل في ستّة مواضع [٣]: فعل الأمر للواحد المذكّر، والمضارع المبدوء بتاء خطاب الواحد، أو بالهمزة، أو بالنون، والفعل الاستثنائي، وفعل التعجّب، وأُلحق [٤] بذلك «زَيدٌ قَامَ أو يَقُومُ». و [٥]ما يظهر في بعض هذه المواضع، كـ«أَقُومُ أَنَا» فتأكيد [٦]، كـ«قُمتُ أَنَا».

---

(١) خرج بذلك: المبتدأ. وابن الحاجب أخرجه بقوله: «وقدّم عليه» [الفوائد الضيائيّة: ٦٧] وهو لا يكاد يفهم إلّا بتكلّف إرادة وجوب تقديم نوعه؛ لئلّا يرد نحو: «في الدار رجل»، تأمّل. (منه مدّ ظلّه)

(٢) خرج نائب الفاعل. (منه ﷺ)

(٣) معنى وجوب استتار الفاعل في هذه المواضع أنّه لا يظهر في اللفظ، فإن ظهر في بعضها كان تأكيداً للفاعل، كما صرّحوا به. (منه مدّ ظلّه)

(٤) الملحق جماعة، منهم: ابن هشام الأنصاري، على ما في أوضح المسالك في شرح ألفيّة ابن مالك ١: ١٠٤.

(٥) جواب سؤال مقدّر، تقديره: فصار استتار الفاعل في ستّة مواضع مع أنّه يظهر في بعض المواضع كـ«أقوم أنا». (منه دام ظلّه)

(٦) في «أ» و«ب» زيادة: «للفاعل».

تبصرة

وتلازم الفعل علامةُ التأنيث (١)، إن كان فاعله ظاهراً حقيقي التأنيث، كـ«قَامَتْ هِندٌ»، أو ضميراً متّصلاً مطلقاً (٢)، كـ«هِنْدٌ قَامَتْ»، و«الشَّمْسُ طَلَعَتْ». ولك الخيار مع ظاهر اللفظي، كـ«طَلَعَتْ»، أو «طَلَعَ الشَّمسُ». ويُرجّح ذكرُها مع الفصل بغير «إلّا»، نحو: «دَخَلَتْ، أو دَخَلَ الدّارَ هِنْدٌ»، وتركُها مع الفصل بها، نحو: «مَا قَامَ إلّا امرَأةٌ»، وفي باب «نِعْمَ» و«بِئْسَ»، نحو: «نِعْمَ المَرْأَةُ هِنْدٌ» (٣).

مسألة

والأصل تقدّمه على المفعول. ويجب ذلك إذا خيف اللَّبسُ (٤)، أو كان الفاعل ضميراً متّصلاً، والمفعول متأخّراً (٥) عن الفعل (٦). ويمتنع إذا اتّصل به ضمير المفعول، أو اتّصل المفعول وهو غير متّصل. وما وقع منهما (٧) بعد «إلّا» أو معناها وجب تأخّره (٨).

---

(١) وهي «التاء» في آخره إن كان ماضياً، وفي أوّله إن كان مضارعاً. (منه ﷺ)

(٢) أي: سواء كان حقيقي التأنيث، أو المجازيّه. (منه دام ظلّه)

(٣) وأمّا ما في الأحكام فلا يليق ذكرها بهذه الرسالة. (منه ﷺ)

(٤) أولى من قول ابن الحاجب: «وإذا انتفى الإعراب لفظاً فيهما والقرينة» [الفوائد الضيائيّة: ٦٧]، وأخصر منه. (منه دام ظلّه)

(٥) قيّد بذلك؛ لئلّا يرد نحو: «زيداً ضربت». (منه ﷺ)

(٦) نحو: «ضربتُ زيداً». (منه ﷺ)

(٧) أي: من الفاعل والمفعول. (منه دام ظلّه)

(٨) هذه العبارة أخصر جدّاً من عبارة ابن الحاجب [الفوائد الضيائيّة: ٦٧] كما لا يخفى. (منه دام ظلّه)

الثاني: نائبُ الفاعل

وهو المفعول القائمُ مقامَه. وصيغةُ فعله: «فُعِلَ» أو «يُفعَلُ»، ولا يقع ثاني باب «عَلِمْتُ»، ولا ثالث باب «أَعْلَمْتُ»، ولا مفعولاً له، ولا معه. ويتعيّن المفعول به له، فإن لم يكن فالجميعُ سواء.

الثالث والرابع: المبتدأ والخبر

فالمبتدأ: هو الاسم [1] المجرّد عن العوامل اللفظيّة مسنداً إليه، أو الصفة بعد نفي أو استفهام [2] رافعةً لظاهرٍ أو حكمه [3]؛ فإن طابقت مفرداً فوجهان، نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ»، و«أَقَائِمٌ ومَا قَائِمٌ الزَيْدَانِ أو زَيْدٌ». (وقد يجيء المبتدأ محذوف الخبر) [4]، نحو: «كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ»، و«ضَرْبِي زَيْداً قَائِمَاً»، و«أَكْثَرُ شُرْبِي السَوِيقَ مَلْتُوتَاً»، و«لَوْلَا عَلِيٌّ لَهَلَكَ عُمَرُ» [5]، و«لَعَمْرُكَ لَأَقُومَنَّ».

---

(١) لم ترد «الاسم» في «أ» و«ب».

(٢) أحسن من قول بعضهم [هو ابن الحاجب في الكافية، انظر: الفوائد الضيائيّة: ٨٥]: «الواقعة بعد حرف النفي أو ألف الاستفهام» كما لا يخفى. (منه دام ظلّه)

(٣) وهو الضمير المنفصل؛ كما في قوله تعالى: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي﴾ [مريم: ٤٦]. (منه دام ظلّه)

(٤) ما بين القوسين لم يرد في «أ»، وورد في «ب»: «وقد يذكر المبتدأ بدون الخبر».

(٥) قاله عمر بن الخطّاب أكثر من سبعين مرّة؛ كما ذكر في كتب التاريخ والأثر. راجع: شرح نهج البلاغة (لابن أبي الحديد) ١: ١٤١.

ولا يكون نكرة إلّا مع الفائدة [١].

والخبر: هو المجرّد المسند به [٢]. وهو مشتقّ [٣] وجامد؛ فالمشتقّ غير [٤] الرافع لظاهرٍ يتحمّل ضميره [٥] فيطابقه دائماً [٦]، بخلاف غيره، نحو: «الكَلِمَةُ لَفْظٌ»، و«هِنْدٌ قَائِمٌ أَبُوهَا».

قاعدة [٧]

المجهول ثبوته للشيء عند السامع، في اعتقاد المتكلّم، يُجعل خبراً ويؤخّر، وذلك الشيء المعلوم يجعل مبتدأً ويقدّم، ولا يُعدل عن ذلك في الغالب، فيقال لمن عرف زيداً باسمه وشخصه ولم يعرف أنّه أخوه: «زَيْدٌ

---

(١) هذا ما اختاره المتأخّرون من المحقّقين، وبعضهم جعل المدار على التخصيصات [منهم ابن المالك في ألفيّته. انظر: النهجة المرضيّة: ٨٧]، وفيه تكلّف. (منه ﷺ)

(٢) «الباء» إمّا للسببيّة، أو بمعنى «إلى»، والضمير راجع إلى المبتدأ، ولا يحتاج إلى تتميم الحدّ بقولنا: «المغاير للصفة المذكورة» كما فعل ابن الحاجب [الفوائد الضيائيّة: ٨٤]. وإنّما لم يقل: «المسند إليه» أي: المبتدأ، وإن كان المعنى أيضاً بذلك؛ لئلّا يتوهّم خلاف المقصود، فتأمّل. (منه ﷺ)

(٣) وكذا ما في حكمه كالمنسوب. (منه دام ظلّه)

(٤) في «أ» و«ب»: الغير.

(٥) في «ب»: «متحمّل لضميره».

(٦) وأمّا الخبر الذي يتساوي فيه التذكير والتأنيث، نحو: «هند جريح وصبور»، فهو مطابق أيضاً؛ لأنّه إن أخبر به عن مذكّر كان مذكّراً، أو عن مؤنّث كان مؤنّثاً؛ فلذلك لم يستثنيه. لا يقال: المصدر كذلك، لأنّا نقول: هو لا يتحمّل ضميراً كما سيجيء. (منه مدّ ظلّه)

(٧) ذكرها كثير من المحقّقين كالشيخ الرضي [في شرحه على الكافية ١: ٢٥٧]، والمحقّق التفتازاني [المطوّل: ١٧٤ ـ ١٧٥]، وغيرهما [كابن هشام الأنصاري في مغني اللبيب: ٤٢٥]. (منه دام ظلّه)

أَخُوكَ»، ولمن عرف أنّ له أخاً ولم يعرف اسمه: «أَخُوكَ زَيْدٌ»، فالمبتدأ هو المقدّم في الصورتين.

فصل

يدخل على المبتدأ والخبر أفعال وحروف، فتجعل المبتدأ اسماً لها والخبر خبراً لها، وتسمّى النواسخ، وهي خمسة أنواع:

الأوّل: الأفعال الناقصة

والمشهور منها [١]: «كَانَ»، و«صَارَ»، و«أَصْبَحَ»، و«أَضْحَى» [٢]، و«أَمْسَى»، و«ظَلَّ»، و«بَاتَ»، و«لَيْسَ»، و«مَا زَالَ»، و«مَا بَرِحَ»، و«مَا انْفَكَّ»، و«مَا فَتِئَ»، و«مَا دَامَ». وحكمها رفع الاسم ونصب الخبر. ويجوز في الكلّ توسّط الخبر، وفي سوى الخمسة الأواخر تقدّمه عليها، وفيما عدا «فَتِئَ»، و«لَيْسَ»، و«زَالَ» أن تكون تامّة. وما تصرّف منها يعمل عملها.

مسألتان

تختصّ «كَانَ» بجواز حذف نون مضارعها المجزوم بالسكون، نحو:

---

(١) إنّما قال ذلك؛ لأنّها غير محصورة، كما قاله المحقّقون [منهم: نجم الأئمّة رضي الدين الأستراَبادي في شرحه على الكافية ١: ٢٥٧].(منه مدّ ظلّه)

(٢) لم ترد «أضحى» في «أ» و«ب».

﴿ وَلَمْ أَكُ بَغِيّاً ﴾ (١)، بشرط عدم اتّصاله بضمير نصب ولا ساكن، ومن ثمّ (٢) لم يجز (٣) في نحو: «إنْ يَكُنْهُ» (٤) و: ﴿ لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ﴾ (٥).

ولك في نحو: «النّاسُ مَجْزِيُّونَ بِأَعْمَالِهِم، إنْ خَيْراً فَخَيْرٌ، وَإنْ شَرّاً فَشَرٌّ» (٦)، أربعة أوجه: نصب الأوّل ورفع الثاني، ورفعهما، ونصبهما، وعكس الأوّل. والأوّل أقوى، والأخير أضعف، والمتوسّطان متوسّطان (٧).

الثاني: الأحرف المشبّهة بالفعل (٨)

وهي: «إنَّ»، و«أنَّ»، و«كَأَنَّ»، و«لَيْتَ»، و«لٰكِنَّ»، و«لَعَلَّ». وعملها عكس

(١) مريم: ٢٠.

(٢) أي: ومن أجل الشرط المذكور. (منه دام ظلّه)

(٣) [عدم الجواز في الحديث] لاتّصاله بضمير نصب، [وفي الآية] لاتّصاله بساكن؛ إذ الهمزة سقطت في الدرج. (منه ﷺ)

(٤) كذا في الأصل وهو جزء من قول النبيّ ﷺ لعمر، لمّا طلب أن يقتل ابن الصيّاد حين أخبر بأنّه الدجّال، وتمام الحديث: «إن يكنه فلن تسلّط عليه وإن لم يكنه فلا خير لك في قتله». نقله البخاري في صحيحه ٢: ٩٣، ولكن في «أ» و«ب»: «لم تكنه».

(٥) النساء: ١٣٧.

(٦) نسب في مجمع الأمثال ٢: ٣٤١، وشرح شذور الذهب: ٢٤٣ إلى النبيّ ﷺ ولكن يرى بعض أهل الحديث أنّ هذه العبارة ليست بحديث، وقول النحويّين: «إنّه حديث» غلط. انظر: أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب: ٣٠٩.

(٧) بيان العبارة: الوجهان المتوسّطان بين الأوّل والأخير ـ وهما رفعهما ونصبهما ـ متوسّطان بين القوّة والضعف. (الحدائق النديّة ١: ٣٥٩)

(٨) تشابه الفعل لفظاً ومعنى؛ أمّا لفظاً: فلبنائها على الفتح مثل الماضي، وأمّا معنى: فلأنّها بمعنى «أكّدت»، و«شبّهت»، و«استدركت»، و«تمنّيت»، و«ترجّيت». (منه دام ظلّه)

عمل «كَانَ»، ولا يتقدّم أحد معمولَيها عليها مطلقاً[١]، ولا خبرها على اسمها، إلّا إذا كان ظرفاً أو جارّاً ومجروراً، نحو: ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً ﴾[٢].

وتلحقها «ما» فتكفّها، نحو: «إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ».

والمصدر إن حلّ محلّ «إنّ»، فتحت همزتها، وإلّا كسرت، وإن جاز الأمران، جاز الأمران[٣]، نحو: ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا ﴾[٤]، و: ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ﴾[٥]، و«أَوَّلُ قَوْلِي أَنِّي أَحْمَدُ اللهَ». والمعطوف على أسماء هذه الأحرف منصوب، وتختصّ «إِنَّ»، و«أَنَّ»، و«لٰكِنَّ» برفعه[٦] بشرط مُضيّ الخبر.

الثالث: «ما» و«لا» المشبّهتان بـ«ليس»

ويعملان عملها بشرط بقاء النفي وتأخّر الخبر. ويُشترط في «مَا» عدمُ زيادة «إِنْ» معها، وفي «لَا» تنكير معمولَيها. فإن لحقتها «التاءُ» اختصّت بالأحيان، وكثر حذف اسمها، نحو: ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾[٧].

---

(١) أي: وإن كان ظرفاً، أو جارّاً أو مجروراً. (منه ﷺ)

(٢) آل عمران: ١٣.

(٣) بيان العبارة: وإن جاز الأمران ـ وهما حلول المصدر وعدم حلوله ـ جاز الأمران، أي: فتح الهمزة وكسرها.

(٤) العنكبوت: ٥١.

(٥) مريم: ٣٠.

(٦) في «أ» و«ب»: «بجواز رفعه».

(٧) ص: ٣.

الرابع: «لا» النافية للجنس

وتعمل عمل «إنّ»[١] بشرط عدم دخول جارّ عليها[٢]؛ فإن كان اسمها مضافاً، أو شبيهاً به[٣] نصب، وإلّا بُني على ما يُنصب به، نحو: «لَا رَجُلَ»، و[٤] «لَا رَجُلَيْنِ فِي الدَارِ». ويشترط تنكيره، ومباشرته لها؛ فإن عُرّف، أو فُصل، أُهملت وكرّرت، نحو: «لَا زَيْدٌ فِي الدَارِ وَلَا عَمْرٌو»، و«لَا فِي الدَارِ رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ».

تبصرة

لك في نحو: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ» خمسة أوجه: فتحهما على الأصل، ورفعهما بالابتداء، أو على الإعمال كـ«لَيْسَ»، وفتح الأوّل ورفع الثاني بالعطف على المحلّ، أو على[٥] إعمال الثانية كـ«لَيْسَ»، وعكس الثالث على إعمال الأُولى كـ«لَيْسَ»، أو إلغائها، وفتح الأوّل ونصب الثاني بالعطف على لفظه، لمشابهة الفتح النصب.

---

(١) «عمل إنّ» ليست في «أ» و«ب».

(٢) فإن دخل عليها الجارّ كان العمل له، لا بها، نحو: «جئت بلا زادٍ»، و«غضبت من لا شيء».(منه مدّ ظلّه)

(٣) المراد بشبيه المضاف: ما اتّصل به شيء من تمام معناه؛ سواء كان الشيء مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً.(الحدائق النديّة ١: ٤١٠)

(٤) في «أ» و«ب»: «أو».

(٥) لم ترد «على» في «أ» و«ب».

الخامس: أفعال المقاربة

وهي «كَادَ»، و«كَرَبَ»، و«أَوْشَكَ» لدُنوِّ الخبر، و«عَسَى» لرجائه، و«أَنْشَأَ»، و«طَفِقَ» للشروع فيه. وتعمل عمل «كَانَ»، وأخبارها جمل مبدوءة بمضارع، ويغلب في الأوّلين تجرُّده عن «أَنْ»، نحو: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [1]، وفي الأوسطين اقترانه بها، نحو: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ﴾ [2] وهي في الأخيرين ممتنعة، نحو: «طَفِقَ زَيْدٌ يَكْتُبُ» [3].

و«عَسَى»، و«أَنْشَأَ»، و«كَرَبَ» ملازمةٌ للمضيّ، وجاء «يَكَادُ»، و«يُوشِكُ»، و«يَطْفَقُ».

تتمّة

يختصّ «عَسَى»، و«أَوْشَكَ» باستغنائهما عن الخبر، في نحو: «عَسَى أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ».

وإذا قلت: «زَيْدٌ عَسَى أَنْ يَقُومَ»، فلك وجهان: إعمالها في ضمير «زيد»؛ فما بعدها خبرُها، وتفريغها [4] عنه؛ فما بعدها اسم مُغنٍ عن الخبر، ويظهر

(١) البقرة: ٧١.

(٢) الإسراء: ٨.

(٣) المراد بالأوّلين في العبارة: «كاد» و«كرب»، وبالأوسطين: «أوشك» و«عسى»، وبالأخيرين: «أنشأ» و«طفق».

(٤) في «ب»: تفريقها.

أثر ذلك في التأنيث، والتثنية، والجمع؛ فعلى الأوّل[1] تقول: «هِنْدٌ عَسَتْ أَنْ تَقُومَ»، و«الزَيْدَانِ عَسَيَا أَنْ يَقُومَا»، و«الزَيْدُونَ عَسَوْا أَنْ يَقُومُوا»، وعلى الثاني[2]: «عَسَى» في الجميع.

(١) وهو الإعمال في الضمير. (منه)

(٢) وهو التفريغ عن الضمير. (منه)

النوع الثاني:
ما يرد منصوباً لا غير

وهو ثمانية

الأوّل: المفعول به [1]

وهو الفضلة [2] الواقعُ عليه الفعل [3]. والأصل تأخّره عنه، وقد يتقدّم جوازاً لإفادة الحصر، نحو: «زَيداً ضَرَبْتُ»، ووجوباً للزومه الصدرَ، نحو: «مَنْ ضَرَبْتَ؟».

الثاني: المفعول المطلق

وهو مصدر يؤكّد عاملَه [4]، أو يبيّن نوعَه، أو عددَه، نحو: «ضَرَبْتُ ضَرْباً، أو ضَرْبَ الأَمِيرِ، أو ضَرْبَتَيْنِ». والمؤكِّدُ مفرد دائماً، وفي النوعي خلافٌ [5].

ويجب حذف عامله سماعاً، في نحو: «سَقْيَاً» و«رَعْيَاً»، وقياساً، في

(١) قدّمه؛ لأنّه أشهر المفاعيل. (منه دام ظلّه)

(٢) خرج به نائب الفاعل، فإنّه عمدة؛ لقيامه مقام العمدة، كما ذكره القوم [انظر: شرح التصريح على التوضيح للأزهري ١: ٣١٣]. (منه ﷺ)

(٣) المراد به الفعل اللغوي، ويجوز أن يراد به الأعمّ من اللغوي والاصطلاحي. (منه ﷺ)

(٤) قولهم: «يؤكّد عامله» مجاز، بل في الحقيقة مؤكّد للمصدر الذي تضمّنه الفاعل. (منه دام ظلّه)

(٥) من النحويّين من ذهب إلى جواز تثنيته وجمعه قياساً، وبعضهم منع في غير المسموع. راجع: الحدائق النديّة ١: ٤٥٥.

نحو: ﴿فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾ (١)، (٢) و«لَهُ عَلَيَّ أَلْفُ دِرْهَمٍ اعْتِرَافًا» (٣)، و«زَيْدٌ قَائِمٌ حَقًّا» (٤)، و«مَا أَنْتَ إِلَّا سَيْرًا»، و«إِنَّمَا أَنْتَ سَيْرًا» (٥)، و«زَيْدٌ سَيْرًا سَيْرًا» (٦)، و«مَرَرْتُ بِهِ فَإِذَا لَهُ صَوْتٌ صَوْتَ حِمَارٍ» (٧)، و«لَبَّيْكَ» و«سَعْدَيْكَ» (٨).

الثالث: المفعول له

وهو المنصوب بفعل فُعِل لتحصيله، أو حصوله، نحو: «ضَرَبْتُهُ تَأْدِيبًا»، و«قَعَدْتُ عَنِ الحَرْبِ جُبْنًا». ويشترط كونه مصدراً متّحداً بعامله، وقتاً وفاعلاً (٩)، (١٠) ومن ثمّ جيء باللّام، في نحو: ﴿وَالأَرْضَ وَضَعَهَا

(١) محمّد ﷺ: ٤.

(٢) إشارة إلى ما وقع تفصيلاً لأثر مضمون جمله. (منه ﵀)

(٣) إشارة إلى ما وقع مضمون جملة لا يحتمل غيره. (منه ﵀)

(٤) إشارة إلى ما وضع مضمون جملة يحتمل غيره. (منه ﵀)

(٥) إشارة إلى ما وقع مثبتاً بعد نفي، أو معناه، داخل على اسم لا يكون خبراً عنه. (منه ﵀)

(٦) إشارة إلى ما وقع مكرّراً. (منه)

(٧) إشارة إلى ما وقع علاجاً للتشبيه، بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه. (منه ﵀)

(٨) إشارة إلى ما وقع مثنّى. (منه)

(٩) أخصر من تعريف ابن الحاجب: «إذا كان فعلاً لفاعل الفعل المعلّل ومقارناً له في الوجود» [الفوائد الضيائيّة: ١٦٤]. (منه ﵀)

(١٠) والشيخ الرضي لا يشترط الاتّحاد في الفاعل بل يجعل ذلك أغلبيّاً وفاقاً لبعض النُّحاة، قال: والدليل على ذلك قول أمير المؤمنين ﵇ حكايته عن إبليس، في نهج البلاغة [الخطبة الأُولى، ص١٩]: «فأعطاه الله النظرة استحقاقاً للسخطة، واستتماماً للبليّة» فإنّ المنظر هو الله، والمستحقّ للسخطة هو إبليس [شرح الكافية ١: ٥١١]، ويمكن أن يناقش [الرضي] ﵀ في هذا الاستدلال، كما لا يخفى. (منه مدّ ظلّه العالي)

لِلْأَنَامِ﴾ (١)، و«تَهَيَّأتُ لِلسَّفَرِ»، و«جِئْتُ لِمَحَبَّتِكَ إِيَّايَ».

الرابع: المفعول معه

وهو المذكور بعد واو المعيّة لمصاحبته معمولَ فعل (٢). ولا يتقدّم على عامله، نحو: «سِرْتُ وَزَيْداً»، و«مَا لَكَ وَزَيْداً؟»، و«جِئْتُ أَنَا وَزَيْداً». والعطف في الأوّلين قبيح (٣)، وفي الأخير سائغ، وفي نحو: «ضَرَبْتُ زَيْداً وَعَمْرَاً» واجبٌ (٤).

الخامس: المفعول فيه

وهو اسم زمان أو مكان مبهم، أو ما بمنزلة أحدهما، منصوب بفعل فُعِل فيه، نحو: «جِئْتُ يَوْمَ الجُمُعَةِ»، و«صَلَّيْتُ خَلْفَ زَيْدٍ»، و«سِرْتُ عِشْرِينَ يَوْمَاً، أو عِشْرِينَ فَرْسَخَاً»، وأمّا نحو: «دَخَلْتُ الدَّارَ» فمفعول به، على الأصحّ.

---

(١) الرحمن: ١٠.

(٢) في «أ» و«ب»: «لمصاحبة معمول».

(٣) لعدم الفصل، وعدم إعادة الجارّ. (منه ﷺ)

(٤) باتّفاق النُّحاة، قالوا: إنّما وجب العطف في المثال المذكور، وامتنع الانتصاب على المفعوليّة؛ لأنّ أصل الواو التي قبل المفعول معه هو العطف، وإنّما يعدل بما بعدها عن العطف إلى النصب لغرض التنصيص على المعيّة؛ إذ العطف ليس نصّاً فيها؛ إذ الواو لمطلق الجمع، ففي كلّ موضع لا يحصل بالانتصاب على المفعوليّة التنصيص على المعيّة، لا يجوز العدول بالواو عن أصلها الذي هو العطف، ونحو «ضربت زيداً وعمراً» من هذا القبيل، كما لا يخفى. (منه مدّ ظلّه)

السادس: المنصوب بنزع الخافض

وهو الاسم الصريح أو المؤوّل المنصوب بفعل لازم، بتقدير حرف جرّ. وهو قياسي مع «أنْ» و«أنّ»، نحو: ﴿ أَوَعَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ (١)، و«عَجِبْتُ أَنَّ زَيْدَاً قَائِمٌ»، وسماعي في غير ذلك، نحو: «ذَهَبْتُ الشَامَ».

السابع: الحال

وهي الصفة (٢) المبيّنة للهيئة، غير نعت (٣).

ويشترط تنكيرها، والأغلب كونها منتقلةً، مشتقّةً، مقارنةً لعاملها.

وقد تكون ثابتةً، وجامدةً، ومقدّرةً (٤).

والأصل تأخّرها عن صاحبها، ويجب إن كان مجروراً، ويمتنع إن كان نكرة محضة، وهو قليل. ويجب تقدّمها على العامل إن كان لها الصدر، نحو: «كَيْفَ جَاءَ زَيْدٌ؟».

ولا تجيء من المضاف إليه، إلّا إذا صحّ قيامه مقامَ المضاف، نحو: ﴿ أَنِ

(١) الأعراف: ٦٣.

(٢) لم ترد «الصفة» في «أ» و«ب».

(٣) قال ذلك؛ لئلّا يحتاج في إخراج النعت إلى العطف المشهور، وهو أخذ قيد الحيثيّة؛ فإنّه لا يكاد يتمّ كما لا يخفى على المتأمّل. (منه دام ظلّه)

(٤) الثابتة، نحو: ﴿ أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلاً ﴾ [الأنعام: ١١٤]، والجامدة، نحو: ﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَراً سَوِيّاً ﴾ [مريم: ١٧]، والمقدّرة، نحو: «جاء زيد على يده صقر صائداً به غداً». (منه دام ظلّه)

اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً ﴾ [١]. أو كان المضاف بعضه، نحو: «أَعْجَبَنِي وَجْهُ هِنْدٍ رَاكِبَةً»، أو عاملاً في الحال، نحو: «أَعْجَبَنِي ذِهَابُكَ مُسْرِعَاً».

الثامن: التمييز

وهو النكرة [٢] الرافعة للإبهام المستقرّ عن ذات أو نسبة [٣].

ويفترق عن الحال بأغلبيّة جموده، وعدم مجيئه جملة، وعدم جواز تقدّمه على عامله على الأصحّ، فإن كان مشتقّاً احتمل الحال.

فالأوّل: عن مقدار غالباً، والخفضُ قليل، وعن غيره قليلاً، والخفض كثيرٌ.

والثاني: عن نسبة في جملة، أو نحوها، أو إضافة؛

نحو: «رَطْلٌ زَيْتَاً»، و«خَاتَمٌ فِضَّةٍ»، و: ﴿اشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً ﴾ [٤]، و«لِلَّهِ دَرُّهُ فَارِسَاً» [٥].

والناصب لمبيّن الذات هي، ولمبيّن النسبة هو المسند؛ من فعلٍ وشبهه.

---

(١) النحل: ١٢٣.

(٢) خرج [بقيد النكرة] معمول الصفة المشبّهة إذا كان منصوباً على التشبيه بالمفعول نحو: «الحسن الوجه»؛ إذ يصدق عليه الحدّ بدون القيد المذكور، وهو وارد على تعريف ابن الحاجب [الفوائد الضيائيّة: ١٨٣] ولم يثبته له شرّاح كتابه [انظر: شرحي الرضي ٢: ٥٣ ـ ٥٤، والجامي: ١٨٣ ـ ١٨٥].(منه دام ظلّه)

(٣) لم يقل: «عن ذات مذكورة أو مقدّرة»؛ لئلّا يشكل بنحو: «للّه درّه فارساً».(منه دام ظلّه)

(٤) مريم: ٣.

(٥) الدرّ أي: اللبن، وقولهم: «للّه درّك» أي: للّه عملك، يقال هذا لمن يمدح ويتعجّب من عمله، وأصله: أنّ رجلاً رأى آخر يحلب إبلاً فتعجّب من كثرة لبنها فقال: «للّه درّك». (المحكم والمحيط الأعظم ٩: ٢٦٣)

النوع الثالث :

ما يـرد مجروراً لا غير

وهو اثـنان

الأوّل: المضاف إليه

وهو ما نسب إليه شيء بواسطة حرف جرّ مقدّر مراداً.

ويمتنع إضافة المضمرات، وأسماء الإشارة، وأسماء الاستفهام، وأسماء الشرط، والموصولات، سوى «أيّ» في الثلاثة.

وبعض الأسماء يجب إضافتها: إمّا إلى الجمل، وهو: «إذْ»، و«حَيْثُ»، و«إذَا»، أو إلى المفرد، ظاهراً ومضمراً، وهو: «كِلَا»، و«كِلْتَا»، و«عِنْدَ»، و«لَدَى»، و«سِوَى»، أو ظاهراً فقط، وهو: «أُولُوا»، و«ذُو»، وفروعهما، أو مضمراً فقط، وهو: «وَحْد»، و«لَبَّيك»، وأخواته [1].

تكميل

يجب تجريد المضاف من التنوين، ونوني المثنّى، والجمع، وملحقاتهما.

فإن كانت إضافة صفة إلى معمولها فلفظيّة ولا تفيد إلّا تخفيفاً، وإلّا فمعنويّة، وتفيد تعريفاً مع المعرفة وتخصيصاً مع النكرة.

---

(١) المراد بأخوات «لبّيك»: «سعديك»، و«حنانيك»، و«دواليك»، و«هجاجيك»، و«هذاذيك». انظر: الحدائق النديّة ١: ٥٥١.

والمضاف إليه فيها، إن كان جنساً للمضاف فهي بمعنى «مِن»، أو ظرفاً له فبمعنى «فِي»، أو غيرهما فبمعنى «اللّام».

وقد يكتسب المضاف المذكّر من المضاف إليه المؤنّث تأنيثه، وبالعكس، بشرط جواز الاستغناء عنه بالمضاف إليه، كقوله:

[وتشرق بالقول الذي قد أذعته] كما شرقت صدرُ القناة من الدم[1]

وقوله:

إنارةُ العقلِ مكسوفٌ بطوع هوى [وعقل عاصي الهوى يزداد تنويراً][2]

ومن ثَمّ امتنع: «قَامَتْ غُلَامُ هِندٍ».

الثاني: المجرور بالحرف

وهو ما نسب إليه شيء بواسطة حرف جرّ ملفوظ. والمشهور من حروف الجرّ أربعة عشر:

سبعة منها: تجرّ الظاهر والمضمر، وهي: «مِنْ»، و«إِلَى»، و«عَنْ»، و«عَلَى»، و«فِي»، و«البَاء»، و«اللّام».

وسبعة منها: تجرّ الظاهر فقط، وهي: «مُنْذُ» و«مُذْ»، وتختصّان بالزمان؛ و«رُبَّ»، وتختصّ بالنكرة؛ و«التَاء»، وتختصّ باسم الله تعالى؛ و«حَتَّى» و«الكَاف» و«الوَاو»، ولا تختصّ بظاهر معيّن.

---

(١) البيت لأعشى في الكتاب ١: ٥٢، والصحاح ٢: ٧٠٩، وخزانة الأدب ٥: ١٠٦، ولسان العرب ٤: ٤٤٦، والجمل في النحو: ٢٩٤.

(٢) البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٥: ١٠٦، وأوضح المسالك ٣: ٨٨، وشرح التسهيل ٣: ٢٣٨، ومغني اللبيب: ٤٧٧.

النوع الرابع :
ما يرد منصوباً وغير منصوب

وهو أربعة

الأوّل: المستثنى

وهو المذكور بعد «إلّا» وأخواتها[1]، للدلالة على عدم اتّصافه بما نسب إلى سابقه، ولو حكماً، فإن كان مخرجاً فمتّصل، وإلّا فمنقطع.

فالمستثنى بـ«إلّا»: إن لم يذكر معه المستثنى منه أُعرب بحسب العوامل، وسمّي مفرّغاً، والكلام معه غير موجب غالباً.

وإن ذكر، فإن كان الكلام مُوجباً نصب، وإلّا فإن كان متّصلاً فالأحسن إتباعه على اللفظ، نحو: ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾[2]، فإن تعذّر فَعَلى المحلّ، نحو: ﴿ لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾[3]، وإن كان منقطعاً، فالحجازيّون يوجبون النصبَ، والتميميّون يجيزون الإتباع، نحو: «مَا جَاءَ الْقَوْمُ إِلَّا حِمَارًا، أو حِمَارٌ».

تتمّة

والمستثنى بـ«خَلَا»، و«عَدَا»، و«حَاشَا» ينصب مع فعليّتها، ويجرّ مع حرفيّتها، وبـ«لَيْسَ» و«لَا يَكُونُ» منصوب بالخبريّة، واسمهما مستتر

---

(١) وهي: «خلا»، و«عدا»، و«حاشا»، و«ليس»، و«لا يكون»، و«غير»، و«سوى». (منه ﷺ)

(٢) النساء: ٦٦.

(٣) الصافّات: ٣٥.

وجوباً، وبـ«مَا خَلَا» و«مَا عَدَا» منصوب، وبـ«غَير» و«سِوَى» مجرور بالإضافة. وتعرب «غَير» إعراب المستثنى [١] بـ«إلَّا» [٢]. و«سِوَى» كـ«غَير» عند قوم [٣]، وظرفٌ عند آخرين [٤].

الثاني: المشتغل عنه العامل

إذا اشتغل عامل عن اسم مقدّم بنصب ضميره أو متعلّقه، كان لذلك الاسم خمسُ حالات:

فيجب نصبُه بعامل مقدّر يفسّره المشتغل؛ إذا تلى ما لا يتلوه إلّا فعل كأدوات التحضيض [٥]، نحو: «هَلَّا زَيْدَاً أَكْرَمْتَهُ».

ورفعُه بالابتداء؛ إذا تلى ما لا يتلوه إلّا اسم، كـ«إذا» الفجائيّة، نحو: «خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرٌو»، أو فصل بينه وبين المشتغل ما له الصدر، نحو: «زَيْدٌ هَلْ رَأَيْتَهُ؟».

ويترجّح نصبه إن [٦] تلى مظانّ الفعل، نحو: «أَزَيْدَاً ضَرَبْتَهُ؟»، أو حصل بنصبه تناسب جملتين في العطف، نحو: «قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرَاً أَكْرَمْتُهُ»، أو كان

(١) في «أ» و«ب»: «بما يستحقّه المستثنى» بدل: «إعراب المستثنى».

(٢) فيجب رفعها في نحو: «ما قام غيرُ زيد»، ونصبها في نحو: «قام القوم غيرَ زيد»، والأحسن إتباعها في نحو: «ما قام القوم غير زيد»، ويجب نصبها عند الحجازيّين، ويجوز إتباعها عند التميميّين في نحو: «ما جاء القوم غير حمار». (منه مدّ ظلّه)

(٣) فيعرب بإعرابها، وهو اختيار ابن مالك [شرح التسهيل ٢: ٣١٢]. (منه ﷺ)

(٤) فهو منصوب على الظرفيّة، وهو اختيار ابن حاجب [الفوائد الضيائيّة: ١٩٥].

(٥) في «أ» و«ب»: «كأداة التحضيض».

(٦) في «أ» و«ب»: «إذا».

المشتغل فعل طلب، نحو: «زَيْداً اضْرِبْهُ».

ويتساوى الأمران إذا لم تفُت المناسبة في العطف على التقديرين، نحو: «زَيْدٌ قَامَ وَعَمْرَاً أَكْرَمْتُهُ»؛ فإن رفعت فالعطف على الاسميّة، أو نصبت فعلى الفعليّة.

ويترجّح الرفع فيما عدا ذلك؛ لأولويّة عدم التقدير، نحو: «زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ».

الثالث: المنادى

وهو المدعوّ بـ«أَيَا»، أو «هَيَا»، أو «أَيْ»، أو «آ» [(١)] مع البعد، وبالهمزة مع القرب، وبـ«يَا» مطلقاً.

ويشترط كونه مظهراً، و [(٢)]:

[يا أبجر بن أبجر] يَا أَنْتَ [أنت الذي طلّقت عام جُعْتا]

ضعيف، وخلوّه عن اللّام إلّا في لفظ الجلالة، و:

[من أجلك] يَا الَّتِي [(٣)] [تيّمت قلبي وأنت بخيلة بالودّ عنّي]

شاذّ.

وقد يحذف حرف النداء إلّا مع اسم الجنس، والمندوب، والمستغاث،

---

(١) في «أ» و«ب»: «وا» بدل: «آ»، والمثبت من نسخة الأصل وهو الصحيح؛ لأنّ «آ» تستعمل في النداء كما صرّح به كبار النحويّين كابن مالك في شرح التسهيل ٣: ٣٨٥، لكن «وا» حرف لا يستعمل إلّا في الندبة، كما صرّح به المحقّقون كابن الحاجب في الكافية، على ما نقل عنه في الفوائد الضيائيّة: ١٤٢. راجع للتفاصيل: الحدائق النديّة ١: ٦٧٦ ـ ٦٧٧.

(٢) البيت لسالم بن دارة في خزانة الأدب ٢: ١٣٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤: ١٠.

(٣) البيت بلا نسبة في الكتاب ٢: ١٩٧، والصحاح ٦: ٢٤٨٠، وشرح التسهيل ٣: ٣٩٩.

واسم الإشارة، ولفظ الجلالة، مع عدم الميم في الأغلب، فإن وجدت لزم الحذف [1].

تفصيلٌ

المفرد المعرفة والنكرة المقصودة يبنيان على ما يرفعان به، نحو: «يَا زَيْدُ»، و«يَا رَجُلَانِ». والمضاف وشبهه وغير المقصودة تنصب، نحو: «يَا عَبْدَ اللهِ»، و«يَا طَالِعاً جَبَلاً»، و«يَا رَجُلاً».

والمستغاث: يخفض بلامها، ويفتح لألفها ولا «لامَ»، نحو: «يَا لَزَيْدٍ»، و«يَا زَيْدَاه».

والعلم المفرد الموصوف بـ«ابن»، أو «ابنة»، مضافاً إلى علم آخر [2] يختار فتحه، نحو: «يَا زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو».

والمنوّن ضرورة يجوز ضمّه ونصبه، نحو [3]:

سلام الله يا مطراً عليها [وليس عليكَ يا مطرُ السلام]

والمكرّر المضاف يجوز ضمّه ونصبه كـ«تَيم» الأوّل، في نحو [4]:

---

(١) وأمّا قول الشاعر:

إنّي إذا ما حدث ألمّا أقول يا اللّهمّ يا اللّهمّا

فشاذ. (منه ﵀)

(٢) ليست «آخر» في «أ» و«ب».

(٣) البيت للأحوص في الكتاب ٢: ٢٠٢، وخزانة الأدب ٦: ٥٠٧، وبلا نسبة في شرح شذور الذهب: ١٤٧، وأوضح المسالك ٤: ٢٠.

(٤) البيت لجرير في ديوانه: ٢١٢، والكتاب ٢: ٢٠٥، وبلا نسبة في ارتشاف الضرب ٤: ٢٢٠٣، ومغني اللبيب: ٤٣٠.

يا تيم تيم عديّ [لا أباً لكم لا يلقينّكم في سوءة عمر]

تبصرة

وتوابعه المضافة تنصب مطلقاً، أمّا المفردة، فتوابع المعرب تعرب بإعرابه، وتوابع المبنيّ على ما يرفع به من التأكيد والصفة وعطف البيان، ترفع على لفظه، وتنصب على محلّه.

والبدل كالمستقلّ مطلقاً.

أمّا المعطوف [1]؛ فإن كان مع «أَلْ» فالخليل يختار رفعه، ويونسُ نصبَه، والمبرِّد، إن كان كـ«الخليل» فكالخليل، وإلّا فكيونس، وإلّا فكالبَدَل [2]. [3]

وتوابع ما يقدّر ضمّه كالمعتلّ والمبنيّ قبل النداء، كتوابع المضموم لفظاً، فترفع للبناء المقدّر على اللفظ، وتنصب للنصب المقدّر على المحلّ.

---

(1) مفرداً كان، أو مضافاً، أو مضارعاً له. (منه دام ظلّه)

(2) بيان عبارة المصنّف: تابع المنادى إذا كان معطوفاً بدون «ال» فحكمه حكم البدل، أمّا إذا كان مع «ال»؛ فخليل بن أحمد الفراهيدي يختار رفعه، ويونس الضبّي يختار نصبه، والمبرّد يعتقد أنّ المعطوف إن كان مع «ال» علماً كلفظ «الخليل» فهو مثل خليل بن أحمد يختار الرفع وإن لم يكن المعطوف مع «ال» علماً بل جنساً فهو مثل يونس يختار النصب. انظر جميع الآراء في شرح التصريح على التوضيح ٢: ٢٢٧ ـ ٢٣١، والحدائق النديّة ١: ٧١٢.

(3) رمت بهذه العبارة التأسّي بعبارة أُستاذ الفنّ ابن الحاجب [الفوائد الضيائيّة: ١٢١]، ولعمري لقد رمت بذلك... بتلك الألفاظ الرائعة السامعة التي يكشف عندها الهواء وتقف دونها الأهواء. (منه ﷺ)

الرابع: مميّز أسماء العدد

فمميّز الثلاثة إلى العشرة: مجرور ومجموع، ومميّز ما بين العشرة والمائة: منصوب مفرد، ومميّز المائة والألف وتثنيتهما [1] وجمعه: مجرور مفرد، ورفضوا جمع المائة.

وأُصول العدد اثنتا عشرة كلمة: واحد إلى عشرة، ومائة، وألف؛ فالواحد والإثنان يذكّران مع المذكّر، ويؤنّثان مع المؤنّث، ولا يجامعهما المعدود، بل يقال: «رجل» و«رجلان»، والثلاثة إلى العشرة بالعكس، نحو: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ﴾ [2].

تتميمٌ

تقول: «أحد عشر»، «اثنا عشر» في المذكّر؛ «إحدى عشرة»، «اثنتا عشرة» في المؤنّث؛ «ثلاثة عشر إلى تسعة عشر» في المذكّر، «ثلاث عشرة إلى تسع عشرة» في المؤنّث، ويستويان في «عشرين» وأخواتها، ثمّ تعطف، فتقول: «أحد وعشرون رجلاً»، «إحدى وعشرون امرأة»، «اثنان وعشرون رجلاً»، «اثنتان وعشرون امرأة»، «ثلاثة وعشرون رجلاً»، «ثلاث وعشرون امرأة»، وهكذا إلى «تسع وتسعين امرأة».

(١) في «أ» و«ب»: «مثنّاهما».

(٢) الحاقّة: ٧.

المبنيّات

منها: المضمر

وهو ما وضع لمتكلّم أو مخاطب أو غائب سبق ذكره ولو حكماً. فإن استقلّ فمنفصل، وإلّا فمتّصل. والمتّصل مرفوع ومنصوب ومجرور، والمنفصل غير مجرور؛ فهذه خمسة.

ولا يسوغ المنفصل إلّا لتعذّر المتّصل، وأنت في هاء «سَلْنِيهِ» وشبهها[1] بالخيار.

مسألة

وقد يتقدّم الجملة ضمير غائب مفسّر بها، يسمّى ضمير الشأن والقصّة[2].

ويحسن تأنيثه إن كان المؤنّث فيها عمدة. وقد يستتر، ولا يعمل فيه إلّا الابتداء أو نواسخه، ولا يثنّى، ولا يجمع، ولا يفسّر بمفرد، ولا يتبع، نحو: «هُوَ الأَمِيرُ رَاكِبٌ»، و«هِيَ هِنْدٌ كَرِيمَةٌ»، و«إِنَّهُ الأَمِيرُ رَاكِبٌ»، و:

---

(١) المراد بشبه «سَلْنِيهِ»: كلّ ثاني ضميرين أوّلهما أخصّ وغير مرفوع، نحو: «أَعطَيْتُكَهُ». انظر: الحدائق النديّة ٢: ١١.

(٢) لم ترد «القصّة» في «أ» و«ب».

[إذا متّ] كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ [شامت وآخر مُثنٍ بـالذي كـنتُ أصـنع] (١)

فائدة

ذكر بعض المحقّقين (٢) عود الضمير على المتأخّر لفظاً ورتبةً، في خمسة مواضع (٣):

إذا كان مرفوعاً بأوّل المتنازعين وأعملنا الثاني، نحو: «أَكْرَمَنِي وَأَكْرَمْتُ زَيْدَاً»، أو كان فاعلاً في باب «نِعْمَ» مفسّراً بتمييز، نحو: «نِعْمَ رَجُلاً زَيْدٌ»، أو مبدلاً منه ظاهر، نحو: «ضَرَبْتُهُ زَيْدَاً»، أو مجروراً بـ«رُبَّ»، على ضعف، نحو: «رُبَّهُ رَجُلاً»، أو كان للشأن و (٤) القصّة، كما مرّ (٥).

---

(١) البيت للعجير السلولي في الكتاب ١: ٧١، وخزانة الأدب ٩: ٧٢، وبلا نسبة في اللمع: ٣٨، والجمل في النحو: ١٤٥.

(٢) وهو المحقّق الرضي الملقّب بنجم الأئمّة وفاضل الأُمّة. راجع: شرحه على الكافية ١: ١٨٨.
قال السيّد المدني: وإنّما أسندنا هذه الفائدة إلى الرضي مع أنّه قد ذكرها ابن بابشاذ في شرح الجمل، وابن مالك في التسهيل، وابن هشام في المغني؛ لأنّ الرضي هو الذي عدّ المواضع خمسة تبعاً للمشهور، وابن بابشاذ عدّها أربعة، وابن مالك وابن هشام عدّها سبعة، والمرتضى صنع الرضي. (الحدائق النديّة ٢: ١٩)

(٣) هذه المواضع الخمسة هي المشهورة، وزاد الزمخشري سادساً [انظر: الكشّاف ٣: ١٨٧]، وهو الضمير المفسّر بمفرد كقولهم: «هي النفس تحمل ما حمّلت...» [لم نقف على تمام هذا الشطر، ولا على قائله، وورد بلا نسبة في مغني اللبيب: ٤٥٨]، ومن ذلك: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾ [المؤمنون: ٣٧]. وليس هذا ضمير شأن؛ لأنّه لا يفسّر الضمير بجملة. (منه ﵀)

(٤) في «أ» و«ب»: «أو».

(٥) مرّ آنفاً في الصفحة السالفة.

ومنها: أسماء الإشارة

وهي ما وضع لمشار إليه؛ فللمفرد المذكّر «ذَا» ولمثنّاه «ذَانِ» مرفوعَ[١] المحلّ، و«ذَيْنِ» منصوبَه ومجرورَه، و: ﴿إِنَّ هَـٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[٢] متأوّل[٣]. وللمؤنّث «ذِي»، و«ذِهِ»، و«تِي»، و«تِه»، ولمثنّاه «تَانِ» رفعاً، و«تَيْنِ» نصباً وجرّاً، ولجمعهما «أُولَاء» مدّاً وقصراً، وتدخلها «هَا» التنبيه، وتلحقها كاف الخطاب[٤] بلا «لام» للمتوسّط، ومعه للبعيد، إلّا في المثنّى والجمع عند من مدّه، وفيما دخله حرف التنبيه.

ومنها: الموصول

وهو حرفي، واسمي.

فالحرفي: كلّ حرف أُوّل مع صلته بالمصدر، والمشهور خمسة: «أَنَّ»،

---

(١) «مرفوع» حال من المثنّى، المثنّى في حال الرفع بالألف، وفي حالتي النصب والجرّ بالياء، وليس لكونه معرباً بالحرفين في الحالتين، بل ذلك أمر اتفاقي سمع كذلك من العرب. (منه ﷺ)

(٢) طه: ٦٣.

(٣) فقيل: إنّ «إنّ» هاهنا بمعنى «نَعَم»، و«هذان» مبتدأ، و«سَاحِرَان» خبر. وقيل: بل اسمها ضمير شأن محذوف والجملة خبرها، واعترض على هذين بأنّ اللّام لا تدخل في خبر المبتدأ، واعتذر بأنه لمّا أشبهت «إنّ» هذه «إنّ» المؤكّدة لفظاً دخل اللّام بعدها كما يدخل بعد تلك. وقيل: «هذان» اسمها، ولكنّه جرى على لغة من يجعل المثنّى بالألف دائماً، وهي لغة مشهورة. وقيل: إنّه لمّا اجتمع «هذا» وألف التثنية قدّر سقوط التثنية فلم يقبل ألف «هذا» التغيّر. (منه دام ظلّه)

(٤) أولى وأخصر من قول ابن الحاجب: «ويلحقها حرف التنبيه ويتّصل بها حرف الخطاب» [الفوائد الضيائيّة: ٣٠٦]. (منه دام ظلّه)

و«أَنْ»، و«مَا»، و«كَيْ»، و«لَوْ»، نحو: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا﴾ (١)، و: ﴿أَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ (٢)، و: ﴿بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾ (٣)، و: ﴿لِكَيْلاَ يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾ (٤)، و: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرَ﴾ (٥).

والموصول الاسمي ما افتقر إلى صلة وعائد.

وهو «الَّذِي» للمذكّر و«الَّتِي» للمؤنّث، ولمثنّاهما «اللَّذَانِ» و«اللَّتَانِ»، بـ«الألف» إن كانا مرفوعَي المحلّ، وبـ«الياء» إن كانا منصوبَيه أو مجرورَيه، و«الأُلَى» و«الَّذِينَ» مطلقاً، لجمع المذكّر، و«اللاَّئِي» (٦) و«اللاَّتِي» و«اللَّوَاتِي»، لجمع المؤنّث، و«مَن»، و«مَا»، و«أَلْ»، و«أَيّ»، و«ذُو»، و«ذَا» بعد «مَا» أو «مَن» الاستفهاميّتين للمذكّر والمؤنّث.

مسألة

إذا قلت: «مَاذَا صَنَعْتَ؟»، و«مَنْ ذَا رَأَيْتَ؟» فـ«ذَا» موصولة، و«مَا» و«مَن» مبتدئان، والجواب رفع، ولك إلغاؤها، فهما مفعولان، وتركيبهما معها، بمعنى أيّ شيء، أو أيّ شخص، فالكلّ مفعول، والجواب على التقديرين

(١) العنكبوت: ٥١.

(٢) البقرة: ١٨٤.

(٣) ص: ٢٦.

(٤) الأحزاب: ٣٧.

(٥) البقرة: ٩٦.

(٦) لم ترد «اللّائي» في «أ» و«ب».

نصب، وقِس عليه، نحو: «مَاذَا عَرَضَ؟»، و«مَنْ ذَا قَامَ؟» إلّا أنّ الجواب رفع مطلقاً [١].

ومنها: المركّب

وهو ما ركّب من لفظين [٢] ليس بينهما نسبة؛ فإن تضمّن الثاني حرفاً بُنيا، كـ«خَمْسَةَ عَشَرَ»، و«حَادِيَ عَشَرَ» وأخواتهما، إلّا «اثْنَي عَشَرَ» وفرعيه؛ إذ الأوّل منها معرب على المختار [٣]، وإلّا أُعرب الثاني كـ«بَعْلَبَكّ»، إن لم يكن قبل التركيب مبنيّاً، كـ«سِيبَوَيْهِ».

(١) أي: سواء جعلت «ذا» موصولة، أو ملغاة، أو ركّبتها مع «ما» و«من»، والحاصل أنّ الجواب إنّما يكون نصباً إذا كان الفعل بعد «ذا» ناصباً لما قبله. أمّا إذا لم يكن كذلك، نحو: «مَاذَا عَرَضَ» فالرفع لازم. (منه دام ظلّه)

(٢) لم يقل: «من كلمتين» كما قال ابن الحاجب [الفوائد الضيائيّة: ٣٢٩]؛ لئلّا يخرج نحو: «سيبويه». (منه دام ظلّه)

(٣) إنّما قال: «على المختار» إشعاراً بخلاف ابن درستويه [انظر: شرح الرضي على الكافية ٣: ١٣٨]، فإنّه ذهب إلى أنّه مبني كأخواته، وقال: إنّ سماعه بالألف في حالة الرفع وبالياء في حالتي النصب والجرّ لا يدلّ على إعرابه لجواز أن يكون ذلك من قبيل «هذان» و«هذين» و«اللذان» و«اللذين». (منه دام ظلّه)

التوابع

كلّ فرع بإعراب سابقه [1]. وهي خمسة:

الأوّل: النعت

وهو ما دلّ على معنىً في متبوعه مطلقاً، والأغلب اشتقاقه، وهو: إمّا بحال موصوفه، ويتبعه إعراباً، وتعريفاً وتنكيراً، وإفراداً وتثنيةً وجمعاً، وتذكيراً وتأنيثاً، أو بحال متعلّقه، ويتبعه في الثلاثة الأُول، وأمّا في البواقي؛ فإن رفع ضمير الموصوف فموافق أيضاً، نحو: «جَائَتْنِي اِمْرَأَةٌ كَرِيمَةُ الأَبِ»، و«رَجُلَانِ كَرِيمَا الأَبِ»، و«رِجَالٌ كِرَامُ الأَبِ»، وإلّا فكالفعل، نحو: «جَائَنِي رَجُلٌ حَسَنَةٌ جَارِيَتُهُ، أو عَالِيَةٌ أو عَالٍ دَارُهُ»، و«لَقِيتُ امْرَأَتَينِ حَسَنَاً عَبْدُهُمَا، أو قَائِمَاً، أو قَائِمَةً فِي الدَارِ جَارِيَتُهُمَا» [2].

---

(١) لا يرد على هذا التعريف كثير ممّا يرد على تعريف ابن الحاجب [الفوائد الضيائيّة: ٢٥١].(منه دام ظلّه)

(٢) عبارة ابن الحاجب في هذا المقام غير وافية بالمرام، فإنّه أطلق الكلام فقال: «وفي الباقي كالفعل» [الفوائد الضيائيّة: ٢٥٣]، وكان الأولى أن يفصّل هذا الإجمال؛ لئلّا يتبادر إلى الأفهام القاصرة ما ليس مراداً له بهذا المقال، كما قد وقع لبعض من تعاطى هذه الصناعة من غير بضاعة.(منه دام ظلّه)

ولعلّ المصنّف أراد الجامي شارح الكافية؛ حيث سعى في توجيه كلام ابن الحاجب وأوقع نفسه في تكلّفات كثيرة. راجع: الفوائد الضيائيّة: ٢٥٧ ـ ٢٥٩.

الثاني: المعطوف بالحرف

وهو تابع بواسطة «الوَاو»، أو «الفَاء»، أو «ثُـمَّ»، أو «حَـتَّى»، أو «أَمْ»[١]، أو «أَوْ»، أو «بَلْ»، أو «لَا»، أو «لٰكِنْ»، نحو: «جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو»، و: ﴿ جَـمَعْنَاكُـمْ وَالأَوَّلِينَ ﴾[٢].

وقد يعطف الفعل على اسم مشابه له أو بالعكس. ولا يحسن العطف على المرفوع المتّصل، بارزاً أو مستتراً، إلّا مع الفصل بالمنفصل[٣]، أو فاصلٍ مّـا، أو تـوسّط «لَا» بـين العـاطف والمـعطوف، نـحو: «جِـئْتُ أَنَـا وَزَيْـدٌ»، و: ﴿ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ ﴾[٤]، و: ﴿ مَا أَشْرَكْنَا وَلا آبَاؤُنَا ﴾[٥].

تتمّة

ويعاد الخافض على المعطوف على ضمير مجرور، نـحو: «مَـرَرْتُ بِكَ وَبِزَيْدٍ»[٦].

---

(١) في بعض نسخ الصمديّة زيادة «أو إمّا». قال السيّد المدني: عدّ المصنّف حروف العطف تسعة بإسقاط «إمّا» بناء على ما اختاره من أنّها غير عاطفة، كما سيأتي في حديقة المفردات. (الحدائق النديّة ٢: ٩٩)

(٢) المرسلات: ٣٨.

(٣) لم ترد «بالمنفصل» في «ب».

(٤) الرعد: ٢٣.

(٥) الأنعام: ١٤٨.

(٦) وذهب ابن مالك إلى أنّ ذلك غير لازم، وفاقاً ليونس والفرّاء [راجع: النهجة المرضيّة: ٢٩٠ ـ ٢٩١]، نعم هو أغلبيّ. (منه دام ظلّه)

ولا يعطف على معمولي عاملين مختلفين على المشهور (١)، إلّا في نحو: «فِي الدَارِ زَيْدٌ وَالحُجْرَةِ عَمْرٌو».

الثالث: التأكيد

وهو تابع يفيد تقرير متبوعه، أو شمول الحكم لأفراده.

وهو؛ إمّا لفظي: وهو اللفظ المكرّر (٢)، أو معنوي، وألفاظه: «النَفْس» و«العَيْن»، ويطابقان المؤكّد في غير التثنية، وهما فيها كالجمع (٣)، تقول: «جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ، والزَيْدَانِ أَنْفُسُهُمَا».

و«كِلَا» و«كِلْتَا» للمثنّى. و«كُلّ» و«جَمِيع» و«عَامَّة» لغيره من ذي أجزاء يصحّ افتراقها، ولو حكماً، نحو: «اِشْتَرَيْتُ العَبْدَ كُلَّهُ»، ويتّصل بضمير مطابق للمؤكّد، وقد يُتبَع «كُلّ» بـ«أَجْمَع» وأخواته مطابقةً.

مسألتان

لا تؤكّد النكرة إلّا مع الفائدة (٤)، ومن ثمّ امتنع: «رَأَيْتُ رَجُلاً نَفْسَهُ»، وجاز: «شَرَيْتُ عَبْداً كُلَّهُ».

---

(١) إنّما قال ذلك؛ لأنّ أكثر المحقّقين على أنّه بتقدير مضاف. (منه مدّ ظلّه)

(٢) أولى من عبارة ابن الحاجب حيث قال: هو تكرير اللفظ [الفوائد الضيائيّة: ٢٧٤]؛ إذ التكرير تأكيد يتأتّى لا يجري، ولذلك تأوّل الشرّاح عبارته. [انظر: الفوائد الضيائيّة: ٢٧٤]. (منه ﷺ)

(٣) ويجوز الإفراد والتثنية على قلّة. (منه دام ظلّه)

(٤) خلافاً للبصريّين، حيث منعوا مطلقاً. (منه ﷺ)

وإذا أُكّد المرفوع المتّصل، بارزاً أو مستتراً، بالنفس أو بالعين، فبعد المنفصل، نحو: «قُومُوا أَنْتُمْ أَنْفُسُكُمْ»، و«قُمْ أَنْتَ نَفْسُكَ».

الرابع: البدل

وهو التابع المقصود أصالة بما نسب إلى متبوعه.

وهو بدل الكلّ من الكلّ، والبعض من الكلّ، والاشتمال، وهو الذي اشتمل عليه المبدل منه بحيث يتشوّق السامع إلى ذكره [١]، نحو: ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ [٢]، والبدل المباين: وهو إن ذكر للمبالغة، سمّي بدل بداء، كقولك: «حَبِيبِي قَمَرٌ شَمْسٌ»، ويقع من الفصحاء، أو لتدارك الغلط، فبدل الغلط، نحو: «جَاءَ زَيْدٌ الفَرَسُ»، ولا يقع من فصيح [٣].

هداية

لا يبدل الظاهر من المضمر بدل الكلّ إلّا من الغائب، نحو: «ضَرَبْتُهُ زَيْداً».

وقال بعض المحقّقين [٤]: لا يبدل المضمر من مثله، ولا من الظاهر، وما مثّل

(١) إنّما فسّره؛ لوقوع الاشتباه في معناه حتّى غلط فيه كثير ممّن تعاطى هذه الصناعة من غير بضاعة. (منه دام ظلّه) ولعلّه قصد الجاميّ شارح الكافية؛ لأنّه فسّر بدل الاشتمال باشتمال أحد المبدلين على الآخر. راجع: الفوائد الضيائيّة: ٢٧٩.

(٢) البقرة: ٢١٧.

(٣) لم يذكر بدل النسيان؛ لأنّه غير مشهور، ولا يقع من الفصحاء. (منه دام ظلّه)

(٤) هو الفاضل صاحب مغني [اللبيب، ابن هشام الأنصاري]. (منه ﷺ) انظر رأي ابن هشام في أوضح المسالك ٣: ٣٦٨.

به لذلك مصنوع على العرب؛ فنحو (١): «قُمْتُ أَنَا» و: «أَحْبَبْتُ زَيْداً إِيَّاهُ» تأكيد لفظي.

الخامس: عطف البيان

وهو تابع (٢) يشبه الصفة في توضيح متبوعه (٣)، نحو: «جَاءَ زَيْدٌ أَخُوكَ». ويتبعه في أربعة من عشرة كالنعت.

ويفترق عن البدل، في نحو: «هِنْدٌ قَامَ أَخُوهَا زَيْدٌ»؛ لأنّ المبدل منه مستغنىً عنه وهنا لابدّ منه، وفي نحو: «يَا زَيْدُ الحَارِثُ»، و«جَاءَ الضَّارِبُ الرَّجُلِ زَيْدٍ»؛ لأنّ البدل في نيّة تكرار العامل، و: «يَا الحَارِثُ»، و: «الضَّارِبُ زَيْدٍ» ممتنعان.

---

(١) لم ترد «فنحو» في «ب».

(٢) فمتبوعه هو المقصود أصالة، وهذا امتياز عن البدل، والشيخ الرضي ﷺ لا يفرّق بينهما حيث قال: «ما أرى عطف البيان إلّا بدل الكلّ كما هو ظاهر كلام سيبويه» [شرح الرضي على الكافية ٢: ٣٧٩].(منه دام ظلّه)

(٣) والفرق بينه وبين الصفة: أنّ الغالب [في الصفة] اشتقاقه، وهو [أي عطف البيان] لا يكون إلّا جامداً.(منه دام ظلّه)

الأسماء العاملة المشبّهة بالأفعال

وهي أيضاً خمسة [1]:

الأوّل: المصدر

وهو اسم الحدث [2] الذي اشتقّ منه الفعل.

ويعمل عمل فعله مطلقاً [3]، إلّا إذا كان مفعولاً مطلقاً [4]، إلّا إذا كان بدلاً عن الفعل فوجهان. والأكثر أن يضاف إلى فاعله، ولا يتقدّم معموله عليه، وإعماله مع اللّام ضعيف، كقوله [5]:

ضعيف النكاية أعداءَه [يخال الفرار يراخي الأجل]

---

(١) المصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبّهة، واسم التفضيل، ولم يذكر أسماء الأفعال؛ لعدم اشتداد الحاجة إلى معرفتها. (منه دام ظلّه)

(٢) في «أ» و«ب»: «للحدث».

(٣) أي: سواء كان بمعنى الماضي، أو الحال، أو الاستقبال. (منه)

(٤) فإنّه لا يعمل حينئذٍ. (منه ﷺ)

(٥) لا يعلم قائل هذا البيت، وورد بلا نسبة في الكتاب ١: ١٩٢، وخزانة الأدب ٨: ١٢٧، وشرح شذور الذهب: ٤٩٦.

الثاني والثالث: اسم الفاعل واسم المفعول

فاسم الفاعل: ما دلّ على حدث وفاعله على معنى الحدوث. فإن كان صلة لـ«ألْ» عمل مطلقاً [١]، وإلّا فيشترط كونه للحال أو الاستقبال، واعتماده على نفي أو استفهام أو مخبر عنه أو موصوف أو ذي حال، ولا يعمل بمعنى الماضي خلافاً للكسائي.

و [٢] ﴿كَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ [٣] حكاية حال [٤].

واسم المفعول: ما دلّ على حدث ومفعوله. وهو في العمل وشرطه كأخيه.

الرابع: الصفة المشبّهة

وهي ما دلّ على حدث وفاعله على معنى الثبوت.

وتفترق عن اسم الفاعل بصوغها من اللّازم دون المتعدّي، كـ«حَسَن» و«صَعْب»، وبعدم جواز كونها صلةً لـ«ألْ»، وبعملها من غير شرط زمان، وبمخالفة فعلها في العمل، وبعدم جريانها على المضارع.

---

(١) سواء كان بمعنى الماضي، أو الحال، أو الاستقبال. (منه ﷺ)

(٢) قال السيّد المدني: إنّما جعلت الواو من كلام المصنّف لا من جملة الآية؛ ليرتبط الكلام فتكون للاستيناف، والجملة مستأنفة، وجعلها بعضهم من جملة الآية وهو كما ترى. (الحدائق النديّة ٢: ١٩٩)

(٣) الكهف: ١٨.

(٤) جواب عن استدلال الكسائي [انظر استدلاله في شرح الرضي على الكافية ٣: ٤١٨]. (منه ﷺ)

تبصرة

ولمعمولها ثلاثُ حالات: الرفع بالفاعليّة، والنصب على التشبيه بالمفعول إن كان معرفةً، والتمييز إن كان نكرةً، والجرّ بالإضافة.

وهي مع كلّ من هذه الثلاثة: إمّا باللّام، أو لا، والمعمول مع كلّ من الستّة: إمّا مضاف، أو باللّام، أو مجرّد؛ صارت ثمانية عشر، فالممتنع: «الحَسَنُ وَجْهِهِ» (١)، و«الحَسَنُ وَجْهٍ» (٢)، واختلف في: «حَسَنِ وَجْهِهِ» (٣).

أمّا البواقي؛ فالأحسن: ذو الضمير الواحد، وهو تسعة؛ والحسن: ذو الضميرين وهو اثنان؛ والقبيح: الخالي، وهو أربعة.

الخامس: اسم التفضيل

وهو ما دلّ على موصوف بزيادة على غيره (٤).

[وهو «أَفْعَل» للمذكّر، و«فُعْلَى» للمؤنّث] (٥). ولا يبنى إلّا من ثلاثي،

---

(١) وهو ما إذا كانت الصفة باللّام مضافة إلى معمولها المضاف إلى ضمير الموصوف. (منه ﷺ)

(٢) وهو ما إذا كانت الصفة باللّام مضافة إلى معمولها المجرّد. (منه ﷺ)

(٣) وهو ما إذا كانت الصفة مجرّدة عن اللّام، مضافة إلى معمولها، المضاف إلى ضمير الموصوف. (منه ﷺ)

(٤) لا يقال: يدخل فيه صيغ المبالغة، نحو: «ضرّاب»، و«قتّال»، لأنّا نقول: الصيغ المذكورة إنّما تدلّ وضعاً على أصل الزيادة، وليس فيها إشعار بالزيادة على الغير، بخلاف «أفضل» مثلاً، فإنّه وضع للدلالة على زيادة الفضل في موصوفه على غيره، فتأمّل.

(٥) لم يرد ما بين المعقوفتين في الأصل، والمثبت من «أ» و«ب».

تامّ، متصرّف، قابل للتفاضل، غير مصوغ منه «أفعل» لغير التفضيل [1]، فلا يبنى من نحو: «دَحْرَجَ»، و«صَارَ»، و«نِعْمَ»، و«مَاتَ»، ولا من: «عَوِرَ»، و«خَضِرَ»، و«حَمُقَ»؛ لمجيء «أَعْوَر»، و«أَخْضَر»، و«أَحْمَق» لغيره. فإن فقد شرط توصّل بـ«أَشَدّ» ونحوه. و«أَحْمَقُ مِنْ هَبَنَّقَة» [2] شاذّ، و«أَبْيَضُ مِنَ اللَّبَنِ» [3] نادر.

تتمّة

ويستعمل إمّا بـ«مِن»، أو بـ«أَلْ»، أو مضافاً.

فالأوّل: مفرد مذكّر دائماً، نحو: «هِنْدٌ أو الزَيْدَانِ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو»، وقد تحذف «مِن»، نحو: «اَللهُ أَكْبَرُ».

والثاني: يطابق موصوفه ولا يجامع «مِن»، نحو: «هِنْدٌ الفُضْلَى»، و«الزَيْدَانِ الأَفْضَلَانِ».

والثالث: إن قصد تفضيله على من أُضيف إليه، وجب كونه منهم وجازت المطابقة وعدمها، نحو: «الزَيْدَانِ أَعْلَمَا النَاسِ، أو أَعْلَمُهُم»، وعلى هذا يمتنع «يُوسُفُ أَحْسَنُ إِخْوَتِهِ»، وإن قصد تفضيله مطلقاً

(١) كذا ذكره المحقّقون [كابن مالك في الألفيّة، انظر رأي ابن مالك في النهجة المرضيّة: ٢٥٩] وهو أولى من قول ابن الحاجب: «ليس بلون ولا عيب» [الفوائد الضيائيّة: ٤١١]؛ لعدم الاحتياج فيه إلى التكلّفات المشهورة. (منه مدّ ظلّه)

(٢) لقب ذي الودَعات، يزيد بن ثروان، ضرب بحمقه المثل. راجع: مجمع الأمثال ١: ٢١٧.

(٣) ورد في الحديث إنّ نهر الكوثر أبيض من اللبن، وأحلى من العسل. (منه ﷺ) وانظر الرواية في بحار الأنوار ٨: ٢٧.

فالمطابقةُ [1]، نحو: «يُوسُفُ أَحْسَنُ إِخْوَتِهِ»، و«الزَيْدَانِ أَحْسَنَا إِخْوَتِهِمَا»، أي: أحسن الناس من بينهم.

تبصرة

ويرفع الضمير المستتر اتّفاقاً، ولا ينصب المفعول به [2] إجماعاً، ورفعه للظاهر قليل، نحو: «رَأَيْتُ رَجُلاً أَحْسَنَ مِنْهُ أَبُوهُ»، ويكثر ذلك في نحو: «مَا رَأَيْتُ رَجُلاً أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ»؛ لأنّه بمعنى الفعل.

(١) كذا في الأصل، ولكن في «أ» و«ب»: «فمفرد مذكّر مطلقاً»، وهذا غلط صريح، نبّه عليه السيّد المدني، قال في الحدائق النديّة ٢: ٢٣٥ ما هذا نصّه: وقع فيما وقفت عليه من نسخ هذا المتن ما نصّه «وإن قصد تفصيله مطلقاً فمفرد مذكّر مطلقاً» وهو غلط صريح، بل المطابقة واجبة إجماعاً كما في سائر المتون حتّى التهذيب للمصنّف، ولم يتنبّه لذلك بعض من كتب على هذا الكتاب من طلبة العجم المعاصرين فشرحه على هذه العبارة، وهو غلط واضح ووهم فاضح، فاحذره، وحاشا المصنّف أن يقع له مثل هذا الغلط الذي لا يخفى على أدنى طلبته فضلاً عن مثله؛ فلذلك غيّرت العبارة وأصلحتها؛ إذ لا يمكن حملها إلّا على تغيير النسّاخ.

(٢) في «أ» و«ب»: «المفعول» بدل: «المفعول به».

خاتمة

[في موانع الصرف]

موانع صرف الاسم تسع: فعجمة وجمع، وتأنيث، وعدل ومعرفة

وزائدتا فعلان، ثمّ تركّب كذلك وزن الفعل، والتاسع الصفة

فالعجمة تمنع صرف العلم العجمي العلميّة، بشرط زيادته على الثلاثة كـ«إِبْرَاهِيم»، ولا أثر لتحرّك الأوسط عند الأكثر [1].

والجمع يمنع صرف وزن «مَفاعِل» و«مَفاعِيل»، كـ«دَرَاهِم»، و«دَنَانِير»، بالنيابة عن علّتين، وأُلحق به «حَضَاجِر» للأصل، و«سَرَاوِيل» للشبه.

والتأنيثُ إن كان بألفَي «حُبلَى» و«حَمرَاء»، ناب عن علّتين، وإلّا منع صرف العلم حتماً، إن كان بالتاء، كـ«طَلْحَة»، أو زائداً على الثلاثة، كـ«زَيْنَب»، أو متحرّك الأوسط، كـ«سَقَر» أو أعجمياً، كـ«جُور»، فلا يتحتّم منع [2] صرف «هِنْد»، خلافاً للزجّاج [3].

والعدل يمنع صرف الصفة المعدولة عن أصلها، كـ«رُبَاع»، و«مَرْبَع»، وكـ«أُخَر» في: «مَرَرْتُ بِنِسْوَةٍ أُخَرَ»، إذ القياس: «بِنِسْوَةٍ آخَرَ»؛ لأنّ اسم التفضيل المجرّد عن اللّام والإضافة مفرد مذكّر دائماً. ويقدّر العدل فيما

---

(١) خلافاً لابن الحاجب [انظر رأي ابن الحاجب في الفوائد الضيائيّة: ٣٥].(منه ﷺ)

(٢) لم ترد «منع» في «أ» و«ب».

(٣) يعتقد الزجّاج بإيجاب المنع في مثل «هند». نقل رأيَه السيوطي في النهجة المرضيّة: ٣٣٠.

سمع غير منصرف وليس فيه سوى العلميّة، كـ«زُحَل»، و«عُمَر»، بتقدير «زَاحِل»، و«عَامِر».

والتعريف شرط تأثيره في منع الصرف، العلميّة.

والألف والنون يمنع صرف العلم، كـ«عِمْرَان»، والوصف غير القابل للتاء كـ«سَكْرَان»[١]؛ فـ«عُرْيَان» منصرف[٢]، و«رَحْمٰن» ممتنع[٣].

والتركيب المزجي يمنع صرف العلم، كـ«بَعْلَبَكّ».

ووزن الفعل شرطه الاختصاص بالفعل، أو تصديره بواحدة[٤] من زوائده، ويمنع صرف العلم، كـ«شَمَّر»، والوصف غير القابل للتاء، كـ«أَحْمَر»؛ فـ«يَعْمَل»[٥] منصرف؛ لوجود «يَعْمَلَة»[٦].

والصفة تمنع صرف الموازن للفعل، بشرط كونها الأصل فيه، وعدم قبوله التاء، فـ«أربع» في «مَرَرْتُ بِنِسْوَةٍ أَرْبَعٍ» منصرف؛ لوجهين[٧].

وجميع الباب يكسر مع اللّام والإضافة والضرورة.

---

(١) هذا هو مذهب الأكثر، وهو انتفاء «فعلانة» واختاره ابن مالك [في ألفيّته، راجع: النهجة المرضيّة: ٣٢٦].(منه ﷺ)

(٢) لوجود «عريانة».(منه)

(٣) خلافاً لمن شرط وجود «فعلى».(منه ﷺ)

(٤) ليست «بواحدة» في «أ» وهي في «ب»: «بزائد».

(٥) «اليَعْمَلَة»: الناقة النجيبة المعتملة المطبوعة، والجمل: «يَعْمَل».(القاموس المحيط ٣: ٥٧٩)

(٦) وكذا «أرمَل» لوجود «أرملة».(منه)

(٧) الأوّل: أنّ الوصف فيه عارضي لا أصلي، والثاني: قبوله التاء.(منه ﷺ)

الحديقة الثالثة :

فيما يتعلّق بالأفعال

يختصّ المضارع بالإعراب؛ فيرتفع بالتجرّد عن الناصب والجازم.

وينتصب بأربعة أحرف:

«لَن» وهي لتأكيد نفي المستقبل.

و«كَي» ومعناها السببيّة.

و«أن» وهي حرف مصدري، والتي بعد العلم غير ناصبة. وفي التي بعد الظنّ وجهان.

و«إذَن» وهي للجواب والجزاء، وتنصبه مصدّرةً، مباشرةً، مقصوداً به الاستقبال، نحو: «إِذَنْ أُكْرِمَكَ»، لمن قال: «أَزُورُكَ».

ويجوز الفصل بالقسم، وبعد التالية للواو والفاء وجهان.

تكميلٌ

وينصب بـ«أَن» مضمرةً جوازاً، بعد الحروف العاطفة له على اسم صريح، نحو[1]:

لَــلُبس عــباءةٍ وتــقرَّ عــيني [أحبّ إليّ من لبس الشفوف]

(١) البيت لميسون الكلبيّة في خزانة الأدب ٨: ٥٠٣، وشرح التصريح على التوضيح ٢: ٣٨٩.

وبعد لام «كَي» إذا لم يقترن بـ«لَا»، نحو: «أَسْلَمْتُ لِأَدْخُلَ الجَنَّةَ».

ووجوباً بعد خمسة أحرف[1]: لام الجحود، وهي المسبوقة بكون منفيّ، نحو: ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾[2].

و«أَوْ» بمعنى «إِلَى» أو «إِلَّا»، نحو: «لَأَلْزَمَنَّكَ أَوْ تُعْطِيَنِي حَقِّي».

وفاء السببيّة وواو المعيّة مسبوقتين بنفي أو طلب[3]، نحو: «زُرْنِي فَأُكْرِمَكَ»، و«لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ».

و«حَتَّى» بمعنى «إِلَى» أو «كَيْ»، إذا أُريد الاستقبال، نحو: «أَسِيرُ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ»، و«أَسْلَمْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الجَنَّةَ». فإن أردت الحال كانت حرف ابتداء.

فصل

والجوازم نوعان:

فالأوّل: ما يجزم فعلاً واحداً. وهو أربعة أحرف: اللّام و«لا» الطلبيّتان، نحو: «لِيَقُمْ زَيْدٌ»، و: ﴿ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ ﴾[4]، و«لَمْ» و«لَمَّا» ويشتركان في النفي والقلب للمضيّ، وتختصّ «لَمْ» بمصاحبة أداة الشرط، نحو: «إِنْ لَمْ تَقُمْ أَقُمْ»، وبجواز انقطاع نفيها، نحو: «لَمْ يَكُنْ ثُمَّ كَانَ»، وتختصّ «لَمَّا» بجواز

(١) لم ترد «أحرف» في «أ» و«ب».

(٢) الأنفال: ٣٣.

(٣) أخصر من عبارة ابن الحاجب بكثير [راجع: الفوائد الضيائيّة: ٤٣٢].(منه ﷺ)

(٤) لقمان: ١٣.

حذف مجزومها، نحو: «قَارَبْتُ المَدِينَةَ وَلَمَّا»، وبكونه متوقّعاً غالباً، كقولك: «لَمَّا يَرْكَبِ الأَمِيرُ» للمتوقّع ركوبه.

الثاني: ما يجزم فعلين، وهو: «إِنْ»، و«إِذْمَا»، و«مَنْ»، و«مَا»، و«مَتَى»، و«أَيّ»، و«أَيَّانَ»، و«أَيْنَ»[١]، و«أَنَّى»، و«حَيْثُمَا»، و«مَهْمَا»؛ فالأوّلان حرفان، والبواقي أسماء على الأشهر، وكلّ منها يقتضي شرطاً وجزاءً؛ ماضيين، أو مضارعين، أو مختلفين، فإن كانا مضارعين أو الأوّل، فالجزم، وإن كان الثاني وحده فالوجهان، وكلُّ جزاء يمتنع جعله شرطاً فـ«الفاء» لازمة له؛ كأن يكون جملة اسميّة، أو إنشائيّة، أو فعلاً جامداً أو ماضياً مقروناً بـ«قَد»، نحو: «إِنْ تَقُمْ فَأَنَا أَقُومُ، أَوْ فَأَكْرِمْنِي، أَوْ فَعَسَى أَنْ أَقُومَ، أَوْ فَقَد قُمْتُ».

مسألة

وينجزم بعد الطّلب بـ«إن» مقدّرةً، مع قصد السببيّة، نحو: «زُرْنِي أُكْرِمْكَ»، و«لَا تَكْفُرْ تَدْخُل الجَنَّةَ». ومن ثمّ امتنع: «لَا تَكْفُر تَدْخُلْ النَارَ» بالجزم؛ لفساد المعنى.

فصل

أفعال المدح والذمّ: أفعال وضعت لإنشاء مدح، أو ذمّ.

فمنها: «نِعْمَ»، و«بِئْسَ» و«سَاءَ»، وكلّ منها يرفع فاعلاً معرّفاً بـ«أَلْ»، أو

(١) لم ترد «أين» في «أ»، وفي «ب»: «أينما».

مـضافاً إلى مـعرّف بـها، أو ضـميراً مسـتتراً مـفسَّراً بـتمييز، ثـمّ يـذكر المخصوص، مطابقاً للفاعل، ويجعل مبتدأ مقدّم الخبر، أو خبراً محذوف المبتدأ، نحو: «نِعْمَ المَرْأَةُ هِنْدٌ»، و«بِئْسَ نِسَاءُ الرَجُلِ الهِنْدَاتُ»، و«سَاءَ رَجُلَاً زَيْدٌ».

ومنها: «حَبَّ» و«لَا حَبَّ» وهما كـ«نِعْمَ»، و«بِئْسَ»، والفـاعل «ذَا» مـطلقاً، وبعده المخصوص، ولك أن تأتي قبله أو بعده، بتمييز أو حال على وفـقه، نحو: «حَبَّذَا الزَيْدَانِ»، و«حَبَّذَا زَيْدٌ رَاكِبَاً»، و«حَبَّذَا امْرَأَةً هِنْدٌ».

فصل

فعلا التعجّب: فعلان وضعا لإنشاء التعجّب، وهما: «مَا أَفْعَلَه»، و«أَفْـعِلْ بِهِ». ولا يبنيان إلّا ممّا يبنى منه اسم التفضيل، ويتوصّل إلى الفاقد بـ«أَشَـدّ»، و«أَشْدِدْ بِهِ»، ولا يتصرّف فيهما، و«مَا» مبتدأ اتّفاقاً، وهل هي بـمعنى شـيء ومـا بـعدها خـبرها، أو مـوصولة ومـا بـعدها صـلتها والخـبر مـحذوف؟ خلاف[١]. وما بـعد البـاء فـاعل عـند سـيبويه والبـاء زائـدة، ومـفعول عـند الأخفش وهي للتعدية أو زائدة[٢].

فصل

أفعال القلوب: أفعال تدخل على الاسميّة لبيان ما نشأت عنه، من ظـنّ،

---

(١) الخلاف بين سيبويه والأخفش؛ فسيبويه يعتقد بأنّ «ما» نكرة، والأخفش يعتقد بأنّها موصولة. ولتفاصيل الخلاف راجع: شرح الرضي على الكافية ٤: ٢٣٣.

(٢) نقلها عنهما الرضي في شرح الكافية: ٢٣٤ ـ ٢٣٥.

أو يقين. وتنصب المبتدأ والخبر مفعولين، ولا يجوز حذف أحدهما وحده، وهي: «وَجَدَ» و«أَلْفَى» لتيقّن الخبر، نحو: ﴿ إِنَّهُمْ أَلْفَوا آبَاءَهُمْ ضَالِّينَ ﴾ [١]، و«جَعَلَ» و«زَعَمَ» لظنّه، نحو: ﴿ زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا ﴾ [٢]، و«عَلِمَ» و«رَأَى» للأمرين، والغالب اليقين، نحو: ﴿ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيداً * وَنَرَاهُ قَرِيباً ﴾ [٣]، و«ظَنَّ» و«خَالَ» و«حَسِبَ» لهما، والغالب فيها الظنّ، نحو: «حَسِبْتُ زَيْداً قَائِماً».

وإذا توسّطت بين المبتدأ والخبر أو تأخّرت، جاز إبطال عملها لفظاً ومحلّاً، ويسمّى الإلغاء، نحو: «زَيْدٌ عَلِمْتُ قَائِمٌ»، و«زَيْدٌ قَائِمٌ عَلِمْتُ»، وإذا دخلت على الاستفهام، أو النفي، أو اللّام، أو القسم وجب إبطال عملها لفظاً فقط، ويسمّى التعليق، نحو: ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ ﴾ [٤]، و«عَلِمْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ» [٥].

خاتمة

إذا تنازع عاملان [٦] ظاهراً بعدهما، فلك إعمال أيّهما شئت، إلّا أنّ

(١) الصافّات: ٦٩.

(٢) التغابن: ٧.

(٣) المعارج: ٦ و٧.

(٤) الكهف: ١٢.

(٥) يستفاد من العبارة الفرق بين الإلغاء والتعليق بالوجهين المشهورين. (منه ﷺ)

(٦) خصّ العاملين بالذكر، اقتصاراً على أقلّ مراتب التنازع وأكثرها، فافهم. (منه مدّ ظلّه)

البصريّين يختارون الثاني؛ لقربه، وعدم استلزام إعماله الفصل بـالأجنبي [١]، والعطف على الجملة قبل تمامها، والكوفيين الأوّل؛ لسبقه، وعدم استلزامه الإضمار قبل الذكر [٢]. [٣]

وأيّهما أعملت أضمرت الفاعل في المهمل موافقاً للظاهر، أمّا المفعول: فالمهمل إن كان الأوّل حذف، أو الثاني أضمر، إلّا أن يمتنع [٤]، وليس منه [٥] نحو: «حَسِبَنِي وَحَسِبْتُهُمَا مُنْطَلِقَيْنِ الزَيْدَانِ مُنْطَلِقَاً»، كما قاله بعض المحقّقين [٦].

---

(١) لأنّا إذا أعملنا الأوّل كان الباقي فاصلاً بين العامل ومعموله. (منه ﷺ)

(٢) فإنّ مذهب البصريّين يستلزم ذلك. (منه ﷺ)

(٣) انظر الأقوال في الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ١: ٧١ ـ ٨١.

(٤) في «ب»: «أن يمنع مانع».

(٥) أي: من باب التنازع. (منه ﷺ)

(٦) هو الفاضل المحقّق ابن هشام. (منه ﷺ) نقله عنه السيّد المدني في الحدائق النديّة ٢: ٤٠١.

الحديقة الرابعة :

في الجمل وما يتبعها

الجملة: قول تضمّن كلمتين بإسناد. فهي أعمّ من الكلام عند الأكثر؛ فإن بدأت باسم فاسميّة، نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ»، و: ﴿ أَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ (١)، و«إِنَّ زَيْداً قَائِمٌ»؛ إذ لا عبرة بالحرف، أو بفعل، ففعليّة، كـ«قَامَ زَيْدٌ»، و«هَلْ قَامَ زَيْدٌ؟»، و«هَلَّا زَيْداً ضَرَبْتَهُ» (٢)، و«يَا عَبْدَ اللهِ»، و: ﴿ إِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ (٣)؛ لأنّ المقدّر كالمذكور.

ثمّ إن وقعت خبراً فصغرى، وإن كان خبر المبتدأ فيها جملةً فكبرى، نحو: «زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ». فـ«قَامَ أَبُوهُ»: صغرى، والجميع: كبرى، وقد تكون صغرى وكبرى باعتبارين، كما في نحو: «زَيْدٌ أَبُوهُ غُلَامُهُ مُنْطَلِقٌ»، وقد لا تكون صغرى ولا كبرى، كـ«قَامَ زَيْدٌ».

تتمّة

الجمل التي لها محلّ سبع: الخبريّة، والحاليّة، والمفعول بها، والمضاف إليها، والواقعة جواباً لشرط جازم، والتابعة لمفرد، والتابعة لجملة لها محلّ.

---

(١) البقرة: ١٨٤.

(٢) في «أ» و«ب»: «زيداً ضربته».

(٣) التوبة: ٦.

والتي لا محلّ لها سبع أيضاً: المستأنفة، والمعترضة، والتفسيريّة، والصلة، والمجاب بها القسم، والمجاب بها شرط غير جازم، والتابعة لما لا محلّ له.

تفصيل

الأُولى: ممّا له محلّ: الخبريّة: وهي الواقعة خبر المبتدأ، أو لأحد النواسخ. ومحلّها الرفع، أو النصب. ولابدّ فيها من ضمير مطابق، مذكور أو مقدّر، إلّا إذا اشتملت على المبتدأ [١]، أو على شامل له، أو إشارة إليه [٢]، أو كانت نفس المبتدأ.

الثانية: الحاليّة: وشروطها أن تكون خبريّة، غير مصدّرة بحرف الاستقبال، ولابدّ من رابط؛ فالاسميّة بالواو والضمير [٣]، أو بأحدهما [٤]، والفعليّة إن كانت مبدوّة بمضارع مثبت بدون «قَد»، فبالضمير وحده، نحو: «جَاءَ زَيْدٌ يُسْرِعُ»، أو معها فمع الواو، نحو: ﴿لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ﴾ [٥]، وإلّا فكالاسميّة، ولابدّ في الماضي المثبت من «قد» ولو تقديراً [٦].

---

(١) كقوله تعالى: ﴿الْقَارِعَةُ * مَا الْقَارِعَةُ﴾ [القارعة: ١ و٢].(منه)

(٢) نحو: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦].(منه)

(٣) [نحو:] ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ﴾ [النساء: ٤٣].(منه)

(٤) [نحو:] «جئت والشمس طالعة»، و«كلّمته فوه إلى فِيّ».(منه ﷺ)

(٥) الصفّ: ٥.

(٦) نحو: ﴿جَاءُوكُمْ وَقَدْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠].(منه ﷺ)

الثالثة: الواقعة مفعولاً: وتقع محكيّة بالقول، نحو: ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ﴾ (١)، ومفعولاً ثانياً لباب «ظَنَّ»، وثالثاً لباب «أَعْلَمَ»، ومعلّقاً عنها العامل، نحو: ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ ﴾ (٢). وقد تنوب عن الفاعل، ويختصّ ذلك بباب القول، نحو: «يُقَالُ: زَيْدٌ عَالِمٌ».

الرابعة: المضاف إليها: تقع بعد ظروف (٣) الزمان، نحو: ﴿ وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ ﴾ (٤)، و: ﴿ اذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ ﴾ (٥).

وبعد «حَيْثُ»، ولا يضاف إلى الجمل من ظروف المكان سواها، والأكثر إضافتها إلى الفعليّة.

الخامسة: الواقعة جواباً لشرط جازم، مقرونة بالفاء أو «إِذَا» الفجائيّة، ومحلّها الجزم، نحو: ﴿ مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ ﴾ (٦)، و: ﴿ إِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ (٧) وأمّا نحو: «إِنْ تَقُمْ أَقُمْ»، و«إِنْ قُمْتَ قُمْتُ»، فالجزم فيه للفعل وحده.

السادسة: التابعة لمفرد، ومحلّها بحسبه، نحو: ﴿ وَاتَّقُوا يَوْماً تُرْجَعُونَ فِيهِ

---

(١) مريم: ٣٠.
(٢) الكهف: ١٢.
(٣) في «ب»: «ظرف».
(٤) مريم: ٣٣.
(٥) الأنفال: ٢٦.
(٦) الأعراف: ١٨٦.
(٧) الروم: ٣٦.

إِلَى اللَّهِ ﴾ [(١)]، ونحو: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ ﴾ [(٢)].

السابعة: التابعة لجملة لها محلّ، ومحلّها بحسبها، نحو: «زَيْدٌ قَامَ وَقَعَدَ أَبُوهُ»، بالعطف على الصغرى، وتقع بدلاً بشرط كونها أوفى بتأدية المراد، نحو[(٣)]:

أَقُولُ لَهُ ارْحَلْ لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا [وإلّا فكن في السِّرّ والجهر مسلماً]

تفصيل آخر

الأُولى: ممّا لا محلّ له: المستأنفة: وهي المفتتح بها الكلام، أو المنقطعة عمّا قبلها، نحو: ﴿ وَلَا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ العِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً ﴾ [(٤)]، وكذلك جملة العامل الملغى لتأخّره، أمّا الملغى لتوسّطه فجملة معترضة.

الثانية: المعترضة: وهي المتوسّطة بين شيئين من شأنهما عدم توسّط أجنبي بينهما.

وتقع غالباً بين الفعل ومعموله، أو المبتدأ وخبره، والموصول وصلته، والقسم وجوابه، والموصوف وصفته.

الثالثة: المفسّرة: وهي الفضلة الكاشفة لما تليه، نحو: ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسىٰ عِندَ

---

(١) البقرة: ٢٨١.

(٢) الملك: ١٩.

(٣) البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٥: ٢٠٧، وشرح التصريح على التوضيح ٢: ٢٠١.

(٤) يونس: ٦٥.

اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِن تُرَابٍ ﴾ (١). والأصحّ أنّه لا محلّ لها، وقيل (٢): بحسب ما تفسّره.

الرابعة: صلة الموصول، ويشترط كونها خبريّةً، معلومة للمخاطب، مشتملة على ضمير مطابق للموصول.

الخامسة: المجاب بها القسم، نحو: ﴿ يسٓ * وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ * إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴾ (٣)، ومتى اجتمع شرط وقسم اكتفي بجواب المتقدّم منهما، إلّا إذا تقدّمهما ما يفتقر إلى الخبر فيكتفى بجواب الشرط مطلقاً.

السادسة: المجاب بها شرط غير جازم، نحو: «إِذَا جِئْتَنِي أَكْرَمْتُكَ»، وفي حكمها المجاب بها شرط جازم ولم تقترن بالفاء ولا بـ«إذَا»، نحو: «إِنْ تَقُمْ أَقُمْ».

السابعة: التابعة لما لا محلّ له، نحو: «جَاءَنِي زَيْدٌ فَأَكْرَمْتُهُ»، و«جَاءَنِي زَيْدٌ وَأَكْرَمْتُهُ» (٤)، إذا لم تقدّر (٥) الواو للحال بتقدير «قد».

(١) آل عمران: ٥٩.

(٢) القائل أبو علي الشلوبين. نقله عنه ابن هشام الأنصاري في مغني اللبيب: ٣٨١.

(٣) يس: ١ ـ ٣.

(٤) في «أ» و«ب»: «جاء الذي زارني وأكرمته».

(٥) في «أ» و«ب»: «لم يجعل».

تبصرة

في أحكام الجارّ والمجرور، والظرف:

إذا وقع أحدهما بعد المعرفة المحضة فحال، أو النكرة المحضة فصفة، أو غير المحضة فمحتمل لهما.

ولابدّ من تعلّقهما بالفعل، أو بما فيه رائحته، ويجب حذف المتعلّق إذا كان أحدهما صفة، أو صلة، أو خبراً، أو حالاً، وإذا كان كذلك أو اعتمد على نفي، أو استفهام، جاز أن يرفع الفاعل، نحو: «جَاءَ الَّذِي فِي الدَّارِ أَبُوهُ»، و«مَا عِنْدِي أَحَدٌ»، و: ﴿ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ ﴾ (١).

(١) إبراهيم: ١٠.

الحديقة الخامسة :

في المفردات

▫ **الهمزة**: حرف ترد لنداء القريب والمتوسّط، وللمضارعة، وللتسوية، وهي الداخلة على جملة في محلّ المصدر، نحو: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾ [1] وللاستفهام؛ فيطلب بها التصوّر والتصديق، نحو: «أَزَيْدٌ فِي الدَارِ أَمْ عَمْروٌ؟» و«أَفِي الدَارِ زَيْدٌ أَمْ فِي السُوقِ؟» بخلاف «هَل» لاختصاصها بالتصديق.

▫ **أن** ـ بالفتح والتخفيف ـ: ترد اسميّة وحرفيّة؛

فالاسميّة: ضمير المخاطب، كـ«أَنْتَ»، و«أَنْتُمَا»؛ إذ ما بعدها حرف خطاب اتّفاقاً.

والحرفيّة: ترد ناصبة للمضارع، ومخفّفة من المثقّلة، ومفسّرة، وشرطها التوسّط بين جملتين أولاهما بمعنى القول، وعدم دخول جارّ عليها [2]، وزائدة، وتقع غالباً بعد «لَمَّا» [3] وبين القسم و«لَو» [4]. [5]

---

(١) البقرة: ٦.

(٢) نحو: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ﴾ [المؤمنون: ٢٧]. (منه)

(٣) نحو: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾ [يوسف: ٩٦]. (منه)

(٤) نحو: «والله أن لو قمتَ قمتُ». (منه)

(٥) هكذا في «أ» و«ب»، وفي الأصل: «بين «لو» والقسم».

▣ **إِنْ** ـ بالكسر والتخفيف ـ: ترد شرطيّةً، ونافيةً، نحو: ﴿ **إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ** ﴾ (١)، ومخفّفة من المثقّلة، نحو: ﴿ **وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ** ﴾ (٢) في قراءة التخفيف (٣). (٤)

ومتى اجتمعت «إِنْ» و«مَا» فالمتأخّرة منهما زائدة.

▣ **أَنَّ** ـ بالفتح والتشديد ـ: حرف تأكيد، وتؤوّل مع معمولَيها بمصدر، من لفظ خبرها إن كان مشتقّاً، وبالكون إن كان جامداً، نحو: «بَلَغَنِي أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ»، و«أَنَّ هٰذَا زَيْدٌ».

▣ **إِنَّ** ـ بالكسر والتشديد ـ: ترد حرف تأكيد، تنصب الاسم وترفع الخبر، ونصبهما لغة (٥)، وقد تنصب ضمير شأن مقدّر فالجملة خبرها (٦)، وحرف جواب، كـ«نَعَم»، وجَعَل (٧) المبرّد (٨) من ذلك قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ هٰذَانِ لَسَاحِرَانِ** ﴾ (٩)، وردّ بامتناع اللّام في خبر المبتدأ.

---

(١) الملك: ٢.

(٢) يس: ٣٢.

(٣) اللّام في «لما» في هذه القراءة، لام ابتداء و«ما» زائدة. (منه ﷺ)

(٤) قرأ عاصم، وحمزة، وابن عامر بتثقيل «لمّا»، وباقي السبعة: بتخفيفها. (البحر المحيط في التفسير ٩: ٦٣).

(٥) وعلى ذلك حمّل ما وقع في الحديث: «إنّ قعر جهنّم سبعين خريفاً» [لا توجد في كتب الرواية ولكن وردت في الكتب الأدبيّة، انظر: مغني اللبيب: ٤٣]. (منه ﷺ)

(٦) أي: المفسّرة لضمير الشأن. (منه ﷺ)

(٧) لم ترد «جعل» في «أ» و«ب».

(٨) نقله عنه ابن هشام الأنصاري في مغني اللبيب: ٤٤.

(٩) طه: ٦٣.

▣ **إذْ**: ترد ظرفاً للماضي، وتدخل [١] على الجملتين، وقد يضاف إليها اسم زمان، نحو: «حِينَئِذٍ ويَوْمَئِذٍ»، وللمفاجأة بعد «بَيْنَمَا» و«بَيْنَا»، وهل هي حينئذٍ ظرف، أو حرف؟ خلاف [٢].

▣ **إذَا**: ترد ظرفاً للمستقبل، فتضاف إلى شرطها وتنصب بجوابها، وتختصّ بالفعليّة.

ونحو [٣]: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾ [٤] مثل: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [٥].

وللمفاجأة، فتختصّ بالاسميّة، والخلاف [٦] فيها كأُختها.

▣ **أَمْ**: ترد للعطف متّصلةً ومنقطعةً؛ فالمتّصلة: المرتبط ما بعدها بما قبلها، وتقع بعد همزتَي التسوية والاستفهام، والمنقطعة: كـ«بَل»، وحرف تعريف، وهي لغة حمير.

▣ **أَمَّا** ـ بالفتح والتشديد ـ: حرف تفصيل غالباً، وفيها معنى الشرط للزوم الفاء، وعوّض بينهما عن فعلها جزءٌ ممّا في حيّزها، وفيه أقوال [٧]. وقد تفارق التفصيل، كالواقعة في أوائل الكتب.

▣ **إمَّا** ـ بالكسر والتشديد ـ: حرف عطف على المشهور، وترد للتفصيل،

---

(١) في «أ» و«ب»: «فتدخل».

(٢) انظر الأقوال في مغني اللبيب: ٨٨.

(٣) لم ترد «نحو» في «أ» و«ب».

(٤) الانشقاق: ١.

(٥) التوبة: ٦.

(٦) انظر الأقوال في مغني اللبيب: ٩١.

(٧) راجع: مغني اللبيب: ٦٣ ـ ٦٤.

نحو: ﴿ إِمَّا شَاكِراً وَإِمَّا كَفُوراً ﴾ [(١)]، وللإبهام، والشكّ، والتخيير [(٢)]، والإباحة، و«إمَّا» لازمة قبل المعطوف عليه بها، ولا تنفكّ عن الواو غالباً.

▣ **أَيّ** ـ بالفتح والتشديد ـ: ترد اسم شرط، نحو: ﴿ أَيّاً مَا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنىٰ ﴾ [(٣)]، واسم استفهام، نحو: «أَيُّ الرَجُلَيْنِ قَامَ؟»، ودالّة على معنى الكمال، نحو: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَيِّ رَجُلٍ»، ووصلة لنداء ذي اللّام، نحو: «يَا أَيُّهَا الرَجُلُ»، وموصولة، ولا يعرب من الموصولات سواها، نحو: «أَكْرِمْ أَيّاً أَكْرَمَكَ».

▣ **بَلْ**: حرف عطف، ويفيد بعد الإثبات صرف الحكم عن المعطوف عليه إلى المعطوف، وبعد النفي أو النهي تقرير حكم الأوّل وإثبات ضدّه للثاني، أو نقل حكمه إليه عند بعض [(٤)].

▣ **حَاشَا**: ترد للاستثناء حرفاً جارّاً، أو فعلاً جامداً، وفاعلها مستتر عائدٌ إلى مصدر يصاغ ممّا قبلها، أو اسم فاعل أو بعض مفهوم منه، وللتنزيه، نحو: ﴿ حاشَ لِلَّهِ ﴾ [(٥)]. وهل هي اسم بمعنى «بَرَاءَة»، أو فعل بمعنى «بَرِئْتُ»، أو اسم فعل بمعنى «أَبْرَءُ»؟ خلاف [(٦)].

▣ **حَتَّى**: ترد عاطفة لجزء أقوى، أو أضعف، بمهلة ذهنيّة، وتختصّ

---

(١) الإنسان: ٣.

(٢) في «أ» و«ب»: «التحيّر».

(٣) الإسراء: ١١٠.

(٤) هو المبرّد وتبعه ابن عبدالوارث. نقله عنهما ابن هشام الأنصاري في مغني اللبيب: ١١٥.

(٥) يوسف: ٣١.

(٦) انظر الآراء في مغني اللبيب: ١٢٤ ـ ١٢٥.

بالظاهر عند بعض [١]، وحرف ابتداء فتدخل على الاسميّة والفعليّة [٢]، وجارّةً فتختصّ بالظاهر، خلافاً للمبرّد [٣]، وقد ينتصب المضارع بعدها بـ«أَنْ» مضمرةً لا بها، خلافاً للكوفيين [٤].

▣ **الفَاء**: ترد رابطة للجواب الممتنع جعلُه شرطاً، وحصر ذلك في ستّة مواضع، ولربط شبيه الجواب، نحو: «اَلَّذِي يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ»، وعاطفة فتفيد التعقيب والترتيب بنوعيه؛ فالحقيقيّ، نحو: «قَامَ زَيْدٌ فَعَمْرٌو»، والذكري، نحو: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ﴾ [٥]، وقد يفيد ترتّب لاحقها على سابقها، فتسمّى فاء السببيّة، نحو: ﴿فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [٦]. وقد تختصّ حينئذٍ باسم النتيجة والتفريع، وقد تُنبئ عن محذوف، فتسمّى فصيحة عند بعض، نحو: ﴿فَقُلْنَا اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ﴾ [٧].

▣ **قَدْ**: (ترد اسماً بمعنى «حَسْبُ»، واسم فعل بمعنى «يَكْفِي»، نحو: «قَدْنِي دِرْهَمٌ») [٨] وحرف تقليل مع المضارع، وتحقيق مع الماضي غالباً،

(١) وهو ابن هشام الخضراوي، نقله عنه ابن هشام الأنصاري في مغني اللبيب: ١٣٠ وقال: لم أقف عليه لغيره.

(٢) في «أ» و«ب»: «الجمل» بدل: «الاسميّة والفعليّة».

(٣) نقله عنه ابن هشام الأنصاري في مغني اللبيب: ١٢٦.

(٤) انظر رأي الكوفيين في مغني اللبيب: ١٢٧ ـ ١٢٨.

(٥) هود: ٤٥.

(٦) الحجّ: ٦٣.

(٧) البقرة: ٦٠.

(٨) هكذا في الأصل، لكن في «أ»: «ترد اسماً وبمعنى «يكفي» نحو: قدني أو قدي درهم»، وفي «ب»: «ترد اسماً بمعنى «يكفي»، أو «حسبُ» نحو: قدني أو قدي درهم».

قيل: وقد تقرّبه من الحال؛ ومن ثمّ التزمت في الحاليّة المصدّرة به، وفيه بحث مشهور [1].

▣ **قَط**: ترد اسم فعل بمعنى «اِنْتَهِ»، وكثيراً ما تجيء بالفاء، نحو: «قَامَ زَيْدٌ فَقَط». وظرفاً لاستغراق الماضي منفيّاً، وفيها خمس لغات، ولا تجامع مستقبلاً.

▣ **كَم**: خبريّة واستفهاميّة، وتشتركان في البناء، والافتقار إلى التمييز، ولزوم الصدر، وتختصّ الخبريّة بجرّ التمييز مفرداً، أو مجموعاً، والاستفهاميّة بنصبه، ولزوم إفراده.

▣ **كَيفَ**: ترد شرطيّة وتجزم الفعلين عند الكوفيّين [2]، واستفهاميّة فتقع خبراً في نحو: «كَيْفَ زَيْدٌ؟» و«كَيْفَ كُنْتَ؟»، ومفعولاً في نحو: «كَيْفَ ظَنَنْتَ زَيْدَاً؟»، وحالاً في نحو: «كَيْفَ جَاءَ زَيْدٌ؟».

▣ **لَوْ**: ترد شرطيّة، فتقتضي امتناع شرطها واستلزامه لجوابها، وتختصّ بالماضي ولو مؤوّلاً، وبمعنى «إِنْ» الشرطيّة (إلّا أنّها لا تجزم على المشهور) [3] وبمعنى «لَيْتَ»، نحو: ﴿لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾ [4] ومصدريّة، وقد مضت [5].

(١) راجع: الحدائق النديّة ٢: ٦٣١ ـ ٦٣٣.

(٢) انظر رأي الكوفيين في مغني اللبيب: ٢٠٣.

(٣) ما بين القوسين لم يرد في «أ»، وورد في «ب»: «وليست جازمة، خلافاً لبعضهم».

(٤) الشعراء: ١٠٢.

(٥) مضت في الصفحة: ١٠٤.

▣ **لَوْلَا**: حرف ترد لربط امتناع جوابه بوجود شرطه، وتختصّ بالاسميّة، ويغلب معها حذف الخبر، إن كان كوناً مطلقاً، وللتوبيخ فتختصّ بالماضي، وللتحضيض والعرض فتختصّ بالمضارع ولو تأويلاً.

▣ **لَمَّا**: ترد لربط مضمون جملة بوجود مضمون أُخرى، نحو: «لَمَّا قُمْتَ قُمْتُ». وهل هي ظرف أو حرف؟ خلاف [1]. وحرف استثناء، نحو: ﴿ **إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ** ﴾ [2]. وجازمة للمضارع كـ«لَمْ» ويفترقان في خمسة أُمور [3].

▣ **مَا**: ترد اسميّة وحرفيّة؛ فالاسميّة ترد موصولةً، ونكرة موصوفةً، نحو: «مَرَرْتُ بِمَا مُعْجِبٍ لَكَ»، وصفة لنكرة، نحو: «لِأَمْرٍ مَا جَدَعَ قَصِيرٌ أَنْفَهُ» [4]، وشرطيّة زمانيّة، وغير زمانيّة، واستفهاميّة. والحرفيّة ترد مشبّهة بـ«لَيْسَ» ومصدريّة زمانيّة، وغير زمانيّة [5]، وصلةً، وكافّة.

▣ **هَل**: حرف استفهام، وتفترق عن الهمزة بطلب التصديق وحده، وعدم الدخول على العاطف والشرط، واسم بعدَه فعلٌ، والاختصاص بالإيجاب،

(١) انظر الأقوال في مغني اللبيب: ٢٧٢.

(٢) الطارق: ٤.

(٣) أربعة منها تقدّمت في الجوازم [الصفحة: ١٤٢ ـ ١٤٣]، وأمّا الخامس فهو أنّ منفيّ «لمّا» لا يكون إلّا قريباً من الحال، ولا يشترط ذلك في منفيّ «لم»، تقول: «لم يكن زيد في العام الماضي بمسافر» ويمتنع «لمّا يكن» قاله ابن هشام [الأنصاري في مغني اللبيب: ٢٧١].(منه مدّ ظلّه)

(٤) انظر: مجمع الأمثال ١: ٢٣٣ و٢: ١٩٦.

(٥) نحو: «ما أحسن ما فعلت» و: «ماأحسن ما كان زيد». فـ«ما» الثانية مصدريّة وما بعدها في تأويل المصدر منصوب بالمفعوليّة.(منه ﷺ)

فلا يقال: «هَلْ لَمْ يَقُمْ؟» بخلاف الهمزة، نحو: ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ (١).

اللّهمّ اشرح صدورنا بأنوار المعارف، ونوّر قلوبنا بحقائق اللطائف، واجعل ما أوردناه في هذه الورقات خالصاً لوجهك الكريم، وتقبّله منّا إنّك أنت السميع العليم. فإنّا نتوسّل إليك بحبيبك محمّد سيّد المرسلين، وآله المعصومين صلواتك عليهم أجمعين. والحمد للّه ربّ العالمين.

(١) الانشراح: ١.

التهذيب

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

باسمك اللّهمّ يبتدأ [1] الكلام وبحمدك يختتم [2] كلّ أمر يرام. يا من حسرت عن وصفه الضمائر، وقصرت عن إدراكه الأبصار والبصائر، نسألك أن تصلّي على الصادع بأمرك ونهيك، والقائم بأعباء وحيك، حبيبك محمّد صلواتك عليه وآله؛ مصادر الحكمة ومواردها، وأركان النبوّة وقواعدها.

وبعد: فهذه رسالة صغيرة الحجم، وجيزة النظم، خفيفة المؤونة، كثيرة المعونة، قد حوت من علم النحو أُصوله، وهذّبت فصوله، ونظّمت درره، وتضمّنت غرره، أوجزت لفظها ليسهل حفظها، وسمّيتها بـ«**التهذيب**» ليوافق لفظها معناها، وينبئ ظاهرها عن فحواها، وباللّه أستعين.

(١) في «أ»: «نبتدأ».

(٢) في «أ»: «نختتم».

مقدّمة

الكلمة: لفظ موضوع مفرد؛ فإن استقلّ معناها ولم يقرن[1] فاسم، أو قرن ففعل، وإلّا فحرف.

والكلام: هو المفيد بإسنادٍ، والجملة أعمّ منه.

فالاسم يختصّ باللّام، والجرّ، والتنوين؛ فإن وضع لشيءٍ بعينه فمعرفة، وإلّا فنكرة.

وأيضاً إن ناسب الحرف فمبنيّ، وإلّا فمعرب.

وأيضاً إن تلبّس بعلامة التأنيث ولو تقديراً فمؤنّث، وإلّا فمذكّر.

والمؤنّث إن قابله ذكر من الحيوان فحقيقي، وإلّا فلفظي.

تتمّة

والفعل يختصّ بـ«لم» و«قد»؛ فإن اقترن وضعاً بزمان سابق فماضٍ، أو بمستقبلٍ أو حالٍ فمضارع، وإلّا فأمر.

فالماضي مبني على الفتح مع غير الضمير المرفوع المتحرّك والواو. والمضارع معربٌ إلّا مع أحد النونين. والأمر على ما يجزم به مضارعه.

الإعراب: ما اختلف الآخر به ولو تقديراً، وهو في الاسم رفعٌ، ونصبٌ، وجرٌّ.

---

(١) في «أ»: «لم يقترن».

فالمفرد والجمع المكسّر المنصرفان: بالضمّة والفتحة والكسرة.

غير المنصرف: بالأوّلين.

جمع المؤنّث السالم: بالضمّة والكسرة.

الأسماء الستّة ـ مفردةً مكبّرةً مضافةً إلى غير الياء [1] ـ: بالواو والألف والياء.

المثنّى ولواحقه: بالأخيرين.

جمع المذكّر السالم ولواحقه: بالواو والياء.

ويقدّر الكلّ في نحو: «عصا» و«غلامي»، والرفع في نحو: «مسلِمِيّ»، و [2] سوى النصب في نحو: «قاضٍ».

وإعراب الفعل: رفع ونصب وجزم؛ فالصحيح المجرّد عن ضمير رفع لمثنّى أو جمع أو مخاطبة: بالضمّة والفتحة والسكون. وغير المجرّد: بالنون وحذفها، ونحو: «يدعو» و«يرمي» بالضمّة تقديراً والفتحة لفظاً والحذف، ونحو: «يخشى» بهما تقديريّاً والحذف.

---

(١) في «أ»: «ياء المتكلّم».

(٢) في «أ» زيادة: «يقدّر».

المرفوعات

هو ما اشتمل على علم الفاعليّة.

الفاعل: هو ما أُسند إليه العامل فيه على جهة قيامه به. والأصل تقدّمه على المفعول، ويجب إذا خيف اللَّبس، أو كان ضميراً [١] متّصلاً، ويمتنع إذا اتّصل به ضميره أو اتّصل المفعول دونه، وما وقع [٢] بعد «إلّا» أو معناها وجب تأخيره.

وإذا تنازع العاملان اسماً [٣] ظاهراً بعدهما فيختار البصريّون إعمال الثاني، والكوفيّون الأوّل، وأيّهما أعملتَ أضمرتَ الفاعل في المهمل موافقاً للظاهر.

أمّا المفعول فالمهمل إن كان الأوّل حذف، أو الثاني أُضمر، فإن منع مانع فالإظهار.

نائب الفاعل: المفعول القائم مقامه. ولا يقع ثاني باب علمت، ولا ثالث باب أعلمت، ولا مفعولاً له، ولا معه، ويتعيّن المفعول به له، فإن لم يكن فالجميع سواء.

المبتدأ: هو المجرّد المسند إليه، أو الصفة بعد نفي أو استفهام، رافعة

---

(١) لم ترد «ضميراً» في «أ».

(٢) في «أ» زيادة: «منهما».

(٣) لم ترد «اسماً» في «أ».

لظاهر أو حكمه [١]؛ فإن طابقت مفرداً فوجهان. والأصل تقدّمه، ويجب في ذي الصدر، وما الخبر فعل له أو مساويه، ويمتنع في نحو: «أين زيد»، و: «في الدار رجل»، و: «على التمرة مثلها زبداً»، و: «عندي أنّك قائم». ولا ينكّر إلّا مع الفائدة.

والخبر: هو المجرّد المسند به، ويحذف وجوباً في نحو: «لولا علي لهلك عمر» [٢]، و: «ضربي زيداً قائماً» و: «كلّ رجل وضيعتُه» و: «لعمري لأقومَنّ».

وقد يكون جملة؛ فلابدّ من رابط، والرابط ثمانٍ.

خبر «إنّ» وأخواتها: هو المسند بعد أحدها. وهو كخبر المبتدأ إلّا في تقديمه غير ظرف.

خبر «لا» لنفي الجنس: هو المسند بعدها.

اسم «ما» و«لا» [٣]: هو المسند إليه بعدهما. وشرط «ما» عدم زيادة «إن» معها، وإذا انتقض النفي بـ«إلّا» أو تقدّم الخبر، بطل العمل.

---

(١) في «أ»: «في ما حكمه».

(٢) قاله عمر بن الخطّاب أكثر من سبعين مرّة، كما ذكر في كتب التاريخ والأثر. راجع: شرح نهج البلاغة (لابن أبي الحديد) ١: ١٤١.

(٣) في «أ» زيادة: «المشبّهتين بـ«ليس»».

المنصوبات

هو ما اشتمل على علم المفعوليّة.

المفعول المطلق: هو مصدر يؤكّد عامله أو يبيّن نوعه أو عدده. والمؤكِّد مفرد دائماً. ويجب حذف العامل سماعاً في نحو: «سقياً لك» و: «رعياً لك»، وقياساً إذا وقع تفصيلاً لأثر مضمون جملة أو مثنّى أو مثبتاً[1] بـ«إلّا» أو معناها، أو مكرّراً بعد مبتدأ لا يكون خبراً عنه[2]، أو مضمون جملة لا يحتمل غيره، أو يحتمل، أو للتشبيه علاجاً بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه.

المفعول له: هو اسم ما فعل لأجله[3]. ويشترط كونه مصدراً متّحداً بعامله وقتاً وفاعلاً؛ فإن فُقِدَ شرطٌ فباللّام.

المفعول معه: هو تالي الواو[4] لمصاحبة معمول فعل. فإن كان لفظاً فإن جاز العطف فوجهان، وإلّا فالنصب. وإن كان معنى فإن جاز العطف تعيّن، وإلّا فالنصب.

المفعول فيه: هو ما فعل فيه حدث من ظرف زمان، أو مكان مبهم، أو محمول عليه. وأمّا ما بعد «دخلتُ» فمفعول به على المختار.

---

(١) في «أ»: «مستثنى».

(٢) ليست «عنه» في «أ».

(٣) في «أ» زيادة: «فعل».

(٤) في «أ» زيادة: «التي بمعنى «مع».

المفعول به: هو ما وقع عليه فعل الفاعل. ويجب تقدّمه على الفعل في نحو: «من ضربت [؟]».

وحذف فعله في مواضع:

منها: المنادى: وهو المدعوّ بحرف النداء ولو تقديراً. ولا تقدير مع اسم الجنس (١)، والإشارة، والمستغاث، والمندوب. ويجرّد عن اللام إلّا الله.

فالمفرد المعرفة: يبنى على ما يرفع به، والمستغاث: يخفض بلامها ويفتح لألفها، ولا «لام»، وغيرهما: ينصب.

وتوابع الأوّل من التأكيد والصفة وعطف البيان يرفع وينصب، والبدل كالمستقلّ مطلقاً. والمعطوف إن كان مع اللّام فالخليل يختار رفعه، ويونس نصبه، والمبرّد إن كان كـ«الخليل» فكالخليل، وإلّا فكيونس، وإلّا فكالبدل.

ومنها: المشتغل عنه العامل: وهو اسم بعده فعل أو شبهه مشتغل عنه بضميره أو متعلّقه. ونصبه بفعل يفسّره المشتغل عنه، ويجب بعد لوازم الفعل، ويختار النصب بعد مظانّه، ولتناسب الفعلين، أو كون الفعل طلباً، ويجب الرفع بعد لوازم الاسم، ومع الفصل [بذي](٢) الصدر، ويتساوي الأمران في مثل: «زيد قائم وعمرو أكرمته»، ويختار الرفع فيما عداها.

الحال: هي ما يبيّن الهيئة غير نعت. والأصل تأخّرها عن صاحبها،

---

(١) في «أ»: «الجنس».

(٢) ليست في الأصل، والمثبت من «أ».

ويمتنع إن كان نكرة محضة [١]. ولا يجيء عن المضاف إليه إلّا إذا صحّ قيامه مقام المضاف، أو كان المضاف بعضه، أو كان عاملاً في الحال. ويكون جملة؛ فالمضارع المثبت بالضمير وحده، وما سواه به [٢]، أو بالواو، أو بهما.

التمييز: ما يرفع الإبهام المستقرّ عن ذات أو نسبة. ويفترق عن الحال بسبعة أوجه. فالأوّل: عن مقدار غالباً؛ فإن كان جنساً ولم يقصد الأنواع أُفرد، وإلّا فلا. والثاني: عن نسبة في جملة، أو نحوها، أو إضافة؛ فإن كان صفة طابق ما انتصب عنه وإلّا فما قصد إلّا مع الجنسيّة إلّا مع قصد الأنواع.

المستثنى: هو المذكور بعد «إلّا» وأخواتها، مُخرَجاً أو غير مخرج؛ فالأوّل متّصل، والثاني منقطع، فإن كان بعد «إلّا» في الموجب، أو مقدّماً على المستثنى منه، أو بعد «ما خلا»، و«ماعدا»، و«ليس»، و«لا يكون» فالنصب [٣]، ويكثر بعد «خلا» و«عدا»، وفي المنقطع. ويختار البدل ولو على المحلّ، فيما بعد «إلّا» في التامّ الغير الموجب، ويعرب بحسب العوامل في غير التامّ، وهو غير موجب غالباً، ويخفض بعد «سوى»، و«غير»، و«حاشا» على الأكثر.

خبر «كان» وأخواتها: هو المسند بعد أحدها. وهو كخبر المبتدأ، ويتقدّم معرفة، ويحذف «كان» وجوباً في نحو: «أمّا أنت منطلقاً انطلق»،

---

(١) لم ترد في «أ».

(٢) في «أ»: «ما به سواه».

(٣) في «أ» زيادة: «واجب».

ولك في نحو: «الناس مجزيّون بأعمالهم؛ فإن خيراً فخير (وإن شرّاً فشرّ)»[(١)] [(٢)] أربعة أوجه.

المنصوب بـ«لا» لنفي الجنس: هو ما يليها نكرة مضافاً أو شبهه. فالمفرد مبني على ما ينصب به، ومع التكرار خمسة أوجه، وإذا عرّف أو فصل فالرفع والتكرير.

ونعت المبني مفرداً يليه مبني ومعرب، وإلّا فمعرب كالعطف.

اسم «إنّ» وأخواتها: هو المسند إليه بعد أحدها.

خبر «ما» و«لا»: هو المسند بعدهما، وإذا عطف عليه بموجب فالرفع.

(١) لم يرد ما بين القوسين في «أ».

(٢) نسب في مجمع الأمثال ٢: ٣٤١، وشرح شذور الذهب: ٢٤٣ إلى النبي ﷺ، ولكن بعض أهل الحديث يعتقدون أنّ هذه العبارة ليست بحديث، وقول النحويّين: «إنّه حديث» غلط. انظر: أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب ١: ٣٠٩.

المجرورات

هو ما اشتمل على علم الإضافة [1].

المضاف إليه: ما نسب إليه شيءٌ بواسطة حرف جرٍّ مقدّرٍ مرادٍ. ويجرّد المضاف عن التنوين والنونين، ولا يضاف موصوف إلى صفة وبالعكس، ولا اسم إلى مماثل.

وإضافة الصفة إلى معمولها لفظيّة، وغيرها معنويّة.

المجرور بالحرف: ما نسب إليه شيء بواسطة حرف جرٍّ ملفوظٍ.

ولابدّ من تعلّق الجارّ والمجرور بالفعل أو معناه إلّا ما استثني. ويجب حذف المتعلّق إذا كان أحدهما صفة، أو صلة، أو خبراً، أو حالاً، وكذلك الظرف.

(١) في «أ»: «المضاف إليه».

التوابع

كلّ فرع بإعراب أصله.

النعت: ما دلّ على معنى في متبوعه مطلقاً. وهو إمّا بحال موصوفه ويتبعه في العشرة المشهورة، أو بحال متعلّقه ويتبعه إعراباً وتعريفاً وتنكيراً. أمّا البواقي فإن رفع ضمير الموصوف فموافق أيضاً، وإلّا فكالفعل.

العطف: وهوالمقصود بالنسبة مع متبوعه. ولا يعطف على المرفوع المتّصل إلّا مع الفصل، ولا يعطف على الضمير المجرور إلّا مع إعادة الجارّ، ولا على معمولَي عاملين مختلفين إلّا في نحو: «في الدار زيد والحجرة عمرو».

التأكيد: ما يقرّر أمر متبوعه في النسبة أو الشمول. فلفظيُّهُ: اللفظ المكرّر ومعنويُّهُ: «النفس»، و«العين»، و«كلاهما»، و«كلّ»، و«أجمع»، وأخواته. ولا يؤكّد المرفوع المتّصل بالأوّليين إلّا بعد المنفصل.

البدل: هو المقصود بالنسبة إلى متبوعه [1] أصالة. وهو أربعة أقسام، والرابع لا يقع من فصيح. ولا يبدل ظاهر من ضمير غير الغائب بدل كلّ ولا نكرة غير منعوتة من معرفة.

عطف البيان: ما يوضح متبوعه غير صفة. وفصله عن البدل ثمانية أُمور.

(١) لم ترد «إلى متبوعه» في «أ».

المبنيّات

ما ناسب مبنيّ الأصل.

المضمر: ما وضع لحاضر أو غائب مقدّم ولو حكماً. ولا يعود على متأخّر لفظاً ورتبةً إلّا فيما استثني؛ فإن استقلّ فمنفصل [1]. والمتّصل مرفوع ومنصوب ومجرور. والمنفصل غير مجرور، ولا يسوغ إلّا مع تعذّر المتّصل بالتقدّم، أو الفصل، أو الحذف، أو معنويّة العامل، أو حرفيّته والرفع، أو بكونه مسنداً إليه صفة جرت على غير من هي له.

اسم الإشارة: ما وضع لمشار إليه. فللمذكّر «ذا» ومثنّاه، وللمؤنّث «تا» و«تي» وفروعهما ومثنّاهما، ولجمعهما «أولى» مدّاً وقصراً، ويدخلها «ها» التنبيه ويلحقها حرف الخطاب.

الموصول: ما افتقر إلى صلة وعائد. وهو «الذي» و«التي» ومثنّاهما ومجموعهما و«ما»، و«من»، و«ال»، و«ذو»، و«ذا». وفي «ماذا صنعت» وجهان. والصلة جملة خبريّة معهودة ذات عائد، ويجوز حذفه مفعولاً.

وصلةُ «ال» اسم فاعل أو مفعول.

---

(١) في «أ» زيادة: «وإلّا فمتّصل».

الأسماء العاملة المشبّهة بالأفعال

المصدر: اسم للحدث الجاري على الفعل. ويعمل مطلقاً إلّا إذا كان مفعولاً مطلقاً إلّا إذا كان بدلاً عن الفعل، ولا يتقدّم معموله عليه، ولا يضمر فيه.

اسم الفاعل: ما وضع لمن قام به الفعل على معنى الحدوث. ويعمل بشرط الاعتماد على صاحبه، أو النفي، أو الاستفهام، وكونه لغير الماضي، ويستوي الجميع مع اللّام.

اسم المفعول: ما وضع لمن وقع عليه الفعل. وحكمه كأخيه.

الصفة المشبّهة: ما اشتقّ من لازم لمن قام به بمعنى الثبوت. ويفترق عن اسم الفاعل بعشرة أوجه.

ومعمولها: مرفوع ومنصوب ومجرور، مضاف أو باللّام أو مجرّد، وهي باللّام أو مجرّدة؛ صارت ثمانية عشرة. فالممتنع «الحسن وجهه»(١) و: «الحسن وجه» (واختلف [في] «حسن وجهه»)(٢)، أمّا البواقي فالأحسن ذو الضمير الواحد، والحسن ذو الضميرين، والقبيح الخالي.

اسم التفضيل: ما اشتقّ لموصوف بزيادة على غيره. ولا يبنى إلّا من ثلاثي مجرّد، تامّ، متصرّف، غير مبني منه أفعل لغيره، ويتوصّل إلى الفاقد بـ«أشدّ» ونحوه.

---

(١) لم ترد «الحسن وجهه» في «أ».

(٢) لم يرد ما بين القوسين في «أ».

ويستعمل بـ«من» فيفرد ويذكّر، وباللّام فيطابق، ومضافاً؛ فإن قصد به الزيادة على من أُضيف إليه وجب كونه منهم وجاز الوجهان، أو زيادة مطلقة فالمطابقة.

ولا يرفع الظاهر إلّا منفيّاً وهو لفظاً لشيء (ومعنىً لشيء)[١] مفضّل باعتباره على نفسه باعتبار غيره.

(١) لم يرد ما بين القوسين في «أ».

الأفعال

يختصّ المضارع بالإعراب فيرتفع بالتجرّد عن الناصب والجازم.

وينتصب بـ«لن» و«أن» بعد غير العلم، وبعد الظنّ وجهان، وبـ«إذن» مع قصد الاستقبال وعدم الاعتماد، وبـ«كي» السببيّة، وبـ«أنْ» مضمرة بعد لامها، ولام الجحود، و«حتّى» بمعنى «كي» أو «إلى» بقصد الاستقبال، و«أو» بمعنى «إلى» أو «إلّا»، وفاء السببيّة وواو المعيّة المسبوقين بنفي أو طلب، والعاطفة له على اسم (١) صريح.

وينجزم بلام الأمر، و«لا» في النهي، و«لم»، و«لمّا» فتقلّبانه ماضياً، وتفترقان بخمسة أُمور.

وبـ«إن» مقدّرة بعد الطلب مع قصد السببيّة.

وبكلم المجازات المقتضية شرطاً وجزاءً؛ فإن كانا مضارعين أو الأوّل، فالجزم، وإن كان الثاني مضارعاً فوجهان.

أفعال المدح والذمّ: ما وضع لإنشاء مدح أو ذمّ. فمنها: «نعم» و«بئس» و«ساء»، وفاعلها معرّف باللّام (٢)، أو مضاف إلى معرّف بها، أو مضمرٌ ومميّز بـ«ما» (٣)، وبعده مخصوص مطابق.

---

(١) لم يرد «على اسم» في «أ».

(٢) في «أ»: «بلام الجنس».

(٣) في «أ»: «مميّز بنكرة أو بـ«ما» بدل: «مميّز بـ«ما».

ومنها: «حبّ» وفاعله «ذا» مطلقاً، وبعده مخصوص، وقد يقع قبله أو بعده تمييز أو حالٌ يطابقه.

فعلا التعجّب: ما وضع لإنشاء التعجّب، نحو: «ما أحسن زيداً»، أو «أحسن بزيد». ولا يتصرّف فيهما، و«ما» مبتدأ عند سيبويه وما بعدها خبرها والمجرور فاعل، موصولة عند الأخفش والخبر محذوف (والمجرور مفعول)[1].

أفعال المقاربة: ما وضع لدنوّ الخبر رجاءً، أو حصولاً، أو أخذاً فيه. ويعمل عمل «كان».

أفعال القلوب: أفعال تدخل على الاسمين[2] لبيان ما نشأت عنه من ظنّ أو يقين. وتنصب الجزئين، وتختصّ[3] بالإلغاء، والتعليق، وبنحو: «علمتُني منطلقاً».

الأفعال الناقصة: ما وضع لتقرير الفاعل على صفة. وهي غير محصورة، والمشهور منها ستّة عشر، وعملها مشهور، ويجوز فيها توسّط أخبارها [و][4] فيما عدا «ليس» والمبدوء بـ«ما»، تقدّمها عليها على المختار.

---

(١) لم يرد ما بين القوسين في «أ».
(٢) في «أ»: «الاسميّة».
(٣) لم ترد «تختصّ» في «أ».
(٤) ليست في الأصل، والمثبت من «أ».

مباحث الحروف

حروف الجرّ: ما وضع للإفضاء بحدث. وهي مشهورة، وجوّز بعضهم ورود كلّ منها بمعنى الآخر.

والمختصّ منها بالظاهر: «ربّ»، و«الكاف»، و«الواو»، و«التاء»، و«حتّى»، و«مذ»، و«منذ».

الحروف المشبَّهة بالفعل: مشهورة، ولها الصدر سوى «أنّ».

وتفتح الهمزة في موضع المصدر، وتكسر في موضع الجمل، فإن جازا جازا، ولا يعطف على محلّي اسمي «إنّ» و«لكنّ» إلّا بعد مضيّ الخبر.

حروف العطف: «الواو» للجمع مطلقاً، و«الفاء» للترتيب، و«ثمّ» و«حتّى» له بمهلة و(معطوفها جزء أقوى أو أضعف)[1]، و«لا» و«بل» و«لكن» لأحد الأمرين معيّناً، و«أو» و«أم» لأحدهما مبهماً.

حروف التنبيه: «ألا»، و«أما»، و«ها».

حروف النداء: «الهمزة» للقريب، و«أيا» و«هيا» للبعيد، و«يا» لهما.

حروف الإيجاب: «نعم» لتقرير سابقها، و«بلى» لإيجاب النفي، و«أي» للإثبات بعد الاستفهام، و«أجل» و«جير» و«إنّ» لتصديق الخبر.

حرفا التفسير: «أي»، و«أن» في معنى القول.

حروف المصدر: «ما» و«أن» للفعليّة، و«أنّ» للاسميّة.

(١) في «أ»: «معطوف حتّى أقوى أو أضعف» بدل ما بين القوسين.

حروف التحضيض: «هلّا»، و«ألّا»، و«لولا»، و«لوما». لها الصدر، ويلزمها الفعل ولو تقديراً.

حروف [1] الاستفهام: «الهمزة» و«هل». لهما صدر الكلام، ويفترقان في خمسة أوجه.

تاء التأنيث: الساكنة تلحق الماضي المسند إلى مؤنّث حقيقي [2]، ويختار ذكرها مع الفصل بغير «إلّا»، ويختار تركها مع وقوع الفصل بها [و] [3] في باب «نعم» و«بئس»، ولك الخيار مع ظاهر اللفظيّة، نحو: «طلع الشمس» و«طلعت الشمس».

هذا آخر ما أردناه وختام ما قصدناه، والحمد للّه ربّ العالمين، وصلّى الله على سيّدنا محمّد وآله الطاهرين المعصومين، برحمتك يا أرحم الراحمين.

---

(١) في «أ»: «حرفا».

(٢) لم ترد «حقيقي» في «أ».

(٣) ليست في الأصل، والمثبت من «أ».

الفهارس الفنّيّة

فهرس الآيات الكريمة

فهرس الأحاديث

فهرس الأعلام

فهرس الطوائف والقبائل والفرق

فهرس الأشعار

فهرس مصادر التحقيق

● **القرآن الكريم.**

● **نهج البلاغة.**

١. **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، لأبي حيّان الأندلسي، تحقيق: رمضان عبد التوّاب، مطبعة الخانجي، الطبعة الأُولى.

٢. **أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب**، لابن محمّد بن محمّد درويش الشافعي، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، طبع دار الكتب العلميّة، الطبعة الأُولى.

٣. **أعيان الشيعة**، للسيّد محسن أمين، نشر دار التعارف، الطبعة الأولى.

٤. **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريّين والكوفيّين**، لابن الأنباري، طبع مكتبة العصريّة، الطبعة الأُولى.

٥. **أوضح المسالك في شرح ألفيّة ابن مالك**، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: يوسف الشيخ محمّد البقاعي، طبع دار الفكر للطباعة والنشر.

٦. **بحار الأنوار**، لمحمّد باقر المجلسي، طبع دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية.

٧. **البحر المحيط في التفسير**، لأبي حيّان الأندلسي، تحقيق: صدقي محمّد جميل، طبع دار الفكر، الطبعة الأولى.

٨. **الجمل في النحو**، لأبي إسحاق الزجاجي، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة.

٩. **الحدائق النديّة**، للسيّد عليخان المدني، طبع دار الهجرة، الطبعة الأُولى.

١٠. **خزانة الأدب**، لعبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد السلام محمّد هارون، طبع مكتبة الخانجي، الطبعة الرابعة.

١١. **ديوان جرير**، تحقيق: الدكتور نعمان محمّد أمين طه، دار المعارف.

١٢. **الذريعة إلى تصانيف الشيعة**، لآقا بزرك الطهراني، نشر دار الأضواء.

١٣. **شرح التصريح على التوضيح**، لخالد الأزهري، طبع دار الكتب العلميّة، الطبعة الأُولى.

١٤. **شرح الرضي على الكافية**، لرضي الدين الأستراَبادي، تحقيق: يوسف حسن عمر، طبع مؤسسة الصادق، الطبعة الأُولى.

١٥. **شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، لابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيّد محمّد بدوي المختون، طبع دار هجر، الطبعة الأُولى.

١٦. **شرح شذور الذهب**، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: عبد الغني الدقر، نشر الشركة المتّحدة للتوزيع.

١٧. **شرح نهج البلاغة**، لابن أبي الحديد المعتزلي، تحقيق: محمّد أبي الفضل إبراهيم، نشر مكتبة آية الله المرعشي النجفي.

١٨. **الصحاح**، لإسماعيل بن حمّاد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور العطّار، طبع دار العلم للملايين، الطبعة الأولى.

١٩. **صحيح البخاري**، لمحمّد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمّد زهير الناصر، طبع دار طوق النجاة، الطبعة الأولى.

٢٠. **العين**، لخليل بن أحمد الفراهيدي، طبع دار الهجرة، الطبعة الثانية.

٢١. **الفوائد الضيائيّة**، للمولى عبد الرحمن بن أحمد نور الدين الجامي، تحقيق: رضا اليوسف آبادي، أبو الحسن قاسم فام، علي الميبدي، طبع مكتبة النهاوندي، الطبعة الأُولى.

٢٢. **القاموس المحيط**، لمحمّد بن يعقوب الفيروزآبادي، طبع دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى.

٢٣. **الكتاب**، لسيبويه، تحقيق: عبد السلام محمّد هارون، طبع مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة.

٢٤. **الكشّاف**، لمحمود بن عمر الزمخشري، طبع دار الكتاب العربي، الطبعة الثالثة.

٢٥. **لسان العرب**، لمحمّد بن مكرم بن منظور، طبع دار صادر، الطبعة الثالثة.

٢٦. **اللمع في العربيّة**، لابن جنّي، تحقيق: فائز فارس، طبع دار الكتب الثقافيّة.

٢٧. **مجمع الأمثال**، لأحمد بن محمّد الميداني النيسابوري، تحقيق: محمّد محيي الدين عبد الحميد، طبع دار المعرفة.

٢٨. **المحكم والمحيط الأعظم**، لابن سيده، تحقيق: دكتور عبد الحميد الهنداوي، طبع دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى.

٢٩. **المستدرك على الصحيحين**، للحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، طبع دار الكتب العلميّة، الطبعة الأُولى.

٣٠. **المطوّل شرح تلخيص المفتاح**، لسعدالدين مسعود بن عمر التفتازاني، طبع مكتبة الداوري، الطبعة الرابعة.

٣١. **المعجم الكبير**، للطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، طبع مكتبة ابن تيميّة في القاهرة، الطبعة الأُولى.

٣٢. **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، لابن هشام الأنصاري، بمراجعة: سعيد الأفغاني، طبع دار الفكر، الطبعة الأُولى.

٣٣. **نزهة الألبّاء في طبقات الأُدباء**، لابن الأنباري، تحقيق: إبراهيم السامرّائي، نشر مكتبة المنار، الطبعة الثالثة.

٣٤. **النهجة المرضيّة في شرح ألفيّة ابن مالك**، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: السيد قاسم الحسيني، طبع دار الحكمة.

فهرس المحتويات

مقدّمة المحقّق

٥ ـ ٥٠

الفوائد الصمديّة

٥١ ـ ١٥٢

التهذيب

١٥٣ ـ ١٧٢

الفهارس الفنّيّة

١٧٣ ـ ١٩٢

□